

اقتصاديات دول حوض النيل

تأليف

ممدوح الولي

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة - ميدان حلیم خلف بنك فيصل - شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا

٠٢٢٧٨٧٧٥٧٤ - ٠١٠٠١٠٤١١٥

٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٠١٢٩٩٦١٦٣٥

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : اقتصاديات دول حوض النيل

المؤلف : ممدوح الوبي

رقم الإيداع : ٢٠١٠/٤٣٨٣٢

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حلیم - خلف بنك فيصل الرئيسي - شارع ٢٦

يوليو من ميدان الأوبرا .

ت: ٠٢ / ٢٧٨٧٧٥٧٤

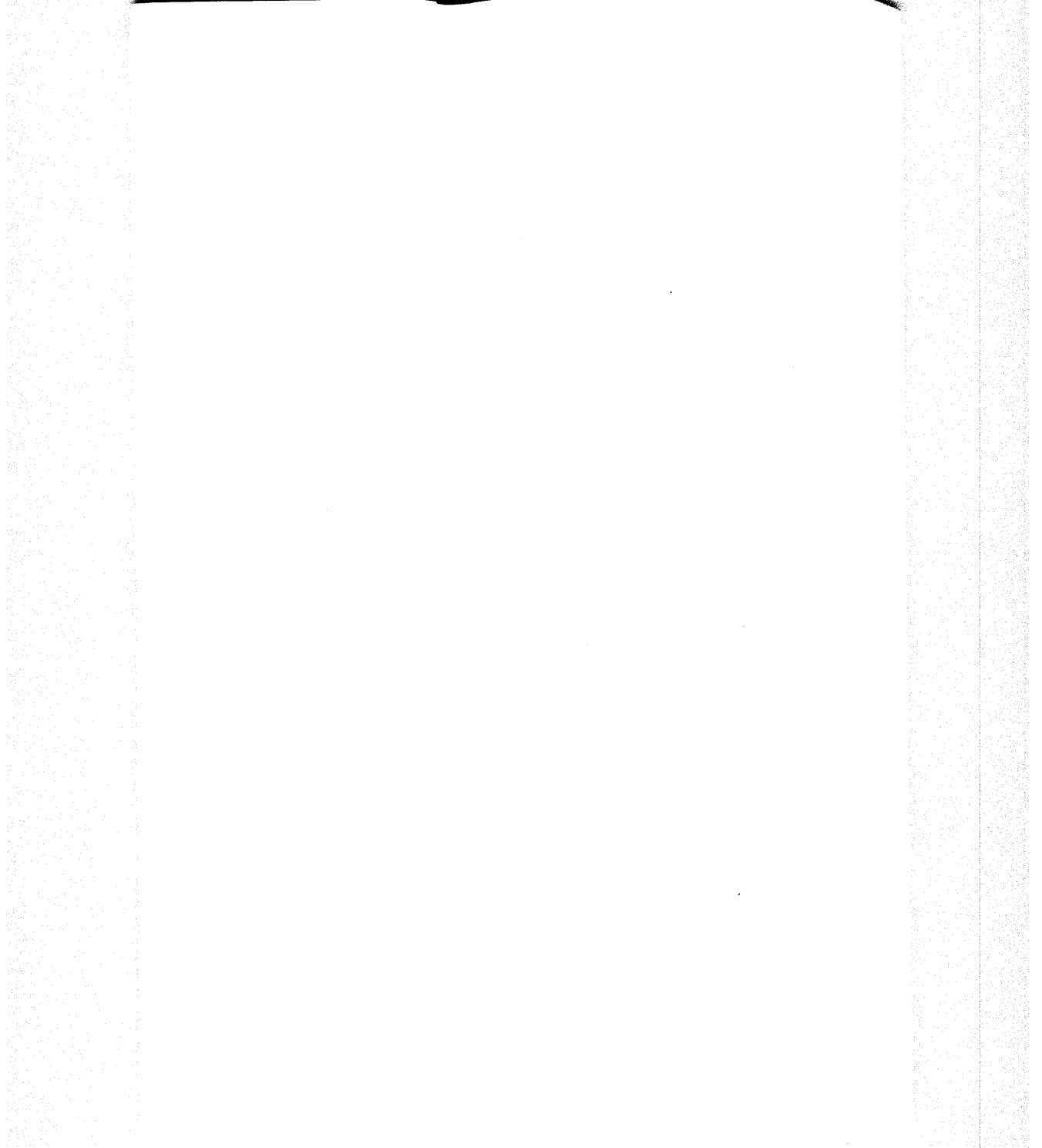
محمول: ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

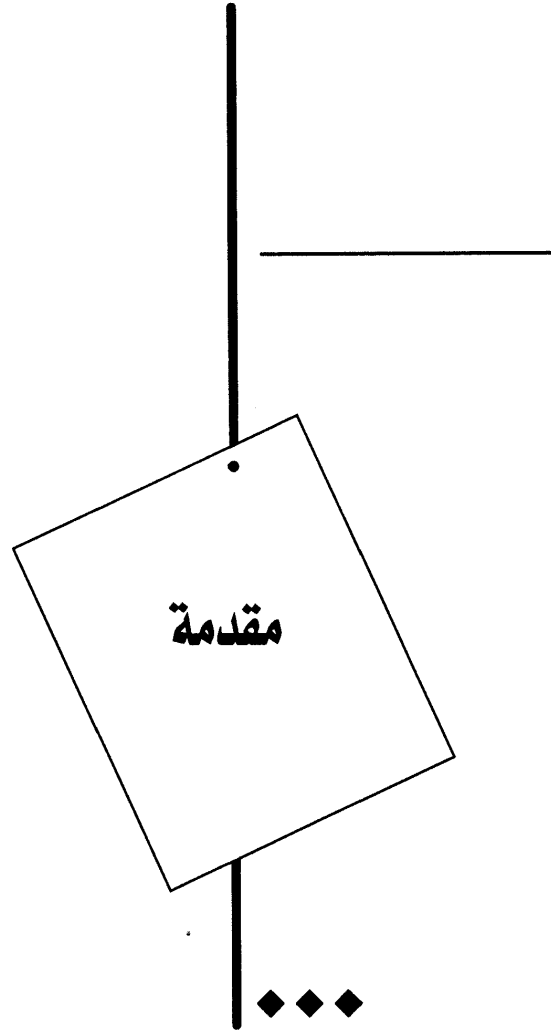
الطبعة الأولى ٢٠١٠

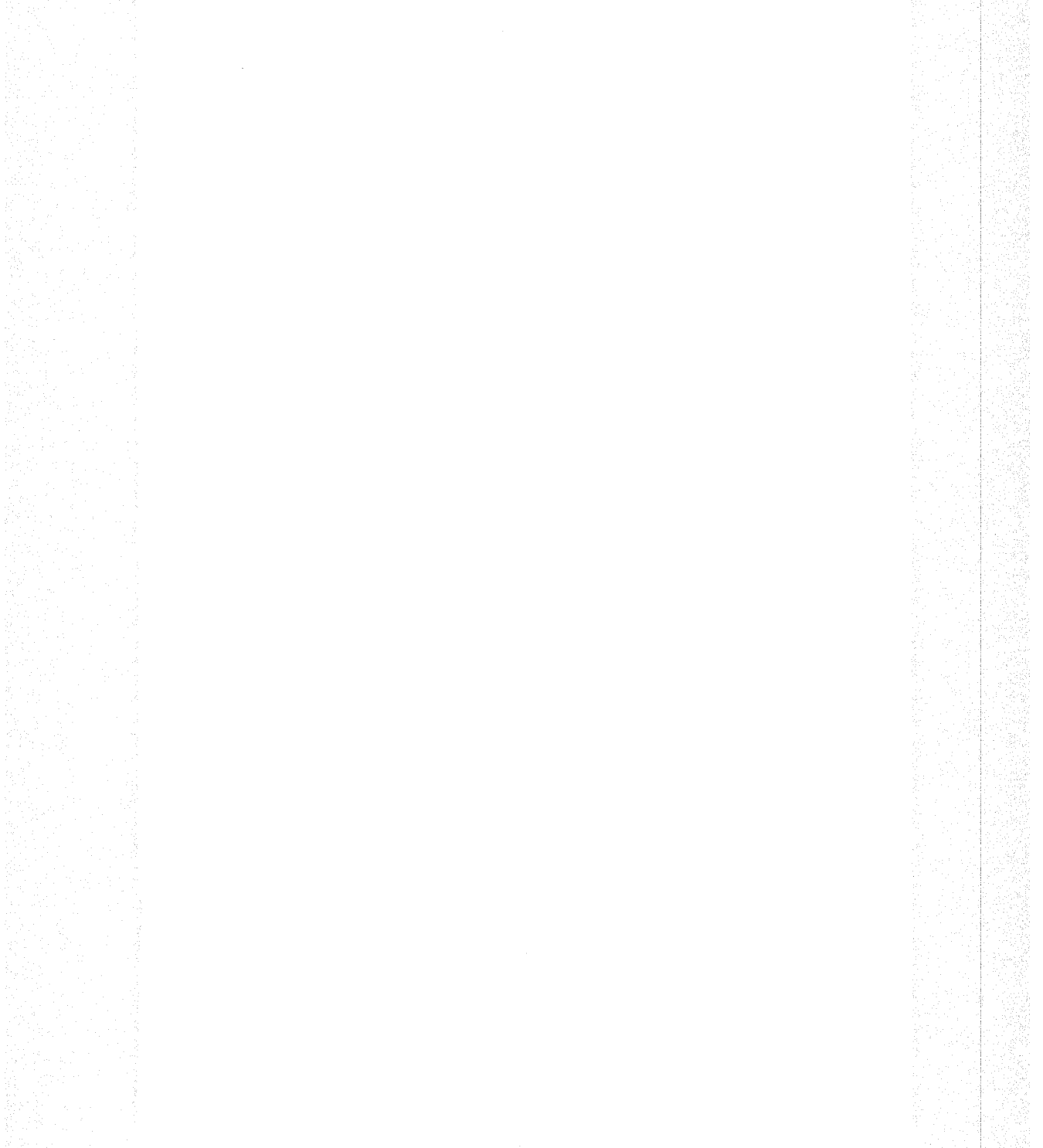
الباب الأول

موقع اقتصاديات
دول حوض النيل
المجمعة من
الاقتصاد العالمي









مقدمة

تمتد المساحة الجغرافية لدول حوض النيل العشر لتشغل نسبة ٦٪ من مساحة اليابسة . ويقيم بها ٦,٢٪ من سكان العالم . كما تستحوذ على ٤,٣٪ من قوة العمل الدولية . إلا أن نصيبها من الناتج العالمي بلغ نسبة ٠,٦٪ فقط عام ٢٠٠٨ . كما بلغ نصيبها النسبي من التجارة السلعية الدولية ٠,٤٪ . حيث كان نصيبها من الصادرات السلعية الدولية ٠,٣٪ . ونصيبها من الواردات السلعية الدولية ٠,٦٪ .

وفي التجارة الدولية الخدمية كان نصيبها عام ٢٠٠٨ نحو ٠,٨٪ من الاجمالي العالمي . وكانت نفس النسبة بالصادرات الخدمية أو الواردات الخدمية العالمية . ويرتبط ضعف نصيب دول حوض النيل العشرة من الاقتصاد الدولي بتدني أحوالها الاجتماعية بسبب ارتفاع نسب الفقر والبطالة وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والوفيات بسبب الإيدز والنزاعات القبلية التي نجم عنها حروباً أهلية . مما جعلها تحصل على نسبة ١,١٣٪ من مساعدات التنمية الدولية عام ٢٠٠٧ . كما تصدر بعض دول الحوض المراكز الأولى بقائمة الدول المتلقية للمساعدات خاصة مع حالة الجفاف بدول القرن الأفريقي .

ورغم تمتعها بموارد طبيعية متنوعة : زراعية وحيوانية ومعدينية فقد استقطبت نسبة ٠,٩٪ فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً عام ٢٠٠٨ . وارتبط ذلك بحالة عدم الاستقرار الداخلي في معظمها . الأمر الذي ساهم في ضعف استفادتها من مواردها وتصديرها لمنتجاتها في صورة مواد أولية . وعدم تغطيتها لاحتياجاتها الغذائية . مما دفعها لاستيراد جانباً كبيراً من غذائها ومعدات وطاقاتها خاصة النفط . وهو ما جعل ثمانى دول من دولها العشر تسقط في عجز تجارى مزمن . ولم يخرج من العجز التجارى سوى السودان والكونغو الديموقراطية مؤخراً .

وترتبط تجارة دول حوض النيل بالدول الأوربية الكبيرة خاصة إيطاليا وهولندا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا . وبدول آسيوية أبرزها الصين واليابان والهند إلى جانب أمريكا . حيث تقل التجارة البينية فيما بينها رغم ارتباطها في تجمعات اقتصادية اقليمية خاصة الكوميسا . إلا أن هناك قدرا من التبادل التجاري ما بين دول الجوار الجغرافي .

ويتدنى النصيب النسبي لتجارة مصر مع دول حوض النيل بالمقارنة للتجارة المصرية مع دول العالم . وخلال السنوات التسع ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ تراوح نصيب دول حوض النيل من الصادرات المصرية لدول العالم ما بين نسبة ٩,٠ ٪ إلى ٣,٠ ٪ . كما تراوح النصيب النسبي لواردات من مصر دول الحوض ما بين نسبة ٤,٠ ٪ إلى ١,٧ ٪ من واردات مصر السلعية خلال نفس السنوات التسع .

وفي عام ٢٠٠٨ باعتباره صاحب النصيب الأكبر لتجارة مصر مع دول الحوض . كان نصيب تجارة مصر مع دول حوض النيل ١,٣ ٪ من اجمالي التجارة السلعية الخارجية المصرية . ونصيب الصادرات إلى دول الحوض ٣,٠ ٪ من اجمالي الصادرات المصرية . واستحوزت السودان على معظم الصادرات لحوض النيل . وتدنى نصيب واردات مصر من دول الحوض إلى نسبة نصف بالمائة من اجمالي وارداتها من دول العالم . وسوف يتناول الكتاب خمسة أبواب :

- الباب الأول : موقع اقتصادات دول حوض النيل المجمعة من الاقتصاد العالمي .
- الباب الثاني : الواقع الاقتصادي بدول حوض النيل .
- الباب الثالث : الواقع الاجتماعي بدول حوض النيل .
- الباب الرابع : مياه النيل في منظومة علاقة مصر بدول حوض النيل
- الباب الخامس : العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل .
- خاتمه .

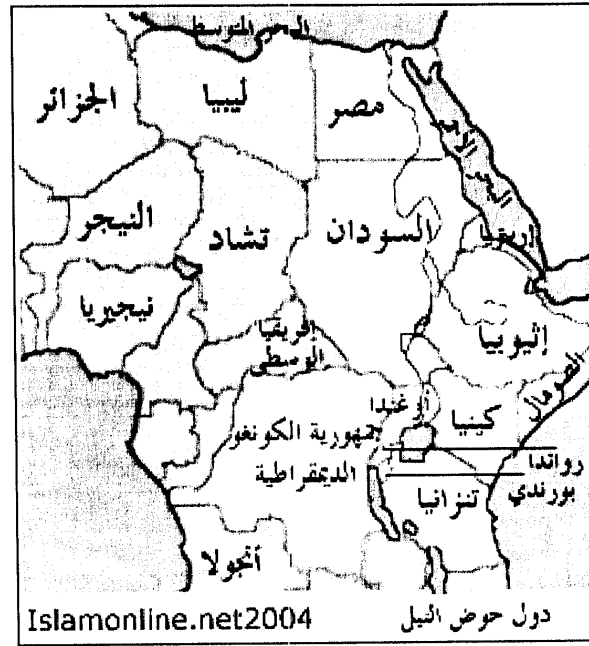
احتلت دول حوض النيل العشر مكانة متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الدولية . سواء على خريطة الناتج المحلى الاجمالى الدولى . أو بالتجاره السلعية الدولية أو بالتجارة الخدميه الدولية . أو بالاستثمار الأجنبى المباشر الوارد أو الصادر . وكذلك فى استثمارات المحفظة دوليا . كما تدنى نصيبها فى تجارة النفط و الغاز الطبيعى والفحم الدولية وفى انتاج الكهرباء واستهلاكها .

إلا أن بعض دول الحوض قد احتلت مكانة متميزه فى انتاج بعض السلع . ففى الانتاج العالمى للشاي عام ٢٠٠٧ . جاءت كينيا بالمركز الثالث دوليا بعد الصين الهند . واحتلت أوغندا المركز الثالث عشر . وتنزانيا المركز الرابع عشر ورواندا المركز السابع عشر بانتاج الشاي .

وفى انتاج البن الأخضر عام ٢٠٠٧ جاءت اثيوبيا بالمركز الخامس عالميا وأوغندا بالمركز الثانى عشر بانتاج البن الأخضر . . وفى انتاج الذره الصفراء احتلت تنزانيا المركز الثالث عشر عالميا واثيوبيا المركز الرابع عشر . وكينيا بالمركز السابع عشر دوليا بانتاج الذره الصفراء . . وفى انتاج القرنفل احتلت تنزانيا المركز الثالث عالميا بعد أندونيسيا ومدغشقر .

وفى انتاج الأناناس شغلت الكونغو الديمقراطية المركز الثامن عشر دوليا . وفى انتاج لحوم الأغنام البلديه جاءت السودان بالمركز التاسع دوليا . وفى انتاج لحوم الماعز البلديه جاءت اثيوبيا بالمركز التاسع عالميا . واحتلت تنزانيا المركز الثامن عشر دوليا فى انتاج الذهب عام ٢٠٠٨ .

وهكذا كانت أماكن الصدارة التى احتلتها بعض دول حوض النيل فى سلع محدوده وبقيم انتاج ليست ضخمة . مما جعل تلك المكانة المتقدمه بالانتاج لاتعكس على مكانتها فى أسواق التصدير الدولية فى غالب تلك السلع .



النتائج المحلى الاجمالى لدول الحوض

خلال عام ٢٠٠٨ بلغ الناتج المحلى الاجمالى لدول الحوض العشر - حسب سعر الصرف الرسمى - وهي الطريقة التى يتبعها البنك الدولى فى بياناته ٣٣٦ر٢ مليار دولار . تمثل نسبة ٠ر٦ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى الدولى البالغ ٦٠ر١ تريليون دولار . وتصدرت مصر دول الحوض من حيث الناتج بنحو ١٦٢ر٨ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٥٨ر٤ مليار دولار . وكينيا ٣٤ر٥ مليار دولار وأثيوبيا ٢٦ر٥ مليار دولار وفى المركز الخامس تنزانيا ٢٠ر٥ مليار دولار . تليها الكونغو الديمقراطية ١١ر٦ مليار دولار ورواندا ٤ر٥ مليار دولار واريتريا ١ر٦٥ مليار دولار وفى المركز العاشر بورندى بنحو ١ر١٦ مليار دولار .

وكان ترتيب دول الحوض بالمقارنة لدول العالم من حيث قيمة الناتج المحلى الاجمالى حسب سعر الصرف الرسمى خلال عام ٢٠٠٨ . مجىء مصر بالمركز الخمسين بين دول العالم . والسودان بالمركز الرابع والستين . وكينيا رقم ٧٩ دوليا وأثيوبيا رقم ٨٦ . وتنزانيا رقم ٩٤ وأوغندا رقم ١٠٦ وترتيب الكونغو الديمقراطية ١١٦ ورواندا ١٤٣ . واريتريا ١٥٨ وفى المؤخره بورندى برقم ١٦٤ بين دول العالم من حيث الناتج الاجمالى حسب سعر الصرف الرسمى .

نسب نمو الناتج المحلى الاجمالى بدول حوض النيل %

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢
السودان	٥,٤	٧,١	٥,١	٦,٣	١١,٣	١٠,٢	٦,٨
كينيا	٠,٣	٢,٨	٤,٦	٥,٩	٦,٤	٧	٢
أثيوبيا	١,٢	٣,٥-	٩,٨	١٢,٦	١١,٥	١١,٥	١١,٦
تنزانيا	٧,٢	٦,٩	٧,٨	٧,٤	٦,٧	٧,١	٧,٥
أوغندا	٣,٣	٥,١	٥,٤	٥,٣	٦,٢	٦,٣	٦
كونغود.	٣,٥	٥,٨	٦,٦	٧,٩	٥,٦	٦,٣	٦,٢
رواندا	١١	٠,٣	٥,٣	٧,٢	٧,٣	٧,٩	١١,٢
إريتريا	٣	٢,٧-	١,٥	٢,٦	١-	١,٣	١
بورندى	٤,٤	١,٢-	٤,٨	٠,٩	٥,١	٣,٦	٤,٥
متوسط أفريقيا	٦,٥	٥,٥	٦,٧	٥,٨	٦,١	٦,٢	٥,٢

- حققت غالب دول الحوض ما بين عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٨ معدلات نمو جيدة متذبذبة عدا اريتريا التى شهدت تراجعاً للنمو فى بعض السنوات . إلا أن نسب النمو المرتفعة بدول الحوض لم تنعكس على حياة السكان نظراً لتركز الثروة بشكل كبير فى صالح الأغنياء مما يجعل استفادتهم من النمو أكبر . إلى جانب تراجع مستوى قطاعات الناتج المحلى . فالزراعة مازال غير متقدمه . والصناعات معظمها صناعات استخراجيه أو تحويليه أوليه ذات مكون تكنولوجى محدود ولا تقوى فى معظمها على المنافسة دولياً . والخدمات ذات مستوى متدنٍ ويغلب عليها الطابع

الحكومي في كثير من دول الحوض .

- وباستعراض موقع دول حوض النيل بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي في حساباته . فقد بلغ نصيب الدول العشر مجتمعة ٧٨٩ر٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . من اجمالي عالمي بلغ ٦٩ر٧ مليار دولار بنسبة ١ر١ ٪ من الاجمالي الدولي .

وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب ٤٤١ر٦ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٨٩ مليار دولار وأثيوبيا ٧٠ مليار دولار . وكينيا ٦١ر٣ مليار دولار وفي المركز الخامس تنزانيا ٥٣ر٧ مليار دولار . تليها أوغندا ٣٦ر٩ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٢٠ر٦ مليار دولار . ثم رواندا ٩ر٩ مليار دولار وارتيريا ٣ر٢ مليار . وفي المركز الأخير بورندي ٣ر١ مليار دولار للناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية .

وفي الترتيب العالمي للدول بالناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية PPP جاءت مصر بالمركز الخامس والعشرين دوليا . والسودان رقم ٦٧ عالميا وترتيب أثيوبيا ٧٤ وكينيا ٧٧ وتنزانيا ٨١ وأوغندا رقم ٩١ . والكونغو الديمقراطية رقم ١١٣ ورواندا ١٣٨ وارتيريا ١٥١ . وفي المؤخره جاءت بورندي برقم ١٥٢ بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية .

وهكذا اقتصر التغير في ترتيب دول الحوض ما بين طريقتي احتساب الناتج المحلي الاجمالي . وهما سعر الصرف الرسمي وتعادل القوى الشرائية على المستوى العالمي . على تحسن ترتيب مصر دوليا من المركز الخمسين حسب سعر الصرف الرسمي إلى المركز الخامس والعشرين حسب تعادل القوى الشرائية . كذلك

تقدمت أثيوبيا في الترتيب على كينيا حسب طريقة تعادل القوى الشرائية . بينما بقى ترتيب باقى دول الحوض من حيث الناتج كما هو حسب الطريقتين .

وحسب تعادل القوى الشرائية PPP لم يصل متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلى الاجمالى فى أى من دول حوض النيل إلى المتوسط العالمى عام ٢٠٠٨ وبالبالغ عشرة آلاف و٤٠٠ دولار . حيث كان أعلى رقم لنصيب المواطن من الناتج بدول الحوض بمصر بنحو ٥٤٠٠ دولار للفرد سنويا يليه بالسودان بنحو ٢٢٠٠ دولار للفرد . و١٦٠٠ دولار للفرد بكينيا و١٣٠٠ دولار فى أوغندا و١٣٠٠ دولار للفرد فى تنزانيا و١٠٠٠ دولار فى رواندا سنويا و٨٠٠ دولار للفرد بأثيوبيا سنويا . و٧٠٠ دولار فى اريتريا و٤٠٠ دولار للفرد فى بورندى و٣٠٠ دولار للفرد سنويا فى الكونغو الديمقراطية . كأدنى نصيب للفرد من الناتج بين دول حوض النيل حسب طريقة تعادل القوى الشرائية .

وتسبب تدنى نصيب الفرد من الناتج فى كل دول حوض النيل فى تراجع مراكزها بين دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج . ليصل ترتيب مصر صاحبة أعلى رقم بين دول الحوض من حيث نصيب الفرد إلى المركز رقم ١٣٥ عالميا . وترتيب السودان ١٨٤ عالميا وترتيب كينيا ١٩٣ وأوغندا برقم ٢٠٣ بين دول العالم . وتنزانيا ٢٠٤ ورواندا ٢١٣ وترتيب أثيوبيا ٢١٧ واريتريا ٢٢٠ . وبورندى ٢٢٧ ومجىء الكونغو الديمقراطية برقم ٢٢٨ بين دول ومناطق العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائية .

وجاءت الكونغو الديمقراطية بالمركز قبل الأخير بين دول العالم وهو المركز الذى احتلته زيمبابوى . وهكذا وردت أربع دول من دول حوض النيل هى اثيوبيا

واريتريا وبورندى والكونغو الديمقراطية ضمن المراكز العشرة الأخيرة لدول العالم . بما يشير إلى تدنى مستوى معيشة سكانها بالقياس إلى دول العالم الأخرى .

وكان نصيب الفرد من الدخل القومى خلال عام ٢٠٠٧ بدول حوض النيل قد بلغ أعلاه في مصر بنحو ١٥٨٠ دولار سنويا . تليها السودان بنحو ٩٦٠ دولار لنصيب الفرد . وكينيا ٦٨٠ دولار للفرد وفي تنزانيا ٤٠٠ دولار للفرد سنويا وأوغندا ٣٤٠ دولار . ورواندا ٣٢٠ دولار واريتريا ٢٣٠ دولار واثيوبيا ٢٢٠ دولار . والكونغو الديمقراطية ١٤٠ دولار وفي المرتبة الأخيرة بورندى ١١٠ دولار لنصيب الفرد السنوى من الدخل القومى .

- وارتبط تدنى تدنى النصيب من الناتج ومن الدخل القومى بارتفاع معدلات الفقر في دول حوض النيل والتي كان أدها بمصر بنسبة ٢٠٪ من السكان حسب بيانات عام ٢٠٠٥ . ونسبة ٣٥٪ من السكان بأوغندا لمعدل الفقر حسب بيانات عام ٢٠٠١ . ونسبة ٣٦٪ لمعدل الفقر بتنزانيا حسب بيانات عام ٢٠٠٢ . و٣٩٪ للفقر في اثيوبيا و٤٠٪ بالسودان حسب بيانات عام ٢٠٠٤ . و٥٠٪ من سكان كينيا كمعدل للفقر حسب بيانات عام ٢٠٠٠ .

و٥٠٪ من السكان باريتريا حسب بيانات عام ٢٠٠٤ . و٥٩٪ من السكان بالكونغو الديمقراطية حسب بيانات ٢٠٠٥ . وبلغت نسبة الفقر ٦٠٪ برواندا حسب بيانات عام ٢٠٠٠ . ونسبة ٦٨٪ ببورندى حسب بيانات عام ٢٠٠٢ . وحسب مؤشر ١٢٥ دولار يومى كخط للفقر فقد بلغت نسبة السكان تحت الفقر عام ٢٠٠٥ بذلك المعيار ٥٢٪ بأوغندا و٧٧٪ برواندا و٨١٪ ببورندى و٨٨٪ بتنزانيا .

وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد رصدت سبع دول من دول حوض النيل

اقتصاديات دول حوض النيل

ضمن ٣٦ دولة بالعالم تواجه أزمة بالغذاء وهى : اريتريا وبورندى والكونغو الديمقراطية واثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا . وربطت المنظمة ذلك بوجود حروب أهليه ببورندى وكذلك فى الكونغو الديمقراطية . ووجود حروب أهلية فى شمال أوغندا إلى جانب انعدام الأمن بأجزاء من اثيوبيا والظروف الجوية المعاكسة فى كينيا .

نسب نمو أسعار المستهلكين بدول حوض النيل - التضخم - %

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٢,٤	٣,٢	٨,١	٨,٨	٤,٢	١١	١١,٧
السودان	٨,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٥	٧,٢	٨	١٤,٣
كينيا	٢	٩,٨	١١,٦	١٠,٣	١٤,٥	٩,٨	١٣,١
أثيوبيا	٧,٢-	١٥,١	٨,٦	٦,٨	١٢,٣	١٥,٨	٢٥,٣
تنزانيا	٤,٦	٤,٤	٤,١	٤,٤	٧,٣	٧	١٠,٣
أوغندا	٢-	٥,٧	٥	٨	٦,٦	٦,٨	٧,٣
كونغود	٢٥,٣	١٢,٨	٤	٢١,٤	١٣,٢	١٦,٧	١٨
رواندا	٢	٧,٤	١٢	٩	٨,٩	٩,١	١٥,٤
ارتيريا	١٦,٩	٢٢,٧	٢٥,١	١٢,٥	١٥,١	٩,٣	١١
بورندى	١,٣-	١٠,٧	٨	١٣,٤	٢,٨	٨,٣	٢٤,٤
متوسط افريقيا	٩,١	٨,٧	٦,٦	٧,١	٦,٣	٦,٣	١٠,١

- وتشير أرقام نمو أسعار المستهلكين - التضخم - إلى ارتفاع كبير للأسعار بدول الحوض . خاصة في عام ٢٠٠٨ عام أزمة الغذاء العالمى لكون معظم تلك الدول مستورده صافيه للغذاء . وكذلك لكونها مستورده للنفط والذي حققت أسعاره معدلات مرتفعه خلال عام ٢٠٠٨ . إلى جانب ضعف تنظيم التجارة الداخليه وظهور الاحتكارات المرتبطه بأصحاب النفوذ . ومن هنا فان معدلات ارتفاع الأسعار تلقى أعباء على الموازنات الحكوميه خاصة مع ماتضمنه من دعم لبعض السلع . كذلك تتسبب في ضعف الاستفادة لعموم السكان من معدلات نمو الناتج المحلى المرتفعه . كما تعد نسب التضخم العاليه أحد عوامل ضعف قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر للبلاد .

وتدفع معدلات التضخم المرتفعه البنوك المحليه إلى رفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة التمويل للمشروعات المحليه . ويقاقم من مشكلة صعوبة منافسة الصادرات المحليه بالأسواق الدوليه نظرا لارتفاع تكلفتها . كما يسهل ذلك من ناحية أخرى انتشار استهلاك سلع مستوره رخيصة خاصة القادمه من دول آسيوية على رأسها الصين . مما يزيد من صعوبة المنافسة محليا بالنسبة للصناعات المحليه قليلة المكون التكنولوجى . وهو مايؤدى لخروج صناعات محليه متضرره من السوق المحليه .



السكان والمساحة الجغرافية

لم ترتبط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بدول الحوض بعدد سكانها أو بحجم قوة العمل بها أو بمساحتها الجغرافية على طول الخط . وإن كان الارتباط بين تلك العناصر واضحاً في غالب الدول . حيث بلغ عدد سكان دول حوض النيل في يوليو ٢٠٠٩ - حسب البيانات الأمريكية - نحو ٦, ٤١٥ مليون نسمة يشكلون نسبة ٦, ٢٪ من سكان العالم البالغ حينذاك ٦, ٧ مليار نسمة حسب بيانات الوكالة الأمريكية . وهى بيانات تختلف عن البيانات المحلية للسكان ببعض تلك الدول منها مصر . ويعود اختلاف البيانات في جانب منها لوجود ظاهرة عدم قيد المواليد بالسجلات الرسمية ببعض المناطق . لأمر تتعلق بالعادات أو بهدف عدم الالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية أو غير ذلك من مبررات محلية .

وتصدرت أثيوبيا عدد سكان دول الحوض بنحو ٨٥ر٢ مليون نسمة تليها مصر ٨٣ مليون نسمة . والكونغو الديمقراطية ٦٨ر٧ مليون نسمة والسودان ٤١ مليون وتنزانيا ٤١ مليون نسمة بالمركز الخامس بين دول الحوض . وكينيا ٣٩ مليون نسمة وأوغندا ٣٢ر٣ مليون نسمة ورواندا ١٠ر٥ مليون نسمة وبورندى ٩ مليون نسمة وفى المركز العاشر إريتريا ٥ر٦ مليون نسمة . وهكذا تضم دول الحوض دولاً ذات كتل سكانية ضخمة مثل أثيوبيا ومصر والكونغو الديمقراطية . ودولاً قليلة السكان مثل رواندا وبورندى وإريتريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين بلدان العالم من حيث عدد السكان . احتلال أثيوبيا المركز الخامس عشر دولياً تليها مصر بالمركز السادس عشر . وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية التاسع عشر وترتيب كينيا ٣٤ دولياً . وترتيب السودان ٣٠

وتنانيا ٣١ وترتيب أوغندا الأربعين . وترتيب رواندا ٧٨ وبورندى التسعين واريتريا رقم ١١٠ بين دول العالم من حيث عدد السكان . وهو ما يشير إلى عدم التطابق بين الترتيب في عدد السكان والترتيب في قيمة الناتج المحلى الاجمالى .

- وبلغت قوة العمل بدول حوض النيل عام ٢٠٠٨ نحو ١٣٦ مليون شخص . بنسبة ٤٣٪ من قوة العمل الدولية البالغه ٣١ مليار شخص . وتصدرت اثيوبيا حجم قوة العمل بدول الحوض بنصيب ٢٧٣ مليون شخص . تليها مصر بنصيب ٢٤٧ مليون شخص وتنانيا ٢٠٤ مليون فرد وكينيا ١٦٩ مليون شخص . والكونغو الديمقراطية ١٥ مليون شخص وفى المركز الخامس أوغندا ١٤٥ مليون شخص . والسودان ٧٤ مليون ورواندا ٤٦ مليون شخص وبورندى ٣ مليون شخص . وفى المركز الأخير اريتريا بأقل من ٢ مليون شخص لقوة العمل بها .

وبالمقارنة مع دول العالم حسب عدد قوة العمل احتلت اثيوبيا المركز التاسع عشر عالميا فى قوة العمل . وجاءت مصر برقم ٢١ دوليا وتنانيا رقم ٢٨ وكينيا رقم ٣٣ والكونغو الديمقراطية ٣٧ . وأوغندا برقم ٣٩ والسودان برقم ٥٥ دوليا ورواندا برقم ٧٧ دوليا . وفى المركز الأخير بين دول الحوض بورندى برقم ٩٥ بين دول العالم من حيث قوة العمل .

- وتكرر عدم التطابق التام بين ترتيب دول حوض النيل من حيث المساحة دوليا وبين ترتيبها بالاقتصاد الدولى من حيث الناتج . حيث بلغت مساحة الدول العشر ٨٩ مليون كيلو متر مربع . تمثل نسبة ٦٪ من مساحة اليابسة البالغه ١٤٨٩ مليون كيلو متر مربع . ونسبة ١٧٪ من اجمالى مساحة الكرة الأرضية المتضمنه المحيطات والبحار والبالغه ٥١٠ مليون كيلو متر مربع .

وفى الترتيب الداخلى بين دول الحوض من حيث المساحة الجغرافية تصدرت

السودان بنحو ٢٥ مليون كيلو متر مربع . تليها الكونغو الديمقراطية بنحو ٢٣ مليون كيلو متر . واثيوبيا ١١ مليون كيلو وفي المركز الرابع مصر بنحو ١ مليون كيلو متر . وتنزانيا ٩٤٧ ألف كيلو متر مربع . وكينيا ٥٨٠ ألف كيلو متر وأوغندا ٢٤١ ألف كيلو متر . واريتريا ١١٨ ألف كيلو متر وبورندى ٢٨ ألف كيلو متر وبالمركز العاشر والأخير رواندا بمساحه جغرافيه بلغت ٢٦ ألف كيلو متر مربع .

وبالمقارنه لدول العالم من حيث المساحة الجغرافية جاء السودان بالمركز العاشر دوليا . والكونغو الديمقراطية رقم ١٢ عالميا واثيوبيا برقم ٢٧ ومصر بالمركز الثلاثين دوليا . وترتيب تنزانيا ٣١ وأوغندا برقم ٨٠ واريتريا بالمركز المائه بين دول العالم وبروندى برقم ١٤٦ دوليا . وفي المركز الأخير بين دول الحوض رواندا برقم ١٤٨ بين دول العالم من حيث المساحة الجغرافية .

وهكذا احتفظت بعض دول الحوض بترتيب متقدم عالميا من حيث المساحة الجغرافيه خاصة السودان صاحبة المركز العاشر عالميا وكذلك الكونغو الديمقراطية . إلا أن تلك المكانه لتلك الدول لم تتحقق في ترتيبها من حيث الناتج الدولى حيث جاء ترتيب أكبر بلدان حوض النيل من حيث الناتج المحلى الاجمالى وهى مصر بالمركز الخمسين دوليا حسب طريقة سعر الصرف الرسمى .



التجارة السلعية الدولية لدول الحوض

وفي التجارة السلعية الدولية بلغ حجم تجارة دول الحوض العشر عام ٢٠٠٨ نحو ١٤٥ مليار دولار . وهو ما يمثل نسبة ٠.٤٪ من اجمالي التجارة السلعية الدولية البالغة ٣٢.٥ تريليون دولار خلال العام . وتصدرت مصر دول الحوض بالتجارة السلعية الدولية بنصيب ٧.١٥ مليار دولار . تليها السودان بنحو ٢.١٢ مليار دولار وكينيا ١.٦ مليار دولار وتنزانيا بنحو ١.٠١ مليار دولار وفي المركز الخامس اثيوبيا ٩.٣ مليار دولار .

والكونغو الديمقراطية ٨.١ مليار دولار . وأوغندا ٦.٧ مليار دولار ورواندا ١.٤ مليار دولار . واريتريا ٥.٤٧ مليون دولار وبالمركز الأخير بورندي بنحو ٤٦٠ مليون دولار لقيمة تجارتها السلعية الدولية . وخلت قائمة الدول الأربعين الأكبر بالتجارة السلعية الدولية من أى من دول الحوض . كما جاء ترتيب رواندا واريتريا وبوروندي بذيّل قائمة الدول بالتجارة الدولية .

- وبلغ اجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول الحوض في عام ٢٠٠٨ حسب بيانات منظمة التجارة العالمية نحو ٥٢.١ مليار دولار . تمثل نسبة ٠.٣٪ من اجمالي الصادرات السلعية الدولية البالغة ١٦.١ تريليون دولار خلال العام . واستحوذت مصر على حوالى نصف صادرات دول الحوض بنحو ٢.٤ مليار دولار . تليها السودان بنحو ١.٢١ مليار دولار . والكونغو الديمقراطية ٣.٩٥ مليار دولار وكينيا ٥ مليار دولار .

وفي المركز الخامس تنزانيا بنحو ٣ مليار دولار . وأوغندا ٢.٢ مليار دولار واثيوبيا ١.٦ مليار دولار ورواندا ٢.٥٠ مليون دولار . وبورندي ٥٧ مليون دولار

وفي المركز العاشر والأخير اريتريا بنحو ١٧ مليون دولار فقط لقيمة صادراتها السلعية وهو رقم قليل لا يتناسب مع عدد السكان أو مع موقعها البحري المتميز على سواحل البحر الأحمر إلا ان واقعها الاقتصادي والاجتماعي كان سببا مباشرا لمحدودية صادراتها .

ويبين مركز دول الحوض بالمقارنه لدول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية تأخر مراكزها الدولية . حيث احتلت مصر صاحبة أكبر صادرات سلعية بين دول الحوض المركز الرابع والستين بالصادرات السلعية الدولية . وجاءت السودان برقم ٨١ دوليا . وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية المائه بين دول العالم وكينيا برقم ١٠٨ دوليا . وتنزانيا برقم ١٢٧ وأوغندا برقم ١٢٩ وترتيب أثيوبيا ١٣٧ وترتيب رواندا ١٧٩ بين الدول المصدرة للسلع حسب بيانات الوكالة الأمريكية .

وترتيب بورندي ١٩٧ . وترتيب اريتريا برقم ٢٠٨ بين دول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية عام ٢٠٠٨ . وهو مايشير إلى محدودية مساهمة معظم دول الحوض بالتجاره الدولية . رغم ماتزخر به من أراضي زراعيه شاسعه وعمالة زراعيه ضخمة وثروته معدنيه . إلا أن الاستهلاك المحلي يستوعب غالب الانتاج المحلي كما تساهم ضعف الجودة للمنتجات وصعوبة النقل خاصة بالدول البريه في قلة التصدير .

- وبلغ اجمالي قيمة الواردات السلعية عام ٢٠٠٨ لدول الحوض حسب منظمة التجارة العالمية ٩٣ر٢ مليار دولار . وهو مايمثل نسبة ٠٦٪ من الواردات السلعية الدولية البالغه ١٦ر٤ تريليون دولار خلال العام . واستحوزت مصر على أكثر من نصف تلك الواردات بنصيب ٤٧ر٥ مليار دولار . تليها كينيا بنحو

١١١ مليار دولار والسودان ٩٢ مليار دولار وأثيوبيا ٧٧ مليار دولار . وفي المركز الخامس تنزانيا ٧١ مليار وأوغندا ٤٥ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٤١ مليار دولار . ورواندا ١١ مليار دولار . واريتريا ٥٣٠ مليون دولار وبالمركز الأخير بورندي بنحو ٤٠٣ مليون دولار لقيمة وارداتها السلعية .

واحتلت دول الحوض مراكز متأخرة بين دول العالم من حيث حجم وارداتها السلعية خلال عام ٢٠٠٨ . حسب بيانات الوكالة الأمريكية حيث احتلت مصر صاحبة أكبر واردات سلعية بين دول الحوض المركز الثامن والأربعين في الواردات السلعية الدولية . وجاءت كينيا برقم ٨٩ دوليا وترتيب السودان ٩٤ وأثيوبيا برقم ١٠٤ من حيث قيمة الواردات السلعية .

وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية ١٠٦ وتنزانيا ١٠٨ دوليا وأوغندا برقم ١٣٠ . وترتيب رواندا ١٧٤ واريتريا ١٨٢ وكان ترتيب بورندي ١٨٧ بين دول العالم من حيث قيمة الواردات السلعية . ويلاحظ تفوق أرقام الواردات على أرقام الصادرات في معظم دول الحوض . وبما يشير إلى ضعف القدرات الانتاجية المحلية عن الوفاء باحتياجات السكان خاصة الغذائية .

وبلغ العجز التجاري لدول الحوض خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٤١ مليار دولار . حيث شمل العجز تسع دول من بين الدول العشر حسب بيانات منظمة التجارة العالمية وانفردت السودان بتحقيق فائض بلغ ٢٩ مليار دولار . واختلفت بيانات البنك المركزي في الكونغو الديمقراطية عن بيانات منظمة التجارة العالمية لتشير إلى تحقيق فائض تجارى بلغ ١٦٦ مليون دولار باحتساب الواردات السلعية بنظام فوب وليس بنظام سيف الذى يتم احتساب تكلفة النقل والتأمين للواردات به . ويطرح ذلك قضية اختلاف بيانات التجارة الخارجية مابين بيانات منظمة التجارة

العالمية عن بيانات الدول نفسها عن بيانات الوكالة الأمريكية . بل أنه داخل الدولة الواحده توجد بيانات مختلفه للتجارة مابين الجهات الرسميه المتعدده مثلما يحدث في مصر باختلاف بيانات التجارة الخارجيه لنفس الفتره حسب جهاز الاحصاء عن بيانات البنك المركزى عن بيانات هيئة الرقابه على الصادرات والواردات .

ولإيجاد مرجعية دولية للبيانات فقد تم الاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية والتي أشارت إلى بلوغ العجز التجارى السلعى في مصر ٢٣ر٥ مليار دولار في حين بلغ العجز التجارى المصرى ٢٦ر٨ مليار دولار حسب الوكالة الأمريكية لنفس العام . وبذلك تكون مصر قد استحوذت على أكثر من نصف اجمالى عجز دول الحوض مجتمعهم . وبالمركز الثانى كينيا بعجز تجارى سلعى ٦ر١ مليار دولار . واثيوبيا بعجز تجارى ٦ر١ مليار دولار وتنزانيا بعجز تجارى ٤ مليار دولار . وأوغندا بعجز ٢ر٣ مليار دولار ورواندا بعجز ٨٨٩ مليون دولار . وارتيريا بعجز ٥١٣ مليون وبورندى ٣٤٦ مليون دولار لقيمة العجز التجارى السلعى بها .

وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية عام ٢٠٠٨ أقصاها في السودان بنسبة ١٣٢ ٪ . تليها الكونغو الديمقراطية بنسبة ١٠٣ ٪ . حسب البنك المركزى الكونغولى وباحتساب الواردات بطريقة فوب والتي يكون رقمها أقل مما لو تم احتسابها بطريقة سيف بادخال قيمة الشحن والتأمين للبضائع المستورده . أما حسب منظمة التجارة العالمية فتصل نسبة التغطية بالكونغو إلى ٩٦٣ ٪ . وكانت أقل نسبة لتغطية الصادرات للواردات في ارتيريا بنسبة ٣ر٢ ٪ . تليها بورندى بنسبة ٤ر٢ ٪ . واثيوبيا بنسبة تغطيه ٢٠٨ ٪ . وفي رواندا بنسبة ٢١٩ ٪ . وتنزانيا ٤٢٩ ٪ . لنسبة التغطية وكينيا بنسبة ٤٤٩ ٪ . وأوغندا ٤٨٢ ٪ . وفي مصر بنسبة ٥٠٥ ٪ . لنسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية عام ٢٠٠٨ . وبلغ

المتوسط العام بدول الحوض العشرة لنسبة تغطية الصادرات للواردات ٥٥٩٪.

التجارة السلعية لدول حوض النيل مع العالم ٢٠٠٧ - مليار دولار -

تجارة دول الحوض	الاجمالى	الاتحاد اوروبى	الصين	أمريكا	السعودية	اليابان	الامارات	مصر	اسرائيل
صادرات	٣٦٩٩٢	١٢٧٢٦	٥٢٢٢٧	٢٠٩٢	١٢٣٢٩	٢٧٠٦	١٠١٤	٢٧٢	٢١٦
توزيع نسبى %	١٠٠	٣٧	١٤	٨	٢٣	١٠	٣	٧	٦
واردات	٦٤٢٩٧	٢١٠٢٢	٨٦٢٨	٦٥٦٨	٥٠٢٢	٢٤٠٥	٢٥٩٨	٧٩١	٢٢٥
توزيع نسبى %	١٠٠	٣٢	١٣	١٠	٨	٤	٦	١	٥
تجارة	١٠١٢٩٠	٢٤٧٥٦	١٣٨٧٥	٩٦٦٠	٦٣٧٢	٦١١١	٤٦١٢	١٠٦٣	٥٤١
توزيع نسبى %	١٠٠	٢٤	١٤	٩٥	٦	٦	٥	١	٥
عجز تجارى	- ٢٧٣٠٤	- ٧٢٠٧	- ٢٤٠١	- ٢٤٧٦	- ٢٦٩٤	- ١٣٠١	- ٢٥٨٤	- ٥٢٠	- ١٣٨
توزيع نسبى %	١٠٠	٢٧	١٢٥	١٢	١٢٥		٩٥	٢	٥

- يشير التوزيع النسبى للتجارة الخارجيه السلعيه لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ . إلى استحواز دول الاتحاد الأوروبى على النصيب الأكبر من تجارة دول حوض النيل الخارجيه السلعيه بنسبة ٣٤٣٪ . يليها الصين بنسبة ١٣٧٪ . والولايات المتحده الأمريكيه بنسبة ٩٥٪ . والهند بنسبة ٧٪ . والسعوديه بنسبة ٦٣٪ . واليابان بنسبة ٦٪ . ودولة الامارات العربيه ٤٦٪ . ومصر بنسبة ١٪ . واسرائيل بنسبة نصف بالمائه من الاجمالى . وباقى النسبة أى بأقل من ١٤٪ . للتجارة الخارجيه مع دول الجوار الجغرافى الأفريقيه .

ومن أبرز دول الاتحاد الأوروبى التى تتعامل تجاريا مع دول الحوض ألمانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا . أما التجارة مع دول الجوار الأفريقى فتختلف من دولة لأخرى فهى بالنسبة لتجارة كينيا تتركز فى التجارة مع أوغندا وتنزانيا وجنوب افريقيا . وفى حالة اثيوبيا تتركز تجارة الجوار مع جيبوتى والتى تشكل

المنفذ الوحيد لها على البحر الأحمر . وفي تنزانيا تتركز تجارة الجوار الجغرافي مع كينيا وجنوب افريقيا .

وتتركز تجارة الجوار الجغرافي في أوغندا مع كينيا ورواندا وجنوب افريقيا . وفي الكونغو الديمقراطية تتركز تجارة الجوار مع زامبيا وجنوب افريقيا وزيمبابوي وكينيا . وفي رواندا تتركز تجارة الجوار مع أوغندا . وفي اريتريا تتركز تجارة الجوار مع كينيا . وفي بورندي تتركز تجارة الجوار الجغرافي مع رواندا وكينيا وأوغندا .

واتجهت صادرات دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٧٪ من الاجمالي إلى دول الاتحاد الأوربي يليها الصين بنسبة ١٤٫٢٪ . ثم إلى اليابان بنسبة ١٠٪ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٨٫٤٪ وإلى الهند بنسبة ٧٫٣٪ وإلى السعودية بنسبة ٣٫٣٪ . وإلى دولة الامارات العربية بنسبة ٢٫٧٪ وإلى مصر بنسبة ٠٫٧٪ وإلى اسرائيل بنسبة ٠٫٦٪ . وباقي نسبة الصادرات السلعية أى بأقل من ١٦٪ توجه إلى دول الجوار الجغرافي الأفريقيه .

وهو ما يشير إلى التركيز الذي تشكله دول الاتحاد الأوربي والذي يعود إلى الربط بين تلك الأسواق تاريخيا منذ مرحلة الاستعمار الأوربي لدول الحوض قبل الاستقلال . كما يشير إلى سعى الدول الكبرى خاصة الصين إلى الحصول على المواد الخام والمعادن الأفريقيه . كما نالت المنتجات الزراعيه اهتماما خارجيا خاصا كموايد خام لتصنيعها بدول الغرب ثم إعادة تصديرها للبلدان النامييه مره أخرى كمنتجات تامة الصنع . واستفادة الدول الغربيه من القيمة المضافه التي تمثلها عمليات التصنيع .

وجاءت دول الاتحاد الأوربي أيضا في المقدمه بالنسبة لجهات قدوم الواردات السلعيه لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ . بالاستحواز على نسبة ٣٢٫٧٪ من اجمالي

واردات دول الحوض السلعية . تليها الصين بنسبة ١٣ر٤٪ ثم من الولايات المتحدة بنسبة ١٠ر٢٪ ومن السعودية بنسبة ٧ر٨٪ . ومن الهند بنسبة ٦ر٨٪ ومن الامارات العربية بنسبة ٥ر٦٪ ومن اليابان بنسبة ٣ر٧٪ ومن مصر بنسبة ١ر٢٪ . ومن اسرائيل بنسبة نصف بالمائة وباقي نسبة الواردات السلعية أى بأقل من ١٨٪ من دول الجوار الجغرافى الأفريقيه رغم صعوبات النقل . إلا أن طبيعة بعض الواردات مثل السلع الرأسمالية ووسائل النقل تحتم استيرادها من دول متقدمه .

واذا كانت السعوديه والامارات تمدان بعض دول الحوض بالنفط الخام بشكل رئيسى . فان باقى الدول المورده تمد دول الحوض بكل المنتجات سواء الغذائية أو الهندسيه أو الآلات والمعدات ووسائل النقل . وتزايدت الواردات من الصين بالسنوات الأخيره للاستفاده من رخص المنتجات الصينيه التى تلائم المستويات المعيشية المتدنيه لغالب سكان دول حوض النيل . إلى جانب التحسن الجزئى للصوره الذهنيه للصين فى بعض الدول من خلال ماتقدمه من مساعدات صحيه .

وهكذا حققت دول حوض النيل عجزا تجاريا مع كل تلك الدول عدا تحقيقها فائضا تجاريا مع اليابان . وكانت إستفاده دول الاتحاد الأوربى من العجز التجارى لدول الحوض هى الأكبر فى القيمه من بين دول العالم التى تعاملت معها تجاريا بنحو ٧٣ مليار دولار . يليها فى القيمه استفاده السعوديه بنحو ٣٧ مليار دولار والتى تمثل فائضا تجاريا بالنسبة للسعوديه . ثم استفاده الولايات المتحده ٣٥ مليار دولار كفائض تجارى لأمريكا . واستفاده الصين بنحو ٣٤ مليار دولار والامارات العربيه بنحو ٢٦ مليار واستفاده الهند بنحو ١٦ مليار دولار . أما اليابان فقد حققت دول الحوض معها فائضا تجاريا بلغ ١٣ مليار دولار نتيجة

تصدير المواد الخام من دول حوض النيل إليها .

- وخلال السنوات الأخيرة زاد حجم التجارة بين دول حوض النيل وكلا من إيران وتركيا في إطار سعيهما للاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام بدول الحوض في حيث تهدفان لأداء دورا إقليميا وتحقيقهما معدلات نمو تحتاج إلى واردات كبيرة من المواد الخام التي تزخر بها دول الحوض . إلا أن قائمة الدول الخمسين الأكبر للصادرات أو الواردات التركيبة عام ٢٠٠٨ لم تتضمن من بين دول حوض النيل سوى مصر بقيمة تجاره بلغت ٢١ مليار دولار . وبما يشير إلى تأخر مراكز دول الحوض في حجم تجارتها مع تركيا عن المركز الخمسين لتجارة تركيا .

وبالنسبة لإيران فقد اقتصر تبيانات التجارة الخارجية المعلنة من جانب البنك المركزي الإيراني على الدول العشر الأبرز بالتجارة الخارجية فقط . وكانت آخر بيانات تفصيلية للتجارة الخارجية الإيرانية معلنة من قبل الجمارك الإيرانية تعود إلى عام ٢٠٠٥ . وهو العام الذي بلغت خلاله تجارة إيران مع دول حوض النيل ١٠٤ مليون دولار فقط . وهي التجارة التي توزعت ما بين صادرات إيرانية لدول الحوض بلغت ٧٣ مليون وواردات إيرانية من دول الحوض بلغت ٣١ مليون . ومن المتوقع أن يكون حجم التجارة الإيرانية مع دول الحوض قد زاد خلال السنوات التالية لتلك البيانات . في ظل تنامي صور التعاون الإيراني معها .

- وفي عام ٢٠٠٨ زاد حجم تجارة الولايات المتحدة مع دول حوض النيل إلى ١٠٦ مليار دولار . مقابل ٩٧ مليار دولار بالعام السابق بنمو ١٠ ٪ . وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية لدول الحوض ٧٤ مليار دولار مقابل ٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . وزادت قيمة الواردات الأمريكية من دول حوض النيل العشرة إلى ٣٣ مليار دولار مقابل ٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . ليصل الفائض

الأمريكي في تجارتها مع دول الحوض إلى ٤١ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٣٥ مليار بالعام السابق وهو الفائض الذى يعد عجزا تجاريا بالنسبة لدول الحوض .

وتركزت التجارة الأمريكية مع دول الحوض عام ٢٠٠٨ في مصر التى استحوذت على نحو ٨٤ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ٧٩٪ من اجمالى تجارة أمريكا السلعية مع دول الحوض . بينما قل حجم التجارة الأمريكية مع باقى دول الحوض التسع عن المليار دولار في أي منها .

وبلغ حجم التجارة الأمريكية مع كينيا التى تنحدر منها أصول الرئيس الأمريكى أوباما إلى ٨١٨ مليون دولار ولعل وصول رئيس أمريكى من أصل كينى في بداية عام ٢٠٠٩ يمكن أن يساهم في زيادة حجم التجارة بين البلدين خلال فترة توليه . في اطار الصورة الذهنية الايجابية عن أمريكا خلال فترة تولي أوباما والتى ستستفيد منها السلع الأمريكية . ووصل حجم التجارة الأمريكية مع أثيوبيا ٤٥٤ مليون دولار رغم حجمها السكانى الكبير وهي التى تفتقد إلى الحدود البحرية .

و٣٩٦ مليون دولار للتجارة مع الكونغو الديمقراطية رغم الحجم السكانى الكبير لها . و٢٢٥ مليون دولار للتجارة مع تنزانيا . و١٤٨ مليون دولار فقط لقيمة التجارة الأمريكية مع السودان نتيجة توتر العلاقات السياسية والتى دفعت الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الشركات الغربية التى تستثمر بالسودان . و١٤٢ مليون دولار لحجم التجارة مع أوغندا و٣٤ مليون دولار للتجارة مع رواندا . و١٥ مليون دولار للتجارة مع اريتريا وعشرة ملايين دولار لحجم التجارة السلعية الأمريكية مع بورندى والتى ليست لها أية حدود بحرية .



دول الحوض والكوميسا

- من بين ثمانية تجمعات اقتصادية في افريقيا انضمت مصر واثاني من دول حوض النيل لمجموعة دول الكوميسا التسعة عشر . والتي تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيما بينها بلا جمارك . وهى دول : كينيا واثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية وبورندى واريتريا . إلى جانب دول : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى .

وهكذا تضم الكوميسا كل دول حوض النيل عدا تنزانيا وهو مايوفر مجالا متاحا للتبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل . مع الاستفادة من الاعفاءات الجمركية التى تتيحها الكوميسا والاجتماعات الدورية بين أعضاء الكوميسا لمناقشة أية معوقات للتجاره بين الدول الأعضاء إلى جانب إمكانية اتخاذ خطوات مستقبلية لتطوير شكل التعاون الاقتصادى .

وتجمع ثلاث بلدان من بين بلدان حوض النيل وهى : بورندى والكونغو الديمقراطية ورواندا بين عضوية مجموعة الكوميسا . وبين عضويه الإيكاس وهى الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا والتى تضم ١١ بلدا تشمل أيضا : أنجولا والكاميرون وتشاد وافريقيا الوسطى والكونغو برازفيل وغينيا الاستوائية والجابون وساوتومى وبرنسى .

وبسبب الموقع الجغرافى الذى يحكم عضوية التجمعات الاقتصادية الأفريقية . فان دول الحوض التى تتركز فى شرق أفريقيا ليست منضمه لباقي التجمعات الاقتصادية الافريقية . وهى مجموعة الايكواس والتى تمثل الجماعة الاقتصادية

اقتصاديات دول حوض النيل

لدول غرب افريقيا وتضم ١٥ بلدا افريقيا ليس من بينها أى من بلدان حوض النيل التى لا يقع أى منها بغرب افريقيا . ونفس الأمر لمجموعة سيباك والتى تمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وتضم ست بلدانا افريقيه . ومجموعة سادك التى تضم خمس دول ومجموعة ويمو التى تضم ست دول افريقيه .

التجارة الدولية السلعية لدول الكوميسا - مليار دولار -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٩٧	٨١٩	٦٥٨	٤٩١	٣٧٥	٢٨٨	قيمة صادرات الكوميسا لدول العالم
١٢٩٥٠	١٢١١٣	١٠٤٨٥	٩٢٢٠	٧٥٨٥	٦٤٩٢	اجمالى الصادرات العالمية
%٠.٧	%٠.٧	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٥	%٠.٤	نسبة الكوميسا بصادرات العالم
٨٨٥	٧٢١	٦٥٣	٥٠٥	٣٩٧	٣٦٩	قيمة واردات الكوميسا من العالم
١٤٢٤٤	١٢٤٢٨	١٠٨٥٧	٩٥٦٩	٧٨٦٣	٦٧٤٤	اجمالى الواردات العالمية
%٠.٦	%٠.٦	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٥	%٠.٥	نسبة الكوميسا من واردات العالم
١٨٥٥	١٥٤	١٣١١	٩٩٦	٧٧٢	٦٥٧	قيمة تجارة الكوميسا مع دول العالم
٢٨١٩٤	٢٤٥٤١	٢١٣٤٢	١٨٧٨٩	١٥٤٤٨	١٣٢٣٦	اجمالى التجارة العالمية
%٠.٧	%٠.٦	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٥	%٠.٥	نسبة الكوميسا من التجارة العالمية

- يتدنى نصيب دول الكوميسا التسعة عشر النسبى من التجارة الدولية السلعية والذى بلغت نسبته ٠.٧٪ عام ٢٠٠٧ كأعلى نسبة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ . كما بلغ النصيب النسبى لمجموعه الكوميسا من الصادرات السلعية الدولية عام ٢٠٠٧ نحو ٠.٧٪ ومن الواردات السلعية الدولية ٠.٦٪ . وبما يشير إلى أن الدول العشر الأخرى أعضاء الكوميسا - بخلاف دول حوض

النيل التسع الأعضاء بالكوميسا - محدودة التبادل التجارى السلعى الدولى . حيث لم تضيف لنصيب دول الحوض مجتمعه سوى ٠.٢٪ من التجارة الدولية و ٠.٣٪ بالصادرات الدولية وتكاد لا تضيف شيئاً بالواردات السلعية الدولية .

إلا أنه من الملاحظ أنه فى عام ٢٠٠٧ وضمن جهات التصدير الرئيسيه لدول الكوميسا إلى دول العالم مجيء السعوديه بالمركز التاسع وتونس بالمركز العاشر بين الدول التى صدرت لها مجموعة الكوميسا . أما مع الجهات التى استوردت منها دول الكوميسا بنفس العام فقد جاءت السعوديه بالمركز الرابع والامارات العربية بالمركز الثامن . ولم ترد أية دول عربية أخرى ضمن المراكز العشرة لتجارة دول الكوميسا الخارجيه بنفس العام .

- وفى عام ٢٠٠٨ بلغت التجارة السلعيه لدول الكوميسا ٢٤٦ مليار دولار تمثل نسبة ٠.٨٪ من اجمالى التجارة السلعية الدولية البالغه ٣٢.٥ تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا ما بين صادرات سلعية بلغت ١٢.٦ مليار دولار تمثل نسبة ٠.٨٪ من الصادرات السلعية الدولية البالغه ١٦.١ تريليون دولار . وواردات سلعية لدول الكوميسا بلغت ١١.٩ مليار دولار تمثل نسبة ٠.٧٪ من الواردات السلعية الدولية البالغه ١٦.٤ تريليون دولار . لتحقيق مجموعة الكوميسا فائضا تجاريا سلعيا بلغ ٦.٢ مليار دولار .



التجارة الخدمية الدولية لدول الحوض

وفي التجارة الخدمية الدولية فقد أدى ارتفاع التجارة الخدمية المصرية إلى تحسن طفيف لنصيب دول الحوض من التجارة الخدمية الدولية . بالمقارنة لنصيبها المحدود من التجارة السلعية الدولية . كما حققت دول الحوض فائضا مجمعا في تجارتها الخدمية بعكس العجز التجارى المهيمن على تجارتها السلعية . ويعمل غالب سكان دول الحوض بالقطاع الخدمى إلا أن تلك الخدمات يغلب عليها الطابع الحكومى حيث مازال نصيب القطاع الخاص بها هو الأقل .

وقد بلغ اجمالى التجارة الخدمية لدول الحوض عام ٢٠٠٨ نحو ٦١٦٦ مليار دولار . بنسبة ٠.٨ ٪ من اجمالى التجارة الخدمية الدولية بنفس العام والبالغه ٧٣٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من التجارة الخدمية لدول الحوض بنحو ٤١ مليار دولار أى حوالى الثلثين من اجمالى تجارة دول الحوض الخدمية . تليها كينيا بنحو ٤٢ مليار دولار واثيوبيا ٤١ مليار دولار وتنزانيا ٣٦ مليار دولار . وبالمركز الخامس السودان بنحو ٣٣ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٢٩ مليار دولار . وأوغندا ١٧ مليار دولار . ورواندا ٣٨٥ مليون دولار وبورندى ١٧٦ مليون دولار . وفى المركز الأخير جاءت اريتريا بنحو ١٤٣ مليون دولار .

وجاء موقع التجارة الخدمية لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للتجاره الخدمية عام ٢٠٠٨ ومن بين ١٧٤ دولة . مجيء مصر بالمركز الثامن والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الواحد والتسعين وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وتنزانيا برقم ٩٧ . والسودان برقم ١٠٣ والكونغو الديمقراطية ١١٤ وترتيب أوغندا ١٢١ دوليا .

وترتيب رواندا ١٥٥ وبورندى ١٦٨ وترتيب اريتريا ١٧٢ دوليا .

وبلغت الصادرات الخدمية عام ٢٠٠٨ لدول الحوض ٣٣ مليار دولار . بنسبة ٠٩٪ من الصادرات الخدمية الدولية البالغة ٣٨٨ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو ٢٤٧ مليار دولار بحوالى ٧٥٪ من الاجمالى . تليها كينيا ٢٥ مليار دولار . وتنزانيا ١٩ مليار دولار واثيوبيا ١٨ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٨٢٨ مليون دولار . والسودان ٤٥٧ مليون دولار ورواندا ١٢٦ مليون دولار واريتريا بنحو ١١٨ مليون دولار . وفى المركز الأخير بورندى بنحو ثلاثة ملايين دولار لصادراتها الخدمية عام ٢٠٠٨ .

وتضمن موقع الصادرات الخدمية لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للصادرات الخدمية عام ٢٠٠٨ مجيء مصر بالمركز الثالث والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الثانى والثمانين وتنزانيا برقم ٩١ وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وأوغندا ١٢٢ والسودان برقم ١٣١ والكونغو الديمقراطية ١٣٣ وترتيب رواندا ١٥٨ وترتيب اريتريا ١٥٩ دوليا وبورندى ١٧٤ وهو المركز الأخير دوليا .

- وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر ٢٨٦ مليار دولار بنسبة ٠٨٪ من الواردات الخدمية الدولية البالغة ٣٥٥ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو ١٦٣ مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو ٢٩ مليار دولار واثيوبيا ٢٤ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٢١ مليار دولار . وكينيا ١٧ مليار دولار وتنزانيا ١٦ مليار دولار وأوغندا ١٢ مليار دولار ورواندا ٢٥٩ مليون دولار وبورندى ١٧٣ مليون دولار . وبالمركز الأخير اريتريا ٢٥ مليون دولار لوارداتها الخدمية عام ٢٠٠٨ .

وتضمن موقع الواردات الخدمية لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى

للسواردات الخدمية عام ٢٠٠٨ مجيء مصر بالمركز الحادى والأربعين دوليا .
والسودان برقم ٨٣ وأثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين والكونغو الديمقراطية ٩٩
وكينيا بالمركز ١٠٣ وتنزانيا برقم ١٠٤ وأوغندا ١١٢ وترتيب رواندا ١٥٢
وبورندى ١٥٨ وترتيب اريتريا ١٧٤ دوليا وهو المركز الأخير دوليا .

وحققت ست دول عجزا تجاريا خدما عام ٢٠٠٨ مقابل تحقيق أربع دول
فائضا إلا أن قيمة الفائض كانت أكبر من قيمة العجز . حيث بلغ الفائض الخدمى
لمصر ٨ر٤ مليار دولار . ولكينيا ٨٥٧ مليون ولتنزانيا ٣٠٤ مليون دولار
ولاريتريا ٩٣ مليون دولار . بينما كانت قيمة العجز التجارى الخدمى بالسودان
٢ر٤ مليار دولار . وبالكونغو الديمقراطية ١ر٣ مليار وبأوغندا ٦٢٣ مليون
وبأثيوبيا ٦٠١ مليون دولار وفى بورندى ١٧٠ مليون دولار وبلغ العجز الخدمى فى
رواندا ١٣٣ مليون دولار .

- وفى عام ٢٠٠٧ بلغ اجمالى التجارة الدولية الخدمية لدول الحوض ٥٠ر٨
مليار دولار . بنسبة ٠ر٨ ٪ من اجمالى التجارة الخدمية الدولية بنفس العام والبالغه
٦ر٣ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من التجارة الخدمية
لدول الحوض بنحو ٣٢ر٨ مليار دولار أى حوالى الثلث . تليها كينيا بنحو ٤ر٢
مليار دولار وتنزانيا ٣ر١ مليار دولار . والسودان ٣ر١ مليار دولار وفى المركز
الخامس اثيوبيا ٢ر٩ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ٢ر٢ مليار دولار .

وأوغندا ١ر٦ مليار دولار . وبورندى ٤٥١ مليون دولار ورواندا ٣٨٥ مليون
دولار . وفى المركز الأخير جاءت اريتريا بنحو ١٤٣ مليون دولار فقط لقيمة
تجارتها الدولية الخدمية رغم شواطئها الممتدة على ساحل البحر الأحمر والتي كان
من الممكن أن ترفع من خدمات النقل البحرى بها سواء للتجاره المحلية أو لدول

الجوار التي ليس لها سواحل بحرية مثل أثيوبيا . إلا أن علاقتها المتوتره مع اثيوبيا قللت من إمكانية تلك الاستفادة إلى جانب اعتماد اثيوبيا بشكل رئيسى على موانئ جيبوتى على البحر الأحمر فى تجارتها الخارجيه .

وبلغت الصادرات الخدميه عام ٢٠٠٧ لدول الحوض ٢٦٧ مليار دولار . بنسبة ٠.٨٪ من الصادرات الخدميه الدولية البالغه ٣٢٦ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو ١٩٧ مليار دولار بحوالى ٧٤٪ من الإجمالى المجمع . تليها كينيا ٢٧ مليار دولار . وتنزانيا ١٧ مليار واثيوبيا ١١ مليار دولار والكونغو الديموقراطية ٣٩٣ مليون دولار . والسودان ٢١١ مليون دولار وبورندى ١٧٩ مليون . ورواندا ١٢٦ مليون دولار وفى المركز الأخير اريتريا بنحو ١١٨ مليون دولار لصادراتها الخدميه .

وإذا كانت نوعية الصادرات السلعيه كموايد الخام قد أتاحت لدول الحوض مكانا على خريطة الصادرات السلعيه الدولية . فإن السياحه وخدمات النقل كان لهما الفضل فى تحقيق الصادرات الخدميه لدول الحوض موارد جيده . ولأن معظم نوعيات التجارة الدولية بالخدمات تحتاج إلى مستوى أفضل من ناحية العمالة المؤهله ونظم الاتصالات والموارد الماليه . فقد انخفض نصيب دول الحوض فى باقى صادرات الخدمات الأخرى مثل التشييد حيث لا توجد الامكانيات التى تؤهل غالب شركاتها للتشيد للعمل خارج بلادها . وفى الخدمات المصرفيه فان العلاقات الدولية لتلك البنوك المحليه ليست كبيرة الحجم . ونفس الأمر لخدمات التأمين والاستشارات والخدمات البيئيه أو الصحيه . فغالب دول الحوض ليست مؤهلة لتقديم خدمات صحيه تستطيع المنافسه ومن هنا يفضل بعض الأغنياء العلاج خارج أفريقيا .

وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر ٢٤ مليار دولار بنسبة ٠.٨٪ من الواردات الخدمية الدولية البالغة ٣١ تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو ١٣.١ مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو ٢.٨٥ مليار دولار والكونغو الديمقراطية ١.٨ مليار دولار واثيوبيا ١.٧ مليار دولار . وكينيا ١.٥ مليار دولار وتنزانيا ١.٤ مليار دولار وأوغندا ١.٢ مليار دولار وبورندي ٢٧٢ مليون دولار . ورواندا ٢٥٩ مليون وبالمركز الأخير اريتريا ٢٥ مليون دولار لوارداتها الخدمية .

وتسببت نسب الفقر العالية بمعظم دول الحوض فى قلة استهلاك السكان للخدمات المختلفة . وبالتالي قلت وارداتها الخدمية فقليل من السكان من يستطيعون للسفر للخارج للسياحة إلا لأداء طقوس دينية مثل الحج والعمرة بالنسبة للمسلمين منهم . كما يؤثر الفقر على ضعف استيراد الخدمات الصحية من خلال السفر للخارج للعلاج . أو للتعليم على نفقة الأسر خارج البلاد أو شراء برامج الكمبيوتر الأصلية ونحو ذلك من صور استيراد الخدمات .

وبعكس العجز التجارى السلعى الذى خيم على معظم دول الحوض . فقد تحسن الأمر جزئيا بالميزان الخدمى لدول الحوض والذى حقق فائضا اجماليا بلغ ٢.٦ مليار دولار . نتيجة تحقيق أربع دول فائضا مقابل ست دول حققت عجزا . إلا أن كبر حجم الفائض الخدمى المصرى قد حسم الأمر لتحقيق الميزان الخدمى لدول الحوض المجمع فائضا . حيث بلغ الفائض المصرى الخدمى ٦.٦ مليار دولار . إلى جانب فائض خدمى بكينيا بنحو ١.٢ مليار وفى تنزانيا فائضا بنحو ٢٥١ مليون وفى اريتريا فائضا خديما بنحو ٩٣ مليون دولار .

وعلى الجانب الآخر بلغت قيمة العجز بالميزان التجارى الخدمى بدول العجز

٢٦ مليار دولار كعجز خدمي بالسودان و١٤ مليار دولار للعجز التجارى
الخدمى بالكونغو الديمقراطية و٦٧٦ مليون دولار للعجز الخدمى بأوغندا .
و٥٨٥ مليون دولار للعجز الخدمى فى أثيوبيا و١٣٣ مليون دولار للعجز الخدمى
فى رواندا . و٩٣ مليون دولار فى بورندى لقيمة العجز التجارى الخدمى بها .

- وتنوع أنماط الخدمات ما بين السياحة والنقل بأنواعه البرى والبحرى
والجوى وخدمات التمويل والتأمين وخدمات التشييد والاتصالات والاستشارات
القانونية والمحاسبية والخدمات الصحية والبيئية والتعليمية والثقافية والرياضية .
إلا أنه لا تتوافر بيانات تفصيلية عن حجم تلك الخدمات بمعظم تلك الدول فيما
عدا النشاط السياحى والبنوك والتي توجد بيانات عنها .

التوزيع النسبى لنوعيات الصادرات الخدمية بدول الحوض ٢٠٠٧ - % -

دول حوض النيل	النقل %	السياحة %	تأمين وخدمات تمويلية %	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجارية أخرى %
مصر	٣٥٣	٤٧٣	٠٩	١٦٥
السودان	٣١	٧٦٦	٧٩	١٢٤
كينيا	٥١٧	٤١٨	٠٣	٦٢
أثيوبيا	٦١٩	١٤٩	٤٩	١٨٣
تنزانيا	١٩٨	٦١٩	١٦	١٦٦
أوغندا	٣١	٧٣٦	٧٥	١٥٨
الكونغو الديموقراطية	٥٦	٠٣	٠	٩٤١
رواندا	٢٨٥	٥١٨	٠٧	١٩
ارتيريا	٧٠٤	٣١	١	٢٦٥
بورندى	٢١٢	٢٠٢	٠	٥٨٥

- يشير التوزيع النسبي لنوعيات الصادرات الخدمية بدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ إلى تفوق النصيب النسبي لصادرات السياحة ببعض البلدان مثل مصر وتنزانيا وأوغندا من اجمالي الصادرات الخدمية . بينما تفوق النصيب النسبي لصادرات خدمات النقل بأنواعه في دول أخرى مثل أثيوبيا وبورندي . وتدني نصيب صادرات خدمات التأمين والخدمات التمويلية في كل البلدان . حيث تتطلب مستوى مرتفع من المهارات للعاملين بتلك القطاعات ومستوى جيد من نظم الاتصالات والمعلومات . وكلما تدني المستوى الاحصائي لتحديد قيمة كل نوع من أنواع الخدمات . كلما زادت نسبة الخدمات الأخرى من صادرات الخدمات كما هو الحال في الكونغو الديمقراطية .

التوزيع النسبي لنوعيات الواردات الخدمية بدول الحوض ٢٠٠٧ .%

دول حوض النيل	النقل %	السياحة %	تأمين وخدمات تمويلية %	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجارية أخرى %
مصر	٤٦	١٨٧	١٠٤	٢٤٩
السودان	٤٥٦	٥١٤	٠٣	٢٧
كينيا	٦٣٨	٢٠٧	٦٦	٢٢١
أثيوبيا	٦٤٧	٦٢	٤١	٢٥١
تنزانيا	٣٤١	٤٥٣	٥٤	١٥٢
أوغندا	٥٣٨	٩٧	٦٩	٢٩٦
الكونغو الديمقراطية	٤٤٥	١	٠	٤٩٦
رواندا	٣٣٢	٢٦٧	٠٧	٢٩٤
ارتيريا	١٦	٦٩	٠٣	٩٣١
بورندي				

- يشير التوزيع النسبي لنوعيات للواردات الخدمية بدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ إلى تفوق النصيب النسبي الواردات السياحية ببعض البلدان مثل السودان وبورندي وتنزانيا من اجمالي الصادرات الخدمية . بينما تفوق النصيب النسبي لواردات خدمات النقل بأنواعه في دول أخرى مثل مصر وكينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا . وتدنى نصيب واردات خدمات التأمين والخدمات التمويلية في كل البلدان خاصة في البلدان قليلة التجارة الدولية .

التجارة الدولية الخدمية لدول الكوميسا - مليار دولار -

الصادرات والواردات الخدمية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صادرات الكوميسا الخدمية لدول العالم	١٣٣	١٣٨	١٦	٢٠٥	٢٢	٢٤٤
اجمالي الصادرات الخدمية العالمية	١٤٨٢	١٥٩٤	١٨٢٩	٢٢١٠	٢٤٧٣	٢٧٧٨
نسبة الكوميسا من صادرات العالم الخدمية	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٩
واردات الكوميسا الخدمية من العالم	١٣١	١٣٥	١٣٧	١٧	٢١٤	٢٤٢
اجمالي الواردات الخدمية العالمية	١٤٧٠	١٥٦٧	١٧٧٧	٢١١٧	٢٣٥١	٢٦٢٠
نسبة الكوميسا من واردات العالم الخدمية	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٨	%٠.٠٨	%٠.٠٩	%٠.٠٩
تجارة الكوميسا الخدمية مع دول العالم	٢٦٤	٢٧٢	٢٩٧	٣٧٥	٤٣٤	٤٨٦
اجمالي التجارة العالمية الخدمية	٢٩٥٢	٣١٦١	٣٦٠٦	٤٣٢٧	٤٨٧٤	٥٣٩٨
نسبة الكوميسا من التجارة العالمية	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٨	%٠.٠٩	%٠.٠٩	%٠.٠٩

- يكاد يكون النصيب النسبي لدول الكوميسا التسعة عشر من التجارة الخدمية الدولية ثابتا عند نسبة ٠.٩٪ ما بين عامي ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ بسبب النشاط الخدمي في مصر وكينيا وتنزانيا والسودان وكلها ضمن دول حوض النيل . بينما لم يكن هناك إسهاما ملموسا لباقي دول الكوميسا العشر الأخرى في التجارة الخدمية الدولية . ولم يختلف الأمر من حيث النصيب النسبي لدول الكوميسا بالصادرات أو الواردات الخدمية الدولية والذي بلغ أيضا ٠.٩٪ ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٦ .

وفي عام ٢٠٠٨ بلغت التجارة الدولية الخدمية لدول الكوميسا ٧٠٤ مليار دولار تمثل نسبة ١٪ من اجمالي التجارة الخدمية الدولية البالغه ٧٣ تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا ما بين صادرات خدمية بلغت ٣٦٣ مليار دولار تمثل نسبة ١٪ من الصادرات الخدمية الدولية البالغه ٣٨ تريليون دولار . وواردات خدمية لدول الكوميسا بلغت ٣٤١ مليار دولار تمثل نسبة ١٪ من الواردات الخدمية الدولية البالغه ٣٥ تريليون دولار . لتحقيق مجموعة الكوميسا فائضا تجاريا خدميا بلغ ٢٢ مليار دولار .



السياحة الدولية بدول الحوض

كانت السياحة الدولية من أبرز موارد تجارة الخدمات الدولية بدول الحوض عام ٢٠٠٨ . حيث تشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى بلوغ عدد السياح الواصلين إلى مصر ١٢٢٩٦ مليون سائح وإلى أوغندا ٨٤٤ ألف سائح وإلى تنزانيا ٧٥٠ ألف سائح وإلى اثيوبيا ٣٣٠ ألف سائح . ليصل نصيب الدول الأربعة ١٠٥ ٪ من اجمالي عدد السياح الواصلين بالعالم خلال العام والبالغ ٩٢٢ مليون سائح .

وزاد عدد السياح بالدول الأربعة في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ٣١٥ ٪ في أوغندا مما جعلها تتخطى تنزانيا في الترتيب . وزاد بمصر بنمو ١٦ ٪ وبتنزانيا بنمو ٨ ٪ وزاد عدد السياح الواصلين بأثيوبيا بنمو ٦ ٪ . ولم تذكر بيانات منظمة السياحة العالمية أية دول أخرى من دول الحوض في تقريرها عن السياحة العالمية عام ٢٠٠٨ .

وفي قائمة أكبر الدول استقبالا للسياحة عام ٢٠٠٨ لم ترد من بين دول الحوض سوى مصر التي احتلت المركز الحادى والعشرين بين دول العالم . كما شغلت مصر المركز الخامس والعشرين بين أكثر الدول بالعائدات السياحية بنفس العام بقيمة ١٢٣ مليار دولار . كما شغلت مصر المركز التاسع عشر بين أكثر الدول انفاقا لمواطنيها على السياحة خارجها بقيمة ٢٩ مليار دولار .

- وتشير بيانات السياحة بدول حوض النيل خلال عام ٢٠٠٧ إلى بلوغ النصيب النسبى لدول الحوض - عدا رواندا التي لم ترد لها بيانات - ١٠٦ ٪ من السياحة الواصله إلى أنحاء العالم بنصيب ١٤٦٥٣ مليون سائح من اجمالي ٩١١٥ مليون سائح بالعالم . وبلغت الايرادات السياحية للسياح الواصلين - فيما عدا

الكونغو الديمقراطية - ١٤ر٤ مليار دولار بنسبة ١ر٤٪ من اجمالي الإيرادات السياحية الدولية البالغه ١ ترليون و٢٨ مليار دولار . وعلى الجانب المقابل فقد بلغت قيمة مدفوعات السياحة العكسيه الخارجه من دول الحوض - فيما عدا الكونغو الديمقراطية واريتريا - ٥٧٧٣ مليار دولار بنسبة ٠ر٦٪ من اجمالي المدفوعات للسياحة العكسية الدولية .

وفي عدد السياح الواصلين عام ٢٠٠٧ تصدرت مصر بنحو ١٠ر٦١٠ مليون سائح نظرا لما لديها من تنوع في المنتجات السياحية الثقافيه والأثريه والشاطئيه والمؤتمرات . تليها كينيا بنحو ١ر٦٤٤ مليون سائح بما لديها من تنوع سياحي خاصة بمناطق الغابات . وتنزانيا ٦٩٢ ألف سائح وأوغندا ٦٤٢ ألف سائح والسودان ٤٣٦ ألف سائح وأثيوبيا ٣٠٣ ألف سائح وبورندي ٢٠١ ألف واريتريا ٧٨ ألف والكونغو الديمقراطية ٤٧ ألف سائح .

أما في السياحة العكسية لعام ٢٠٠٧ الخارجه من دول الحوض فقد تصدرت مصر أيضا بنحو ٤ر٥٣١ مليون سائح تمثل السياحة الدينيه لأداء الحج والعمره جانبا كبيرا منها . وبلغ عدد السياح الخارجين من أوغندا ٢٧٢ ألف سائح .

وبالنسبة للإيرادات السياحية خلال ٢٠٠٧ فقد تصدرت مصر بنحو ١٠ر٣٢٧ مليار دولار تليها كينيا بنحو ١ر٥٠٧ مليار دولار ثم تنزانيا ١ر٠٥٣ مليار دولار . وأثيوبيا ٧٩٢ مليون دولار وفي المركز الخامس أوغندا بنحو ٣٥٩ مليون دولار . ثم السودان ٢٦٢ مليون دولار ورواندا ٦٦ مليون دولار واريتريا ٦٠ مليون دولار وفي المؤخرة بورندي بنحو ٢ مليون دولار فقط .

أما مدفوعات السياحة العكسيه فقد تصدرتها مصر أيضا بنحو ٢ر٨٨٦ مليار دولار . يليها السودان بنحو ١ر٤٧٧ مليار دولار ثم تنزانيا بنحو ٦٦٦ مليون

دولار وكينيا ٢٦٢ مليون دولار . وأثيوبيا ١٠٧ مليون دولار وبورندى ١٠٦ مليون دولار ورواندا ٦٩ مليون دولار للمدفوعات السياحية العكسية عام ٢٠٠٧ .

وكان الفارق بين الإيرادات السياحية والمدفوعات السياحية موجبا في معظم بلدان حوض النيل . حيث بلغ الفارق الموجب ٧٤٤١ مليار دولار في مصر . و ١٢٤٥ مليار دولار بكينيا و ٦٨٥ مليون دولار بأثيوبيا و ٣٨٧ مليون دولار في تنزانيا و ١٥٩ مليون دولار في أوغندا . وعلى العكس كان الفرق بين إيرادات ومدفوعات السياحة سالبا في ثلاث دول أخرى . حيث بلغ ١١٨٥ مليار دولار بالسودان و ١٠٤ مليون دولار في بورندى و ٣ مليون دولار في رواندا كفرق سالب بين الإيرادات والمدفوعات السياحية خلال العام .

وفيا يخص نسبة إيرادات السياحة إلى اجمالي الصادرات الخدمية خلال عام ٢٠٠٧ . فقد كانت أعلى نسبة لها في اثيوبيا بنسبة ٢٩٨٪ . تليها تنزانيا بنسبة ٢٦٧٪ . تليها مصر بنسبة ٢٣٣٪ . ثم كينيا بنسبة ٢٢١٪ . ورواندا ١٨٢٪ . وأوغندا ١٦٤٪ . وكانت أقل النسب في بورندى بنسبة ٢٧٪ . وفي السودان بنسبة ٢٨٪ . لنسبة الإيرادات السياحية لاجمالي الصادرات الخدمية للدولة .

وعلى الجانب الآخر كانت أعلى نسبة للمدفوعات السياحية إلى اجمالي قيمة الواردات الخدمية عام ٢٠٠٧ في بورندى بنسبة ٢٤٤٪ . تليها السودان بنسبة ١٣٩٪ . ثم تنزانيا بنسبة ١٠٥٪ . ورواندا بنسبة ٧٦٪ . ومصر بنسبة ٥٤٪ . وأوغندا ٤٨٪ . وكينيا ٢٧٪ . وأثيوبيا ١٥٪ . لنسبة المدفوعات السياحية لاجمالي الواردات الخدمية للدولة .

- وبالنسبة للنشاط السياحي حسب أرقام ٢٠٠٦ فقد بلغ النصيب النسبي لدول الحوض العشر ١٥٪ من عدد السياح الواصلين بالعالم بنصيب ١٢٧

مليون سائح . من اجمالي ٨٥١ مليون سائح على مستوى العالم . كما بلغ نصيبها من الايرادات السياحية الدولية ١٣٪ بنصيب ١١٥ مليار دولار من اجمالي ٨٨٨ مليار دولار .

وتتركز السياحة الواردة في مصر تليها كينيا بشكل واضح حيث بلغ عدد السياح الواصلين لمصر ٨٦٤٦ مليون سائح خلال العام و لكينيا ١٥٣٦ مليون سائح . بينما انخفض العدد في باقي دول الحوض عن المليون سائح ليصل عدد السياح الواصلين إلى ٦٢٢ ألف في تنزانيا و ٥٣٩ ألف سائح بأوغندا و ٣٢٨ ألف سائح بالسودان و ٢٩٠ ألف سائح بأثيوبيا و ٢٠١ ألف سائح ببورندي و ١٠٤ ألف سائح برواندا و ٧٨ ألف سائح باريتريا و ٦١ ألف سائح واصل بالكونغو الديمقراطية .

وانعكس ذلك التركيز على الدخل السياحي عام ٢٠٠٦ حيث استأثرت مصر بالنصيب الأكبر بنحو ٨١ مليار دولار خاصة مع قدوم السياحة العربية الأعلى إنفاقا بعكس الانفاق المحدود من جانب سياح الدول الشرقية وسياحة الشارتر القادمه من دول الغرب . تليها كينيا بنحو ١٢ مليار دولار ثم قل نصيب باقي الدول بالدخل السياحي عن المليار دولار . ليصل الدخل السياحي إلى ٩٥٠ مليون دولار في تنزانيا و ٦٣٩ مليون دولار بأثيوبيا و ٣٥٦ مليون دولار بأوغندا .

وبلغ الدخل السياحي ١٢٦ مليون دولار بالسودان و ٦٠ مليون دولار باريتريا و ٣١ مليون دولار برواندا و ٣٠ مليون دولار بالكونغو الديمقراطية ومليونى دولار فقط في بورندي . وهو مايشير إلى ضعف إنفاق السياح الواصلين في بعض بلدان الحوض خاصة القادمين من دول الجوار الجغرافى . والذين قد يكون الغرض من قدومهم الدراسة أو العلاج أو العمل أحيانا إلا أنه لأغراض إحصائية بموانئ

الوصول يتم احتسابهم كسياح مما يزيد من عدد السياح .

وكان النصيب النسبي للإيرادات السياحية من اجمالي قيمة الصادرات الخدمية في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٠٪ في تنزانيا و ٢٩٪ في اثيوبيا و ٢٤٪ في أوغندا و ٢٢٪ بمصر وبنسبة ٢٠٪ بكينيا و ١١٪ برواندا بينما تنخفض النسبة إلى ٢٪ فقط في كلاً من السودان وبورندي . و تصل إلى أقل من ١٪ بالكونغو الديمقراطية وذلك لنسبة إيرادات السياحة من اجمالي الصادرات الخدمية بها .

- وعلى الجانب الآخر فهناك سياحة خارجه من دول الحوض بلغ عددها عام ٢٠٠٦ نحو ٣ر٤ مليون سائح بنسبة ٣٠٪ من عدد السياح الخارجين دوليا . وأنفق هؤلاء السياح خارج بلادهم ٤٩ مليار دولار . وكان أكثر هؤلاء من مصر بنحو ٢٧ مليون سائح ومن أوغندا ٢٥٤ ألف سائح . ومن السودان ١٩٥ ألف سائح ومن تنزانيا ١٥٧ ألف سائح ومن أثيوبيا ١٢٠ ألف سائح . ومن بورندي ٣٦ ألف سائح . ولم تتوافر بيانات بتقارير البنك الدولي عن عدد السياح الخارجين من دول كينيا و الكونغو الديمقراطية ورواندا وارتيريا خلال العام .

وبلغت قيمة انفاق السياح الخارجة عام ٢٠٠٦ في مصر ٢٢ مليار دولار ومن السودان ١٤ مليار دولار . ومن تنزانيا ٥٧١ مليون دولار ومن أوغندا ٢١٠ مليون دولار ومن كينيا ١٧٨ مليون دولار . ومن بورندي ١٢٦ مليون دولار ومن أثيوبيا ٩٧ مليون دولار . ومن الكونغو الديمقراطية ٩٣ مليون دولار ومن رواندا ٣٥ مليون دولار لقيمة مدفوعات السياحة الخارجة .

وشكلت المدفوعات السياحية نسبة قليلة من اجمالي مدفوعات الواردات الخدمية لدول الحوض . حيث كانت أعلى نسبة لمدفوعات السياحة إلى اجمالي الواردات الخدمية ببورندي بنسبة ٢٨٪ وبالسودان ١٤٪ تليها تنزانيا ١١٪ .

و ١٠٪ بالكونغو الديمقراطية بينما انخفضت النسبة إلى ٦٥٪ بأوغندا وإلى ٥٪ في كلا من مصر ورواندا . وإلى ٢٪ بكلا من كينيا واثيوبيا وذلك لنسبة مدفوعات السياحة إلى اجمالي الواردات الخدمية .

وظل صافي السياحة موجبا في كل دول الحوض عام ٢٠٠٦ بالنسبة لعدد السياح حيث زاد عدد السياح الواصلين عن الخارجين منها . أما من حيث الايرادات السياحية فقد زادت قيمة الايرادات السياحية عن المدفوعات السياحية في كلا من مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا واثيوبيا . بينما شهدت أربع دول انخفاض الايرادات السياحية بها عن المدفوعات السياحية بها وهى : السودان وبورندى ورواندا والكونغو الديمقراطية .

وهو ما يرجع إلى ارتفاع مستوى انفاق الشرائح الغنية الخارجة للسياحة . بعكس انخفاض مستوى إنفاق السياح الواصلين لتلك الدول . حيث يخرج الأغنياء بالدول الفقيرة للسياحة بالدول المتقدمة . في حين تتجه أفواج من الشرائح متوسطة الدخل بالدخل المتقدمة للسياحة بالدول الفقيرة لما لديها من آثار أو شواطئ أو غابات .



التحويلات الخارجية لدول الحوض

تأخذ التحويلات الخارجية أحد شكلين أولهما تحويلات وارده من أبناء القطر العاملين بدول أخرى إلى أسرهم . وثانيهما المنح والمعونات الدولية القادمة من دول أو من منظمات دولية أو اقليمية . وخلال عام ٢٠٠٧ بلغ حجم التحويلات الواردة لدول حوض النيل العشرة بنوعيتها الخاصة والعامة ٢٠٩ مليار دولار . مقابل ٢٥ مليار دولار للتحويلات الخارجة منها بنفس العام . ليصل صافي التحويلات إلى ١٨٤ مليار دولار .

واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من صافي التحويلات بنحو ٨٣ مليار دولار . تليها إثيوبيا بنصيب ٣٤ مليار دولار ثم كينيا ٢١ مليار دولار . وأوغندا ١٥ مليار دولار . والكونغو الديمقراطية ١٤ مليار دولار وتنزانيا ٦٦٦ مليون دولار ورواندا ٤١٣ مليون دولار . وإريتريا ٣٥٣ مليون دولار والسودان ٢٠٤ مليون دولار وبورندي ٨١ مليون دولار لحجم صافي التحويلات .

وشكلت المعونات الجانب الأكبر من تلك التحويلات في معظم دول الحوض فيما عدا مصر التي تشكل تحويلات العاملين المصريين بالخارج النصيب الأكبر من التحويلات بها سواء من الدول العربية الخليجية أو من الدول الغربية .

وفي عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة تحويلات العمالة المتدفقة إلى داخل بلدان حوض النيل ٧٦٥٦ مليار دولار إلى مصر . تليها السودان بنحو ١٧٦٩ مليار دولار وكينيا بنحو ١٥٨٨ مليار دولار . وأوغندا ٨٤٩ مليون دولار وإثيوبيا ٣٥٩ مليون دولار ورواندا ٥١ مليون دولار وتنزانيا ١٤ مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الواردة للداخل .

وفي المقابل كانت قيمة تحويلات العاملين الخارجة من دول حوض النيل في عام ٢٠٠٧ نحو ٣٦٤ مليون دولار من أوغندا . و ١٨٠ دولار من مصر و ٦٨ مليون دولار من رواندا . و ١٦ مليون دولار من كينيا و ١٥ مليون دولار من أثيوبيا . ومن السودان ٢ مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الأجنبية بها إلى بلدانها الأصلية .

- وخلال عام ٢٠٠٦ بلغت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء دول الحوض إلى دولهم الأصلية ٨٨ مليار دولار . كان أكثرها لمصر بنصيب ٥٣ مليار دولار . تليها السودان ١٢ مليار دولار وكينيا ١١ مليار دولار . وأوغندا ٨١٤ مليون دولار وأثيوبيا ١٧٢ مليون فقط والكونغو الديمقراطية ١٢٢ مليون دولار ورواندا ٢١ مليون دولار . وفي المقابل بلغت قيمة تحويلات العاملين الأجانب المشتغلين بدول الحوض إلى بلادهم بنفس العام ٥٧٥ مليون دولار . لتحقيق دول الحوض فائضا بتحويلات العاملين بلغ ٨٢ مليار دولار .

وبلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي بدول الحوض عام ٢٠٠٦ نسبة ٥٨٪ في أوغندا . و ٥٪ بمصر ونسبة ٣١٪ بالسودان و ١٣٪ بأثيوبيا و ٨٪ . برواندا و ١٪ . بتنزانيا لنسبة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء الدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي لها .



المعونات الدولية لدول حوض النيل

في عام ٢٠٠٧ زادت المعونات الدولية لدول الحوض إلى ١٣ر٥ مليار دولار مقابل ١٢ر٤ مليار بالعام السابق . وبلغ النصيب النسبي لمعونات دول حوض النيل العشرة ١٣ر١ ٪ . من اجمالي المعونات التي قدمتها دول لجنة معونات التنمية الدولية الاثنى والعشرين والبالغه ١٠٣ر٥ مليار دولار خلال العام . وتصدرت تنزانيا دول المعونات على مستوى دول الحوض بنصيب ٢ر٨١١ مليار دولار حتى أنها احتلت المركز الثالث على مستوى العالم في حجم المساعدات بعد العراق وأفغانستان . رغم أنها ليست الأكثر في عدد السكان أو الأعلى في نسبة الفقر بين الدول المتلقيه للمعونه .

تليها اثيوبيا ٢ر٤٢٢ مليار دولار . والسودان ٢ر١٠٤ مليار دولار وأوغندا ١ر٧٢٨ مليار دولار وفي المركز الخامس كينيا بنصيب ١ر٢٧٥ مليار دولار . والكونغو الديمقراطية ١ر٢١٧ مليار ومصر ١ر٠٨٣ مليار دولار ورواندا ٧١٣ مليون دولار . وبورندي ٤٦٦ مليون دولار وفي المركز الأخير اريتريا بنحو ١٥٥ مليون دولار وهي الدولة الأقل سكانا أيضا بين دول حوض النيل .

والملاحظ أن ست من دول حوض النيل قد شغلت مواقع متقدمه بين دول العالم المتلقاه للمعونه خلال عام ٢٠٠٧ . وهو ما يضيف جوا من الغموض حول أغراض تلك المعونات . وإن كان مبرر الجفاف الذي تعرضت له بعض دول الحوض خاصة الواقعه في منطقة الأمطار الموسمييه سببا قائما يبرر كبر حجم المساعدات . حيث جاءت تنزانيا بالمركز الثالث دوليا رغم بلوغ سكانها ٤٠ مليون نسمة بالمقارنه لدول فقيره أعلى في عدد السكان حصلت على معونات أقل في القيمه

مثل بنجلاديش . كما بلغت نسبة الفقر في تنزانيا ٣٥٧٪ ليصل عدد الفقراء حوالى ١٤ر٤ مليون شخص وهو عدد أقل من عدد فقراء دول أخرى حصلت على معونات أقل مثل باكستان .

وجاءت أثيوبيا بالمركز الخامس دوليا في قيمة المعونة حيث بلغت نسبة الفقر بها ٤٤ر٢٪ ليصل عدد الفقراء إلى ٣٥ مليون شخص وهو ما يرتبط بالهطول الموسمي للأمطار مما يعنى الجفاف في معظم العام . وجاءت السودان بالمركز السابع دوليا وأوغندا بالمركز الثانى عشر دوليا . حيث تبلغ نسبة الفقر بها ٣٧ر٧٪ ليصل الفقراء بها ١١ر٦ مليون شخص .

وجاءت كينيا بالمركز السادس عشر دوليا لقيمة المعونات حيث بلغت نسبة الفقر بها ٥٢٪ ليصل عدد الفقراء بها ١٩ر٥ مليون شخص . وشغلت الكونغو الديمقراطية المركز السابع عشر دوليا في تلقى المعونات . كما شغلت مصر المركز العشرين دوليا في قيمة المعونات . وهكذا تضمنت قائمة الأكثر عشرين بلدا في تلقى للمعونات سبع دول من دول حوض النيل .

- ومن حيث درجة الاعتمادية على المعونات من خلال نسبة قيمة المعونة إلى الدخل القومى للبلد المتلقى للمعونة . فقد جاءت بورندى بالمركز الثالث دوليا بنسبة ٤٩ر٥٪ وبلغت درجة الاعتمادية على المعونة ٢١ر٦٪ فى رواندا . وبنسبة ١٧ر٤٪ فى تنزانيا وبنسبة ١٥ر٧٪ فى أوغندا و١٤ر٢٪ بالكونغو الديمقراطية و١٣٪ فى اريتريا . و١٢ر٥٪ بأثيوبيا و١١ر٣٪ باريتريا و٥ر٣٪ بكينيا و٤ر٩٪ بالسودان وبنسبة ٠ر٨٪ فقط بمصر لنسبة الاعتمادية على المعونة بالقياس إلى الدخل القومى .

ومن حيث نصيب الفرد من السكان من المعونة عام ٢٠٠٧ فقد بلغ ٧٣ دولار للفرد فى رواندا . و٧٠ دولار للفرد فى تنزانيا و٥٦ دولار للفرد فى أوغندا و٥٥

دولار للفرد بكلا من السودان وبورندى . و٣٤ دولار للفرد بكينيا و٣٢ دولار فى اريتريا و٣١ دولار بأثيوبيا . و١٩ دولار فى الكونغو الديموقراطية و١٤ دولار كنصيب للفرد بمصر من المعونه . وذلك مقابل متوسط عالمى بلغ ١٦ دولار للفرد بالبلدان المتلقية للمعونه . وبما يشير إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المعونه بدول الحوض عن المتوسط العالمى .

إلا أن هذا لا يرتبط بشكل كبير بوصول عائد تلك المعونات للفقراء بتلك الدول . ولذلك لأسباب ترتبط بالجهات المانحة ولأسباب أخرى ترتبط بالجهات المتلقه للمعونه . ففيا يخص الجهات المانحة فهى تحدد أشكال المعونه حسب أهدافها هى وليس حسب أولويات احتياجات السكان بالبلدان المتلقيه للمعونه . كما تحرص على ان يكون مصدر سلع المعونه من انتاجها المحلى وأن يتم نقل تلك السلع على سفن تابعة لها . وان تتم دراسات الجدوى للمشروعات من خلال جهات تابعه لها . وأن يكون القائمين على مشروعات المعونه سواء من الخبراء أو القائمين على المشروعات من أبناء البلد المانح مع حصولهم على أجور باهظة . مما يؤدي إلى أن كل دولار من أموال المعونه يكاد يفقد نصفه قبل وصوله للدولة المتلقية للمعونه .

وعلى الجانب الآخر وفيما يخص البلد المتلقى للمعونه فان عوامل الفساد لدى السلطات المحلية تنهل من تلك المعونات سواء بالحصول على مرتبات عاليه . أو بتوجيه تلك المعونات التى الجهات الإدارية التى يتتمون إليها . كذلك نشأت طبقه من ناشطى المجتمع الأهلى لتلقى تلك المعونات وانفاق جانباً كبيراً منها على أمور ليست ذات أولويه بالنظر إلى مشاكل المجتمعات المحلية . حيث تنال المكافآت والندوات والمؤتمرات والرحلات والمآدب والمطبوعات الفاخره نصيباً كبيراً من الإنفاق .

وبلغت نسبة المعونة إلى اجمالي تكوين رأس المال عام ٢٠٠٧ نحو ٢١٤٪ في بورندي و ١٠٧٪ في ارتيريا و ١٠١٪ في رواندا و ٦٧٪ بالكونغو الديمقراطية و ٦٦٪ بأوغندا و ٥٠٪ بآثيوبيا و ٢٦٪ بكينيا و ١٩٪ بالسودان و ٤٪ فقط بمصر لنسبة قيمة المعونة إلى اجمالي تكوين رأس المال .

وفيا يخص نسبة قيمة المعونة إلى قيمة واردات السلع والخدمات فقد بلغت ١٠٤٪ في بورندي و ٧٣٪ برواندا و ٤٣٪ بتنزانيا و ٣٥٪ بآثيوبيا وارتيريا و ١٦٪ بالسودان و ١٣٪ بكينيا و ١٩٪ في مصر لنسبة قيمة المعونة إلى قيمة واردات السلع والخدمات عام ٢٠٠٧ . وهو ما يشير إلى تفوق قيمة المعونة على قيمة واردات السلع والخدمات معاً في بورندي . بينما تدنت قيمة المعونة إلى حد كبير بالمقارنة إلى قيمة واردات السلع والخدمات بمصر صاحبة أكبر قيمة للواردات سواء السلعية أو الخدمية بين دول حوض النيل العشرة .

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ فقد زادت قيمة المعونات الدولية الواردة إلى كل دول حوض النيل عدا الكونغو الديمقراطية التي انخفضت قيمة المعونات لها . وبلغت نسبة المعونات إلى الدخل القومي خلال عام ٢٠٠٧ نحو ٤٩٥٪ في بورندي و ٢١٦٪ في رواندا و ١٧٤٪ بتنزانيا و ١٥٧٪ بأوغندا و ١٤٢٪ بالكونغو الديمقراطية و ١٣٪ بآثيوبيا و ١٢٥٪ بآثيوبيا و ٩٩٪ بالسودان و ٤٣٪ بكينيا و ٨٠٪ بمصر لنسبة المعونات الدولية إلى الدخل القومي .

- وفي عام ٢٠٠٦ بلغت مساعدات التنمية الدولية لدول حوض النيل نحو ١٢٤ مليار دولار . تمثل نسبة ١٠٧٪ من اجمالي مساعدات التنمية الدولية خلال العام والبالغه ١١٥٢ مليار دولار . وتصدرت السودان الدول متلقية المساعدات بنحو ٢١ مليار تليها الكونغو الديمقراطية بنحو ٢١ مليار دولار . واثيوبيا

١ر٩ مليار دولار وتنزانيا ١ر٨ مليار دولار وأوغندا ١ر٥٥ مليار دولار . وكنيا ٩٤٣ مليون دولار ومصر ٨٧٣ مليون دولار . ورواندا ٥٨٥ مليون وبورندي ٤١٥ مليون دولار واريتريا ١٢٩ مليون دولار لقيمة المساعدات .

وكانت نسبة المساعدات الدولية إلى الدخل القومي الاجمالي ٥٢٪ في بورندي و٢٧٪ بالكونغو الديمقراطية و١٧٪ بأوغندا و١٥٪ بكلا من اريتريا واثيوبيا ونسبة ١٤٪ بتنزانيا ونسبة ٧٪ بالسودان و٥٪ بكنيا و١٪ فقط بمصر لنسبة المساعدات للدخل القومي .

- وأشار توزيع المعونات ما بين الدول المانحة في مصر عام ٢٠٠٦ إلى حصولها على ٢٢٨ر٥ مليون دولار من الاتحاد الأوربي . و١٩٥ر٦ مليون دولار من أمريكا . و١٤٠ر٦ مليون دولار من ألمانيا و٦٣ مليون دولار من فرنسا و١٩ مليون دولار من انجلترا . و١٦ مليون دولار من كندا و١٣ مليون دولار من هولندا . و٢ مليون دولار من السويد ونصف مليون دولار من النرويج و٩٣ مليون دولار من دول أخرى مانحة .

وتضمنت المعونات بنفس العام إلى السودان ٧٣٩ مليون دولار من أمريكا و٢٩٩ مليون دولار من الاتحاد الأوربي . و٢١٦ مليون دولار من انجلترا و١٠٧ مليون دولار من النرويج و٩٦ مليون دولار من هولندا . و٧٩ مليون دولار من كندا . و٥١ مليون دولار من ألمانيا و٤٨ مليون دولار من السويد و٤٣ مليون دولار من اليابان . و١٥ مليون دولار من فرنسا إلى جانب ١٢٤ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات الدولية لكنيا من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٨٢ مليون دولار تليها انجلترا بنحو ١٠٨ مليون دولار . واليابان ١٠٦ مليون دولار

والاتحاد الأوربي ٥٧ مليون دولار والسويد ٥٢ مليون دولار وألمانيا ٤٥ مليون دولار . ومن هولندا ٢٦ مليون دولار وكندا ٢٤ مليون دولار وفرنسا ٢٠ مليون دولار والنرويج ١٢ مليون دولار إلى جانب دول أخرى قدمت ٨٣ مليون دولار .

وتصدرت الولايات المتحدة المساعدات المقدمة لاثيوبيا عام ٢٠٠٦ بنحو ٣١٦ مليون دولار يليها الاتحاد الأوربي بنحو ١٩٤ مليون دولار . وانجلترا ١٦٥ مليون دولار وكندا ٦٣ مليون واليابان ٥٨ مليون دولار وألمانيا ٥٧ مليون دولار . وهولندا ٥٠ مليون دولار والنرويج ٤٢ مليون دولار والسويد ٤١ مليون دولار ومن فرنسا ١٧ مليون دولار ومن دول أخرى ٢١٦ مليون دولار .

وشملت دول المساعدات المقدمة لتتنانيا ٢١٩ مليون دولار من انجلترا . و١٨٩ مليون دولار من الاتحاد الأوربي و١٢٢ مليون دولار من أمريكا و١١٥ مليون دولار من هولندا . و١١٢ مليون دولار من السويد . و٧٥ مليون دولار من النرويج و٤٩ مليون من ألمانيا و٤٢ مليون دولار من كندا و٣٩ مليون دولار من اليابان و٢ مليون دولار من فرنسا و٢١٦ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات لأوغندا من الولايات المتحدة بنحو ٢٤٦ مليون دولار تليها انجلترا بنحو ٢١٤ مليون دولار . ومن الاتحاد الأوربي ١٥٥ مليون دولار . وهولندا ٨٢ مليون دولار والسويد ٦٣ مليون دولار ومن ألمانيا ٥٥ مليون دولار . والنرويج ٥٠ مليون دولار ومن اليابان ٢٢ مليون دولار . وكندا ١٤ مليون دولار وفرنسا ٥ مليون دولار إلى جانب مساعدات من دول أخرى بقيمة ١٨٦ مليون دولار .

وفي مقدمة دول المساعدات للكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٦ كانت الولايات المتحدة بنحو ٨٣٨ مليون دولار يليها الاتحاد الأوربي ٢٢٢ مليون دولار .

وانجلترا ١٤٠ مليون دولار وفرنسا ٥٧ مليون دولار والسويد ٤٠ مليون دولار .
وألمانيا ٣٦ مليون دولار ومن هولندا ٣٠ مليون دولار . وكندا ٢٨ مليون دولار
واليابان ٢٣ مليون دولار والنرويج ٢١ مليون دولار . ومن دول أخرى ٢٨٧
مليون دولار .

ومن بين الدول التي قدمت مساعدات لرواندا والولايات المتحدة الأمريكية
بنحو ٧٨ مليون دولار . وانجلترا ٩٥ مليون دولار والاتحاد الأوربي ٦٥ مليون
دولار وهولندا ٢٥ مليون دولار وألمانيا ١٩ مليون دولار . والسويد ١٧٥ مليون
دولار . واليابان ١٣ مليون دولار وفرنسا ١١ مليون دولار وكندا ٦ مليون
والنرويج ٤ مليون دولار ومن دول أخرى ٥٣ مليون دولار .

وشملت دول المساعدات لاريتريا ١٨ مليون دولار من النرويج . و ١٥ مليون
دولار من الاتحاد الأوربي و ١٠ مليون دولار من اليابان . و ٧ مليون دولار من
أمريكا و ٥ مليون دولار من انجلترا و ٥ مليون دولار من ألمانيا . و ٣ مليون
دولار من هولندا و ٢ مليون دولار من السويد و ١ مليون دولار من فرنسا . و ١
مليون دولار من كندا و ١١٥ مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المساعدات الدولية لبورندي عام ٢٠٠٦ من الاتحاد الأوربي بنحو ٤٧
مليون دولار ومثلها من الولايات المتحدة . و ٢٧ مليون دولار من انجلترا و ١٧
مليون دولار من هولندا و ١٥ مليون دولار من اليابان و ١٤٥ مليون دولار من
ألمانيا . و ١٤ مليون دولار من فرنسا و ١٣ مليون دولار من النرويج و ٨ مليون
دولار من السويد . و ٤٥ مليون دولار من كندا بالاضافه إلى ٦٢ مليون دولار من
دول أخرى .

رصيد الحساب الجارى كنسبة من الناتج بدول حوض النيل - %

دول الحوض	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مصر	٠٧	٢٤	٤٣	٣٢	٠٨	١٤	٠٥
السودان	١٠٣-	٧٩-	٦٥-	١١١-	١٥٢-	١٢٥-	٩٣-
كينيا	٢٢	٠٢-	٠١	٠٨-	٢٥-	٤١-	٦٧-
أثيوبيا	٤٧-	١٤-	٤-	٦-	٩١-	٤٥-	٥٨-
تنزانيا	٦٢-	٤٢-	٣٦-	٤١-	٧٧-	٩-	٩٧-
أوغندا	٤٦-	٤٧-	٠١	١٤-	٣٤-	٣١-	٣٢-
كونغو د.	٢٤٢-	٢٣٥-	٨٨	٤٢	٤٧-	٢٥٩-	٦٨-
رواندا	١٠٧-	١٢٤-	١٩	٢٣	٣٩-	١٧-	٧٢-
ارتيريا	٦٨	٩٧	٠٧-	٠٣	٣٦-	٣٧-	٢٧-
بورندى	٣٥-	٤٦-	٨٤-	١٢-	١٤٥-	١٥٧-	١١١-
متوسط افريقيا	١٩-	٠٨-	٠٤	١٩	٣٦	١	١

- تشير بيانات حساب المعاملات الجارية لدول حوض النيل مابين عامى ٢٠٠٢-٢٠٠٨ . والتي تعد محصلة لصافي تعاملات موازين : التجارة السلعية والتجارة الخدمية والدخل والتحويلات داخل موازين مدفوعات تلك الدول . إلى غلبة الاتجاه السلبي على معظم تلك الدول في معظم السنوات . حيث لم تنجو من العجز في بعض السنوات المذكورة سوى الكونغو الديمقراطية وبورندى وارتيريا . إلى جانب مصر وبما يشير إلى أن عجز الميزان التجارى السلعى لمعظمها لم تعوضه فوائض الميزان الخدمى أو ميزان الدخل أو المعونات الأجنبية في غالب تلك الدول . مع الأخذ في الاعتبار صغر حجم تحويلات العاملين الواردة إليها فيما عدا مصر .

ويعد ميزان المعاملات الجارية هو المقياس الحقيقي لقدرة الدولة على الوفاء باحتياجاتها الخارجية . ومدى إنكشاف اقتصادها بالنسبة للاقتصادات الخارجية . ووجود عجز بذلك الميزان بدول الحوض يشير إلى إنكشافها أمام الاقتصاد الدولي . وضعف قدره على التفاوض الدولي فيما يخص تسعير منتجاتها من المواد الأولية . حيث تصبح حاجتها للوفاء باحتياجات السكان خاصة من المواد الغذائية أمرا ضاغطا يجبرها على قبول بعض شروط المشترين لتلك السلع .

وإذا كان ميزان المعاملات الجارية المصري قد نجا من العجز خلال السنوات المذكورة . فقد حقق ذلك الميزان الجارى عجزا خلال عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التى قللت من موارد ميزان المدفوعات المصرى . مما يعنى شمول العجز بميزان المعاملات الجارية كل دول حوض النيل . ولم تفلح فوائض الحساب الرأسمالى والمالى فى بعض الدول نتيجة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد فى إفلات الميزان الكلى للمدفوعات فى بعضها من العجز .



الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الحوض

في عام ٢٠٠٨ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول حوض النيل العشرة ١٤٩ مليار دولار . بنسبة ٠.٩٪ من اجمالي الاستثمار العالمي الوارد البالغ ١٧ تريليون دولار . وهكذا فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول الحوض تراجعاً بنسبة ١٣٪ عما كان عليه بالعام السابق . بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت لتراجع الاستثمار الدولي بنسبة ١٤٪ وتركز الانخفاض أساساً في الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر .

واحتفظت مصر بصدارتها لحجم الاستثمار المباشر الوارد بنحو ٩٥ مليار دولار . تمثل حوالى ثلثى اجمالي الاستثمار المباشر الوارد إلى دول حوض النيل . تليها السودان بنحو ٢٦ مليار دولار ثم أوغندا ٧٨٧ مليون دولار . وفى المركز الرابع تنزانيا ٧٤٤ مليون دولار ثم رواندا ١٠٣ مليون دولار . وكينيا ٩٦ مليون دولار واثيوبيا ٩٣ مليون دولار وبورندى ١ مليون دولار ولاشئ لريتريا .

وبالمقارنة لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بعام ٢٠٠٧ فقد تراجع حجم الاستثمارات الواردة لمصر بنسبة ١٨٪ . والوارده لكينيا بتراجع ٨٧٪ ولاثيوبيا بتراجع ٥٨٪ . بينما زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لباقي الدول بنمو ٥٤٪ بروندا . وبنمو ٣٩٪ للكونغو الديمقراطية ونمو ١٥٪ بتنزانيا ونمو ٧٪ بكلا من أوغندا والسودان ولم يحدث تغير للاستثمار الوارد بكلا من بورندى وريتريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين دول العالم في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام ٢٠٠٨ مجيء مصر برقم ٣٧ دولياً والسودان برقم ٦٦ بين دول

العالم . وتأخر ترتيب الكونغو الديمقراطية دوليا إلى المركز ٩٣ وأوغندا بالمركز ١٠٦ وتنزانيا برقم ١١٠ عالميا . ورواندا برقم ١٥٤ وكينيا برقم ١٥٥ دوليا واثيوبيا برقم ١٥٩ وبورندى برقم ١٩٣ وارتيريا بالمركز ١٩٦ دوليا في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد .

- وبنهاية عام ٢٠٠٨ بلغ حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكمة الواردة لدول حوض النيل العشرة ٩٦ مليار دولار . تمثل نسبة ٠.٦٪ من أرصدة الاستثمارات المتراكمة الواردة العالمية البالغة ١٤٩ تريليون دولار ؛ وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب ٦٠ مليار دولار وهو ما يمثل حوالى ثلثى أرصدة الاستثمارات المباشرة الواردة لدول الحوض مجتمعة . تليها السودان بنصيب ١٦٣ مليار دولار بسبب الاستثمارات الصينية والماليزية البترولية بها وكذلك الاستثمارات الزراعية العربية بها .

وفي المركز الثالث جاءت تنزانيا بنحو ٦٧ مليار دولار . وأوغندا ٤٢ مليار دولار وفي المركز الخامس اثيوبيا ٣٧ مليار دولار . والكونغو الديمقراطية ٢٥ مليار دولار رغم ماتزخر به من نوعيات معدنية . وكينيا ٢ مليار دولار وارتيريا ٣٨٣ مليون دولار ورواندا ٢٧٤ مليون دولار بسبب ماحدث بها من حروب أهليه و٤٨ مليون دولار لضعف الاستقرار الأمني في بورندى بسبب النزاعات العرقية بها .

والملاحظ أن هناك تركيز لنوعية تلك الاستثمارات في الاستفادة من الموارد الطبيعية مثل البترول في السودان ومصر . وفي المعادن مع التركيز على عمليات الاستخراج وليس التصنيع ليتم تصدير المنتجات كمواد خام . وفي البلدان التى بها بورصات فان قدرا كبيرا من تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن استحوازات على مشروعات قائمه خاصة البنوك وليس في شكل إنشاء كيانات

جديده تضيف للناتج المحلى وفرص العمل . وكذلك كون نسبة كبيرة منها استثمارات فى صورة شراء أسهم من أسهم الشركات المحليه بنسبة تزيد عن نسبة العشرة بالمائه من أسهم تلك الشركات . مما يدخل تلك الاستثمارات حسب التعريفات الدولية فى فئة الاستثمار الأجنبى المباشر .

- وتدنى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج من دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ إلى ٢ مليار دولار تمثل نسبة ٠.١ ٪ من الاستثمارات الخارجة دوليا والبالغ قيمتها ١٨٦ ترليون دولار . وتوزعت تلك الاستثمارات المباشرة الخارجة بين دول الحوض ما بين مصر بقيمة ١٩٢٠ مليار دولار أى مايشكل نسبة ٩٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات الخارجة بدول الحوض . تليها السودان بنحو ٩٨ مليون دولار فقط وكينيا بنحو ٤٤ مليون دولار . ورواندا ١٤ مليون دولار وتنزانيا ٨ مليون دولار ولم تخرج استثمارات مباشرة من باقى دول الحوض خلال العام .

وتضمن الترتيب العالمى لدول الحوض بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجة منها خلال عام ٢٠٠٨ . مجىء مصر بالمركز الثامن والأربعين عالميا والسودان بالمركز ٨٦ وكان ترتيب كينيا ٩٧ . وترتيب رواندا ١٠٧ وترتيب تنزانيا ١١٨ . وباقى الدول التى لم تخرج منها استثمارات أجنبية مباشرة بالمركز المائة والأربعين دوليًا .

وبالمقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بالعام السابق فقد زادت قيمة الاستثمارات الخارجة من دول الحوض بنسبة ١٨٦ ٪ . بسبب نمو الاستثمارات الخارجة من مصر بنسبة ١٨٩ ٪ كما شهدت باقى الدول التى خرجت منها استثمارات مباشرة نموا فى قيمتها لتشمل السودان أو كينيا أو رواندا أو تنزانيا . بينما بقيت دول : بورندى والكونغو الديموقراطية واريتريا واثيوبيا وأوغندا بلا خروج

استثمارات أجنبية مباشرة منها في كلا العامين .

وبلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة المتراكمة من دول حوض النيل حتى عام ٢٠٠٨ نحو ٣٩ مليار دولار . وهو ما يمثل نسبة ٠.٢٪ من اجمالي الدول المتراكم البالغ ١٦٢ تريليون دولار . وتصدرت مصر لتلك الأرصدة للاستثمارات المباشرة الخارجة المتراكمة بقيمة ٣٧ مليار دولار وبما يمثل نسبة ٩٤٪ من اجمالي دول الحوض . تليها كينيا بنحو ٢٤٣ مليون دولار وبورندى بنحو ٢ مليون دولار فقط . ولم ترد بيانات لأرصدة الاستثمارات الخارجة من باقى دول الحوض ضمن تقرير الاستثمار الدولى الذى تعده منظمة الأونكتاد .

- وكان حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ قد بلغ نحو ١٧ مليار دولار . تمثل نسبة ٠.٩٪ من اجمالي الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد لدول العالم والبالغ ١٩٨ تريليون دولار . واستحوزت مصر على معظم تلك الاستثمارات بنحو ١١٦ مليار دولار . يليها السودان بنحو ٢٤ مليار دولار ثم قل رقم الاستثمار فى باقى دول حوض النيل عن المليار دولار . بنصيب ٧٣٣ مليون دولار بأوغندا و٧٢٨ مليون دولار فى كينيا . و٧٢٠ مليون دولار بالكونغو الديمقراطية و٦٤٧ مليون دولار فى تنزانيا . و٢٢٢ مليون دولار بأثيوبيا و٦٧ مليون دولار برواندا و١ مليون دولار فى بورندى ولاشئ فى اريتريا . وحسب المقارنه بدول العالم من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٧ جاءت مصر بالمركز الثلاثين بين دول العالم . والسودان برقم ٦٥ وترتيب كينيا المائة والكونغو الديمقراطية برقم ١٠٢ وترتيب تنزانيا ١١١ دوليا وأوغندا ١٢٢ وترتيب أثيوبيا ١٣٩ . ورواندا برقم ١٦٨ بين دول العالم فى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد .

وعلى الجانب الآخر فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من دول الحوض عام ٢٠٠٧ نحو ٧٣٠ مليون دولار . تمثل نسبة ٠.٣٪ من اجمالي الاستثمار الخارج من دول العالم والبالغ ٢١ تريليون دولار . واستحوزت مصر على غالب تلك الاستثمارات بنحو ٦٦٥ مليون دولار . تليها كينيا ٣٦ مليون دولار ورواندا ١٣ مليون دولار والسودان ١١ مليون دولار وتنزانيا ٥ مليون دولار .

ولم تخرج استثمارات مباشرة خلال عام ٢٠٠٧ من اثيوبيا وأوغندا والكونغو ورواندا واريتريا وبورندى . واحتلت دول الحوض مراكز متأخرة بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجة . حيث احتلت مصر المركز الرابع والستين دوليا والسودان رقم ٩٩ . وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية ١٠٧ دوليا . والسودان ١١٠ وترتيب تنزانيا برقم ١٢٠ بين دول العالم في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج .



الاستثمار الأجنبي غير المباشر

— الحافطة - بدول الحوض

وفىما يخص الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمعنى بالاستثمار بمحافظ الأوراق المالية . فان الاستثمار الأجنبي غير المباشر الوارد يرتبط بوجود بورصات أوراق مالية نشطة وذات سيولة عالية لجذب تلك النوعية من الاستثمارات . وفى عام ٢٠٠٨ بلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة بالبورصة المصرية ٨٥ر٨٨ مليار دولار تمثل نسبة ٥٢ر٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

وببورصة الخرطوم ٣ر٨٠٤ مليار دولار تمثل نسبة ٦ر٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى . بينما بلغت القيمة السوقية ببورصة تنزانيا ٥٤١ مليون دولار فقط وببورصة أوغندا ١١٥ مليون دولار فقط . وبلغ عدد الشركات المقيدة ببورصة مصر ٣٧٣ شركة ليصل متوسط حجم الشركة ٢٣٠ مليون دولار . وعدد الشركات ببورصة الخرطوم ٥٢ شركة ليصل متوسط حجم الشركة ٧٣ مليون دولار . وفى بورصة تنزانيا سبع شركات وفى بورصة أوغندا خمس شركات .

وفى عام ٢٠٠٨ بلغت قيمة التعامل ببورصة مصر ٨٧ر٩٦ مليار دولار وعدد الأسهم المتداوله ٢٢ر٢ مليون سهم ليبلغ متوسط قيمة التعامل اليومى ٣٤٥ مليون دولار . وفى بورصة الخرطوم بلغت قيمة التعامل خلال العام ٥٤٣ مليون دولار وعدد الأسهم المتداوله ٢٨٢ ألف سهم ومتوسط قيمة التعامل اليومى ٢ر٢ مليون دولار . وهكذا فان صغر حجم بورصات السودان وتنزانيا وأوغندا قد لا يكون مناسباً لجذب استثمار أجنبي غير مباشر بسبب ضحالة عمق السوق

وضعف تنوع أوراقه المالية . إلى جانب عدم وجود بورصات في الدول الأخرى .

بورصات دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ - مليون دولار -

قيمة التعامل	قيمة رأس المال السوقى	عدد الشركات المقيدة	نسبة رأس المال السوقى الناتج المحلى .%
مصر	٩٦٨٢٥	٨٥٨٤٠	٣٧٣
كينيا	١٢٥٠	١٠٩٨٠	٥٦
تنزانيا	٢٦	٣٨٠٠	١٤
أوغندا	٥٢	٢٨٧٠	١٣
السودان	٩٤٠	٤١٧٠	٥٣

- المصدر اتحاد البورصات الافريقيه

- انضمت خمس بورصات بدول حوض النيل إلى اتحاد البورصات الأفريقيه .
وتمثل بورصة القاهرة المصرية الحجم الأكبر في قيمة التعامل وفي قيمة رأس المال
السوقى وفي عدد الشركات وفي نسبة رأس المال السوقى إلى الناتج المحلى الاجمالى
بين بورصات دول حوض النيل الخمسه . وكانت بورصة دار السلام التنزانيه هى
الأقل في قيمة التعامل وبورصة أوغندا هى الأقل في عدد الشركات المقيدة .

وفي عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة التعامل بالبورصة المصرية ٦١ مليار دولار بتداول
٢٩ مليار ورقة مالية خلال ١٣, ٥ مليون صفقة .

- ولم تكن قيمة الاستثمار الأجنبى غير المباشر ذات تأثير ملموس داخل
ايرادات موازين مدفوعات دول حوض النيل نظرا لضآلتها . بل أن الأمر الملفت أن
الاستثمار الأجنبى غير المباشر كان عاملا من عوامل خروج الاستثمار من دول

الحوض إلى الدول الأخرى . ففي عام ٢٠٠٨ وفي مصر بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي غير المباشر - الحافظه - الداخل لمصر سالب ٧٠٢٧ مليار دولار بسبب خروج الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصريه في ظل تداعيات الأزمة الماليه العالميه . كما بلغت قيمة الاستثمار غير المباشر الخارج من مصر ٦٢٣ مليون دولار . ليحقق استثمار الحافظه بنوعيه الداخل والخارج تدفقا سلبيا للخارج بلغ ٧٦٥٠ مليار دولار .

وفي عام ٢٠٠٧ بلغ استثمار الحافظه الداخل لمصر سالب ٢٧٢٨ مليار دولار كما بلغت قيمة استثمار الحافظه الخارج ٨٤٦ مليون دولار ليحقق كلا النوعين من استثمار الحافظه تدفقا سلبيا متجهًا إلى الخارج بلغ ٣٥٧٤ مليار دولار . وفي السودان بلغ استثمار الحافظه الداخل ١٦٦ مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج بنفس العام ٦٢١ مليون دولار . وفي كينيا بلغ استثمار الحافظه الداخل ٨٠ مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج بنفس العام ٢٤٣ مليون دولار . وفي أوغندا بلغ استثمار الحافظه الداخل صفر بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج ١٤٣ مليون دولار . وانفردت تنزانيا باستثمار حافظه داخل بلغ ٢٨ مليون دولار مقابل لاشيء لاستثمار الحافظه الخارج .

وما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ لم ترد استثمارات حافظه سواء داخله أو خارجه بموازين مدفوعات دول بورندي والكونغو الديموقراطية ورواندا وأثيوبيا . بينما تدنت قيمة استثمارات الحافظه الداخلة بالدول الأخرى . لتتراوح قيمتها في كينيا ما بين ٨٠ مليون دولار لأقل سنه و ١٥٤ مليون دولار لأعلى سنه . وفي السودان تراوحت القيمة لاستثمارات الحافظه الداخلة ما بين ١٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٦ وهما العامين الوحيدين اللذان شهدا قدوم

استثمار حافظه . وفي تنزانيا ما بين ٢٢ مليون دولار إلى ٨٢ مليون دولار . وفي أوغندا تراوح استثمار الحافظه الداخلى ما بين ٠٤ مليون دولار لأقل سنه إلى ٢١٧ مليون دولار لأعلى سنه .

وفىما يخص استثمار الحافظه الخارج فقد تراوحت قيمته السنويه ما بين عامى ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧ . فى كينيا ما بين ٦٩ مليون دولار لأقل سنه و٧١٧ مليون دولار لأعلى سنه . وفى السودان تراوحت استثمارات الحافظه الخارجيه ما بين ٠٧ مليون دولار كأقل سنه إلى ٥٠٦ مليون دولار لأعلى سنه . وفى تنزانيا لم يكن هناك استثمار حافظه خارج ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ . وفى أوغندا لم تخرج استثمارات حافظه سوى فى عامين فقط ما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٧ تراوحت قيمتها ما بين ١٥ مليون دولار و٤٣ مليون دولار وهو ما يشير لتدني قيمة الاستثمارات الحافظه الخارجيه والتي ترتبط بنوعيه المستثمرين ومدى ثراءهم وخبرتهم للتعامل مع البورصات العالميه . ووجود نظم المعلومات والاتصالات التي تسهل لهم هذا التعامل الذي يعتمد على توافر المعلومات السريعه والمتدفقه بشكل دائم عن تطورات الاقتصاد الدولي فى أدق جزئياته .

كما يرتبط تدني استثمارات الحافظه أيضًا بقله الخبرة بهذا المجال إلى المخاطر . ووجود بدائل استثماريه محليه إنتاجيه خاصه فى مجال الزراعة ذات عوائد جيده كما يرتبط امتلاك الأرض بعوامل المكانه الاجتماعيه فى معظم البيئات المحليه بدول الحوض .



التمويل الدولي لدول حوض النيل

يعد التمويل الدولي أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي لتمويل النشاط الاقتصادي للدول . ويأخذ هذا التمويل عدة أشكال أبرزها الحصول على قروض مشتركة من البنوك والمؤسسات الدولية . وكذلك إصدار أسهم لشركات محلية بالأسواق الدولية وأيضا إصدار سندات وطرحها بالأسواق الدولية . وقامت بعض دول حوض النيل خلال السنوات الأخيرة باللجوء إلى الأساليب الثلاثة للحصول على تمويل دولي . والذي عادة ما يرتبط سعر فائدته بمدى المخاطر التي يتعرض لها اقتصاد الدولة المصدرة أو المقترصة . حيث يضاف هامش فائدة مقابل المخاطرة إلى فائدة الاقراض السائدة بتلك الأسواق الدولية .

التمويل الدولي لدول الحوض عام ٢٠٠٨ - مليار دولار -

دول الحوض	تمويل ٢٠٠٦	تمويل ٢٠٠٧	تمويل ٢٠٠٨	قروض ٢٠٠٨	أسهم ٢٠٠٨	سندات ٢٠٠٨
مصر	٤٣٨٠	٥٤٧٢	٦١٢٩	٥٦٤٥	٤٨٤	٠
تنزانيا	٠	٠	٤٤٦	٤٦	٠	٠
كينيا	٣٣٠	١٠	٢٧٧	٢٥	٢٥٢	٠
أثيوبيا	٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	٠
أوغندا	١٣	٠	٠	٠	٠	٠
السودان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الكونغو	٠	٠	٠	٠	٠	٠
رواندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بورندي	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إريتريا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاجمالي	٤٧٢٣	٥٤٨٢	٦٩٥٢	٦٢١٦	٧٣٦	٠
العالم	٨٩٢٥٤١	٧٢٤٦٢٧	٤٥٣٩٩٥	٢٩٣٥٤١	٥٤٢٠٧	١٠٦٢٤٧
% من العالم	٠.٥%	٠.٨%	١.٥%	٢.١%	١.٤%	٠%

- نظرا لارتباط الحصول على التمويل الدولي بمدى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالاقتصاد الراغب في الحصول على التمويل الدولي . فقد اقتصر طلبه على عدد محدود من بلدان الحوض أبرزها مصر وكينيا وتنزانيا إلى جانب اثيوبيا وأوغندا بشكل أقل . حيث استمرت كينيا في الحصول على قروض دولية طوال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ بلا انقطاع . وكان السودان قد طرح أسهما قيمتها ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ . كما حصلت اثيوبيا على قروض مشتركة قيمتها ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ .

وما زال نصيب دول الحوض من التمويل الدولي الذي حصلت عليه الدول الناشئة والمتحولة محدودا . وهو ما يرجع إلى تزايد المخاطر في بعضها مثل رواندا وبورندي واريتريا . مما يزيد من هامش مخاطر الفائدة وبما يجعل فائدة الاقتراض الدولي مرتفعه بشكل واضح عن أسعار الفائدة السائدة بالأسواق الدولية . وكذلك عجز الموازنات الحكومية الذي يعم دول الحوض مما يزيد من مخاطر طرح تلك الحكومات لسندات بالأسواق الدولية وإمكانيات عدم تغطيتها . وضعف البورصات المحلية في معظمها وانخفاض أحجام شركاتها مما لا يمكنها من طرح أسهم بالأسواق الدولية . حيث تلبى الأسواق المحلية احتياجات تلك الشركات من التمويل خاصة من البنوك المحلية.

ونتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى إحجام البنوك العالمية عن الإقراض لبعض الوقت . لتضيف عاملاً إضافياً إلى الصعوبات التي تواجهها دول الحوض للحصول على التمويل الدولي رغم ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية من خفض للفوائد . إلا أن هامش المخاطرة للتعامل مع معظم دول الحوض ما زال مرتفعاً .



احتياطيات العملات الدولية بدول الحوض

بلغت الاحتياطيات من العملات الدولية خلال عام ٢٠٠٨ بدول الحوض -
عدا الكونغو الديمقراطية - ٤٩٦ مليار دولار . تمثل نسبة ١ ٪ من اجمالي
الاحتياطيات بالدول النامية والصاعدة . واستحوذت مصر على غالب تلك
الاحتياطيات بنحو ٣٦٩ مليار دولار . بينما تدنى نصيب باقى الدول ليصل إلى
٣١ مليار دولار فى كينيا . و٢٨ مليار دولار فى أوغندا و٢٦ مليار دولار فى
تنزانيا . و٢٣ مليار دولار بالسودان و١ مليار دولار فى أثيوبيا و٦٥٧ مليون
دولار برواندا و١٣٤ مليون دولار ببورندى و٢٧ مليون دولار باريتريا لأرصدة
الاحتياطيات الدولية بها .

وبالمقارنة لدول العالم من حيث قيمة الاحتياطيات خلال العام فقد احتلت مصر
المركز الرابع والثلاثين عالميا . وكينيا برقم ٩٦ وكان ترتيب أوغندا ٩٧ وتنزانيا
برقم ٩٩ وترتيب السودان ١٠٧ . وأثيوبيا ١٢٩ دوليا وترتيب رواندا ١٣٥
وترتيب بورندى ١٤٦ . واريتريا برقم ١٥٥ بين دول العالم من حيث حجم
الاحتياطيات من العملات الدولية والذهب .

قيمة الاحتياطيات من العملات الدولية بدول الحوض - مليار دولار -

الدولة	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨
مصر	٢٤٥٧٨	٣١٣٧٠	٣٦٩
السودان	١٦٥٩	١٣٧٨	٢٣
كينيا	٢٤١٦	٣٣٥٥	٣١
أثيوبيا	٨٣٢	١٢٦١	١٠
تنزانيا	٢٢٦٠	٢٩٠٨	٢٦
أوغندا	١٨١١	٢١٠٠	٢٨
الكونغو د.			
رواندا	٤٣٩	٥١٧	٦٥٧
إريتريا	٢٦	٢٣	٢٧
بورندي	١٣١	١٧٦	١٣٤
الاجمالي	٣٤١٥٢	٤٣٠٨٨	٤٩٦

تشير أرقام الاحتياطيات الدولية لدى دول الحوض خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى نمو قيمة الاحتياطيات في معظم دول الحوض . بينما انخفضت في دول أخرى بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت لانخفاض موارد موازين المدفوعات في كثير من دول العالم نتيجة حالة تراجع معدلات النمو بالدول الغربية . والتي تمثل الرافد الرئيسى للعملات الأجنبية إلى دول الحوض . كحصيلة لقيمة الصادرات إليها والاستثمار الأجنبي الوارد منها وحصيلة السياحة القادمة من بلدانها وحصيلة تحويلات العماله المقيمه بها إلى دول الحوض .

الدين الخارجى لدول الحوض

بلغ حجم الدين الخارجى لدول حوض النيل عام ٢٠٠٨ نحو ٩٠ر مليار دولار . واستحوزت السودان ومصر على ثلثى تلك الديون . حيث تصدرت السودان الديون الخارجيه بنحو ٣١٥ مليار دولار تليها مصر ٢٩٨ مليار دولار . بينما كان نصيب الكونغو الديمقراطية ١٠ مليار دولار وكينيا ٧ مليار دولار وتنزانيا ٥ر مليار دولار . واثيوبيا ٣ر٢ مليار دولار وأوغندا ١ر٧ مليار دولار ورواندا ١ر٤ مليار دولار . وبورندى ١ر٢ مليار دولار وإريتريا ٣١١ مليون دولار لقيمة الدين الخارجى بها .

وبالمقارنة لدول العالم فقد احتلت السودان المركز الثانى والستين دوليا في حجم الدين الخارجى . ومصر برقم ٦٣ والكونغو برقم ٨٤ وكان ترتيب كينيا ٩٣ وتنزانيا ١٠٠ وترتيب أوغندا ١٣٤ عالميا . ورواندا برقم ١٤٣ وترتيب بورندى ١٤٩ وترتيب إريتريا ١٧٤ بين دول العالم من حيث حجم الدين الخارجى .

وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى أقصاها في بورندى بنسبة ١٦٢٪ . تليها الكونغو الديمقراطية بنسبة ٨٠٪ . وإريتريا بنسبة ٥٩٪ والسودان ٥٥٪ وتنزانيا ٣٣٪ . ومصر بنسبة ١٨٪ وكينيا ١٧ر٥٪ . ورواندا ١٦٪ وأوغندا ١٢ر٥٪ واثيوبيا بنسبة ١١٪ . ويشير تدنى النسبة في عدد من دول الحوض إلى إمكانية استيعاب اقتصادات غالبية دول حوض النيل لتلك الديون الخارجيه إلا أنها في نفس الوقت تعاني من نسب مرتفعة للدين الداخلى إلى الناتج بسبب عجز الموازنات بها .

وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات ٥٠٪ في بورندى و٢٦٪ في إريتريا . في حين تدنت نسبة خدمة الدين في باقى بلدان الحوض لتصل إلى ٩٣٪ .

بالكونغو الديمقراطية ونسبة ٥٦٪ بمصر و٤٧٪ بكنيا . و٣٩٪ بأثيوبيا و٣٨٪ بالسودان و٣٥٪ بأوغندا و١٩٪ بروندي . و١١٪ بتنزانيا لنسبة خدمة الدين إلى الصادرات بها .

كما بلغت نسبة الدين العام - داخلي وخارجي - إلى الناتج المحلي الاجمالي ٨٦٪ بالسودان و٨٤٪ بمصر . و٥٢٪ بكنيا و٣٤٪ بأثيوبيا و٢٢٪ بتنزانيا و١٩٪ بأوغندا . وكان ترتيب تلك الدول من حيث نسبة الدين العام للناتج دوليا مجيء السودان بالمركز التاسع عالميا . ومصر بالمركز العاشر وبما يشير إلى خطورة وضع الديون على الاقتصاد بها . بينما كان الترتيب العالمي ٣٣ لكنيا و٦١ لأثيوبيا و٩٠ لتنزانيا وبرقم ٩٧ لأوغندا حسب نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي .

وتسبب تلك الديون في اقتطاع نسبة كبيرة من الإنفاق داخل موازنات دول الحوض سواء في صورة أفساط أو فوائد . مما ترتب عليه إلى جانب أسباب أخرى أبرزها الإنفاق الدفاعي والأمني حدوث عجز شاكل بكل موازنات دول الحوض وهو ما يؤدي من ناحية أخرى إلى قلة مخصصات الاستثمارات التي تؤدي لرفع المستوى الاجتماعي للسكان . وتكون المحصلة النهائية لضعف الاستثمارات الحكومية استمرار معدلات البطالة المرتفعة ونسب الفقر العالية وتدهور المستوى الصحي والتعليمي والبيئي



الموازنات الحكومية لدول الحوض

شهدت الموازنات الحكومية بدول الحوض عجزاً مزمناً . وفي عام ٢٠٠٨ . بلغت إيرادات موازنات دول حوض النيل نحو ٧٢ مليار دولار . في حين بلغت النفقات ٨٩ مليار ليصل العجز إلى حوالي ١٧ مليار دولار . وشمل العجز بالموازنة كل دول حوض النيل . وكان أعلى رقم للعجز بالموازنات الحكومية بمصر بنحو ١١ مليار دولار وكينيا ١٥ مليار دولار والكونغو الديمقراطية حوالي ١٥ مليار . والسودان ١١ مليار دولار واثيوبيا ٨٢٣ مليون دولار وتنزانيا ٤١٨ مليون دولار . وأوغندا ٣١٨ مليون دولار وإريتريا ٢٨٩ مليون دولار ورواندا ٩٣ مليون دولار وبورندي ٦٠ مليون دولار لقيمة العجز بالموازنة .

وكانت أعلى نسبة للعجز بالموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول حوض النيل في بورندي بنسبة ٨٩٪ . وفي إريتريا ٨٣٪ . ومصر ٦٨٪ . وكينيا ٦١٪ . والكونغو الديمقراطية ٥٨٪ . و ٣١٪ . بـاثيوبيا و ٢٢٪ . بأوغندا ونصف المائة في السودان وثلاثة بالألف في رواندا وأقل من ذلك في تنزانيا . وهو ما يشير إلى التباين في درجة الخطورة لعجز الموازنة ما بين دول وأخرى داخل منطقة حوض النيل .

وتقوم بعض الدول مثل : مصر باحتساب العجز بالموازنة بطرق معينة حتى تخفض نسبة العجز بالموازنة مما يجعل النسبة غير معبرة عن واقع العجز . ويضع الاتحاد الأوروبي نسبة ٣٪ للعجز بالموازنة كحد أقصى يمكن قبوله بين الدول الأعضاء به . وينعكس العجز بالموازنة سلبياً على دول الحوض من خلال مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في التمويل المصرفي لتغطية العجز . مما يدفع البنوك لرفع الفائدة وهو ما يضر الاستثمار المحلي ويزيد من التضخم .

الطاقة في دول حوض النيل

وفيما يخص موقف الطاقة بدول حوض النيل فان النظر إلى التوزيع النسبي لموارد الطاقة في معظم تلك البلدان . يشير إلى استحواذ الكتلة الحيوية والفضلات على النصيب الأكبر من موارد الطاقة . وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع نسبة سكان الريف في غالبية تلك البلدان .

ففي الكونغو الديمقراطية تصدرت الكتلة الحيوية والفضلات موارد الطاقة بنسبة ٩٢.٥٪ من الاجمالي . تليها الطاقة الكهرومائية بنسبة ٣.٧٪ والبتروك بنسبة ٣.٢٪ فقط و١.٥٪ للفحم ولاشئ للغاز الطبيعي . . وتشابة الموقف في معظم البلدان حيث كان نصيب الفضلات ٩٢.١٪ من موارد الطاقة في تنزانيا إلى جانب ٦.٣٪ للبتروك و٠.٧٪ للطاقة الكهرومائية و٠.٦٪ للغاز الطبيعي و٢.٠٪ للفحم .

وكان نصيب الفضلات ٩٠.٦٪ من اجمالي موارد الطاقة في اثيوبيا و٧٩.٥٪ بالسودان و٧٤.٦٪ بكينيا و٦٤.٨٪ برواندا . . وعلى الجانب الآخر كانت نسبة البتروك من موارد الطاقة ٨.٢٪ في اثيوبيا و١٩.١٪ بكينيا و١٩.٩٪ بالسودان . و٣.٥٪ برواندا و٤.٩٪ في مصر .

كما تدنى نصيب الغاز الطبيعي من موارد الطاقة إلى لاشئ في السودان وكينيا واثيوبيا ورواندا . وكذلك انخفض نصيب الفحم من موارد الطاقة إلى لاشئ في كلا من السودان واثيوبيا . والى نسبة اثنين بالالف في تنزانيا وأربعة بالالف في كينيا للفحم من موارد الطاقة بها .

- وفيما يخص الانتاج البتروك في دول حوض النيل فان ثلاث دول فقط من

الدول العشر تنتج البترول . وهى : مصر والسودان والكونغو الديمقراطية . وتقوم السودان بتصدير كميات من البترول كما تقوم الكونغو الديمقراطية بتصدير كميات محدوده . بينما تحولت مصر منذ عام ٢٠٠٧ إلى مستورد صاف للبترول بسبب زيادة الكميات المستورده عن الكميات التى يتم تصديرها .

وبسبب الاعتماد الأكبر على الفضلات كمصدر للوقود فقد تدنى استهلاك البترول حتى بلغ ثلاثة آلاف برميل يومى فى بورندى رغم بلوغ عدد سكانها ٩ مليون نسمة . وتتضح الصورة بالمقارنة بدوله مثل قطر والبالغ عدد سكانها ٠٩ مليون نسمة بينما بلغ استهلاكها البترولى اليومى خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١١٦ ألف برميل يومى . أى ٣٩ ضعف استهلاك بورندى رغم انخفاض السكان بقطر إلى حوالى ١٠ ٪ من سكان بورندى .

وبلغ الاستهلاك البترولى اليومى خمسة آلاف برميل فى اريتريا رغم بلوغ عدد سكانها حوالى ٦ مليون شخص . وستة آلاف برميل يومى فى رواندا رغم بلوغ سكانها ١٠ر٥ مليون نسمة . و١١ ألف برميل يومى كاستهلاك بترولى فى الكونغو الديمقراطية رغم بلوغ سكانها ٦٩ مليون نسمة . و١٣ ألف برميل يومى من البترول فى أوغندا رغم بلوغ سكانها ٣٢ مليون نسمة . و٣٢ ألف برميل من البترول بتنزانيا رغم بلوغ سكانها ٤١ مليون نسمة .

و٣٧ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى بأثيوبيا رغم بلوغ سكانها ٨٥ مليون نسمة . و٧٥ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك فى كينيا مع وصول عدد السكان ٣٩ مليون . و٨٦ ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى فى السودان كدوله منتج له مقابل ٤١ مليون نسمة . وانفردت مصر ببلوغ الاستهلاك اليومى البترولى ٦٩٧ ألف برميل فى مصر كأعلى رقم للاستهلاك البترولى اليومى بدول

الحوض مع وجود ٨٣ مليون نسمة بها .

وتوجد طاقة تكرير بترول في مصر والسودان وكينيا وتنزانيا وإريتريا . بينما تخلو دول إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي من معامل لتكرير للبترو . ونتيجة عدم انتاج البترول في سبع دول وعدم وجود معامل لتكرير في خمس دول . يتم استيراد البترول كخام وكمشتقات في ثمانى دول من دول الحوض أى بكل الدول عدا السودان والكونغو الديمقراطية .

وحتى الاحتياطى من البترول فانه غير موجود سوى في الدول الثلاث المنتجة وهى مصر والسودان والكونغو الديمقراطية . والتي يشكل الاحتياطى بها مجمعا نسبة ٠.٧٪ فقط من الاحتياطيات الدولية للبتروليه . وهكذا فان نصيب استهلاك دول حوض النيل البترول من العالم يتدنى إلى حوالى ١.١٪ من الاستهلاك العالمى . وتستورد دول الحوض نسبة ٠.٦٪ من الواردات الدولية للبترول . وتصدر دول الحوض نسبة ١٪ فقط من الصادرات البترولية الدولية .

- وفي الغاز الطبيعى يقتصر الانتاج على دولتين فقط من دول حوض النيل هما مصر وتنزانيا . ويشكل انتاج الدولتين من الغاز نسبة ١.٦٪ من الانتاج العالمى . ولهذا لا يتم استهلاك الغاز الطبيعى في دول حوض النيل سوى في مصر وتنزانيا فقط . وتنتج مصر ٤٧.٥ مليار متر مكعب سنويا لتحتل المركز التاسع عشر عالميا في انتاج الغاز الطبيعى . تستهلك منها ٣١.٨ مليار متر وتصدر ١٥.٧ مليار متر . بينما تنتج تنزانيا ١.٤٦ مليون متر مكعب سنوى لتحتل المركز ٧٦ بالعالم وتقوم باستهلاك ما تنتجه محليا ولا تصدر منه شيئا . وقد بدأت السودان مؤخرا في إنتاج الغاز بكميات ضئيلة .

ورغم عدم انتاج الغاز الطبيعى واستهلاكه سوى في دولتين من دول الحوض

بخلاف السودان . إلا أن هناك احتياطات من الغاز الطبيعي موجودة في ست بلدان هي : مصر بنحو ١٦٥ تريليون متر مكعب . والسودان بنحو ٨٥ مليار متر مكعب . ورواندا بحوالى ٥٧ مليار متر مكعب وتنزانيا بنحو ٦٥ مليار متر مكعب . والكونغو الديمقراطية بحوالى ١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي . إلا أن استخدام احتياطي الغاز يحتاج إلى استثمارات مكلفه قد لا تتحملها الموازنات الحكومية المثقلة بالعجز المزمن . وقد تجد صعوبة في قدوم شركات أجنبية لاستخراجها لعوامل قد تتعلق بالاستقرار الداخلى أو المعوقات الدولية التي تعرقل الاستثمار كما في حالة السودان . ويشكل احتياطي الغاز بالدول الست نسبة ١ ٪ من الاحتياطي العالمى من الغاز الطبيعي .

وبالنسبة للفحم فهناك أربع دول مستهلكه له من بين دول حوض النيل هي : مصر والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا . وفيها عدا الكونغو التى تنتج ماتستهلكه من الفحم فان انتاج الكونغو ومصر من الفحم لا يكفيها . بينما لا تنتج كينيا الفحم وتستورد كامل استهلاكها منه .

وبالنسبة للطاقة الكهربائية فان الانتاج الاجمالى لدول الحوض يزيد عن الاستهلاك الاجمالى . إلا أن هناك دول ذات فائض في انتاج الكهرباء مثل : مصر والسودان واثيوبيا وأوغندا والكونغو واريتريا . ودولا ذات عجز كهربائى مثل تنزانيا ورواندا وبورندى .

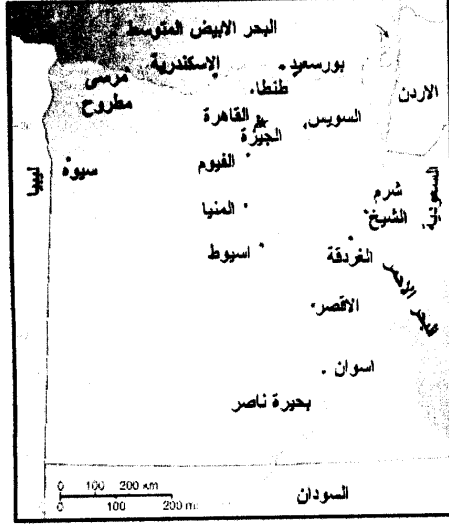


الباب الثاني

الواقع
الاقتصادي بدول
حوض النيل



اقتصاد مصر



احتلت مصر المركز الأول بين دول حوض النيل في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٦٢٫٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . وكذلك شغلت مكان الصدارة بين دول الحوض في التجارة السلعية الدولية بنحو ٧١٫٥ مليار دولار . والمركز الأول بالتجارة الخدمية الدولية بنحو ٤١ مليار دولار .

وفي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بنحو ١١٫٦ مليار دولار . وكذلك في رأس المال السوقي لبورصتها بنحو ٨٦ مليار دولار . رغم أنها تمثل المركز الثاني في عدد السكان بدول حوض النيل بعد إثيوبيا . وتحتل المركز الرابع في المساحة الجغرافية بين دول الحوض بعد السودان والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا . وتقع مصر جغرافيا ما بين البحر المتوسط في الشمال وفلسطين وإسرائيل والبحر الأحمر من الشرق والسودان بالجنوب وليبيا بالغرب .

الناتج المحلي الإجمالي المصرى بالأسعار الجارية - مليار جنيه مصرى -

٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
٩٠٩	٨٥٥	٧١٠	اجمالى الناتج المحلى الإجمالى
١٣٥	١١٣	١٠٠	الزراعة والرى والصيد
١٤٨	١٣٤	١٠٤	الاستخراجات :
٦٢	٥٧	٤٤	- بترول
٨٢	٧٣	٥٧	- غاز
٤	٣	٣	- استخراجات أخرى
١٦٥	١٣٩	١١	الصناعات التحويلية :
١٠	٨	٦	- تكرير البترول
١٥٤	١٣١	١١	- صناعات أخرى
١٣	١٢	١٠	الكهرباء
٣	٣	٢	المياه
٤٤	٣٧	٣٠	التشييد والبناء
٤١	٣٥	٣٠	النقل والتخزين
٣١	٢٧	٢٣	الاتصالات
٢٧	٢٩	٢٤	قناة السويس
١١٤	٩٣	٧٨	تجارة الجملة والتجزئه
٣٦	٣٢	٢٨	الوساطة الماليه والأنشطة المساعدہ
٣	٣	٢	التأمين
٣٣	٢٨	٢٤	التأمينات الاجتماعيه
٣٤	٣٢	٢٥	المطاعم والفنادق
٢٧	٢٣	٢١	الأنشطة العقاريه :

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
١٤	١٢	١١	- الملكية العقارية
١٣	١١	١٠	- خدمات الأعمال
٩٤	٨٠	٦٤	الحكومة العامة
٤٢	٣٦	٣٢	خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية:
١١	٩	٨	- التعليم
١٣	١١	١٠	- الصحة
١٨	١٥	١٣	- خدمات أخرى

- بلغ الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية بالعام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ المنتهى فى آخر يونيو ٢٠٠٩ نحو ٢١٢ر٩٩٠ مليار جنيه . توزعت ما بين ١٥٨ر٦٢٢ مليار جنيه للقطاع الخاص و ٣٦٨ر٠٥٤ مليار جنيه للقطاع العام . كما بلغ الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بنفس العام المالى بالأسعار الثابتة ٧٩٦ر٨٤٩ مليار جنيه توزعت ما بين ٤٠٢ر٥٠١ مليار جنيه للقطاع الخاص و ٢٩٥ر٤٤٧ مليار جنيه للقطاع العام .

وتضمن الهيكل النسبى للناتج المحلى الإجمالى بها عام ٢٠٠٧ استحواز الزراعة على نسبة ١٤ر١٪ من الناتج . والصناعة على ٣٦ر٧٪ والخدمات على ٤٩ر٢٪ من الإجمالى . كما تضمن التوزيع النسبى لقوة العمل بها اشتغال نسبة ٣٢٪ من قوة العمل بالزراعة و ١٧٪ بالصناعة و ٥١٪ بالخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية المصرية هى : القطن والأرز والقمح والبقول والفواكه والخضروات والأبقار والجاموس والأغنام والماعز . وأبرز المنتجات الصناعية المصرية هى : المنسوجات والأغذية والكيماويات والمواد الصيدلانية ومواد البناء

والأسمت والمعادن والصناعات التحويلية .

ميزان المدفوعات المصري - مليون دولار أمريكي -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	٧٠٢٥	٧١١٨	٨٩٨٧	١٢٢٢٠	١٦٠٧٣	٢٠٥٤٦	٢٤٤٥٥
واردات سلعية	١٣٩٦٠	١٢٨٧٩	١٣١٨٩	١٨٨٩٥	٢٣٨١٨	٢٨٩٨٤	٣٩٣٥٤
صادرات خدمية	٩٠٤٢	٩٣٢٠	١١٠٧٣	١٤١٩٧	١٤٦٤٣	١٦١٣٥	١٩٩٤٣
واردات خدمية	٧٠٣٧	٦٦٢٩	٦٤٧٤	٨٠٢٠	١٠٥٠٨	١١٥٦٩	١٤٣٤٢
دخل محصل	١٤٦٨	٦٩٨	٥٧٨	٥٧٢	١٤٢٥	٢٥٦٠	٣٣٠٩
دخل مدفوع	٨٨٥	٩٦٥	٨٣٢	٨١٨	١٤٦٠	١٨٢٢	١٩٢١
تحويلات داخله	٤٠٥٦	٤٠٠٢	٣٧٠٨	٤٦١٥	٥٨٣١	٥٩٣٣	٨٥٦٢
تحويلات خارجيه	٩٨	٤٢	١٠٩	٤٨	٨٢	١٦٣	٢٤٠
حساب رأسمالى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠-	٣٦-	٢
استثمار أجنبى داخل	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧	١٢٥٣	٥٣٧٦	١٠٠٤٣	١١٥٧٨
استثمار أجنبى خارج	١٢	٢٨	٢١	١٥٩	٩٢	١٤٨	٦٦٥
استثمار محفوظة داخل	١٤٦٣	٦٧٢-	١٨-	٨٥-	٢٥٢٨	٣	٢٧٢٨-
استثمار	٢	٦	٢٥	٣٢٤-	٦٠	٧٠٣	٨٤٦

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
محفظه خارج							
استثمارات أخرى داخله	٥٠٩-	٣٣١-	١٢٤٨-	٩٤	٨٥	٢٥٢	١١٨٢
استثمارات أخرى خارجه	١٢٦١	٢٩٤٣	٤٦٥١	٥٨٨٨	٣٢٤٦	٩٧٤٣	٥٤٩٨
السهم والخطا	١١٤٦-	١٩٠٦	١٥٧٥	٤٥-	٢٤٢٧-	٦٣٤	٢٥١
الميزان الكلى للمدفوعات	١٣٤٥-	٨٠٤-	٤٠٧-	٥٨٤-	٥٢٢٦	٢٩٣٧	٣٦٨٧

- ويعانى ميزان المدفوعات المصرى من عجز مزمن بالميزان التجارى . ويعوض الفائض الدائم بالميزان التجارى الخدمى جانبا من العجز التجارى بسبب الايرادات السياحية ورسوم المرور بقناة السويس . كما يساهم الفائض الدائم بالتحويلات نتيجة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى جانب المعونات الأجنبية . فى تحقيق ميزان الحساب الجارى فائضا فى غالب السنوات . ومع زيادة معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر بالسنوات الأخيره فقد حقق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا جيدا لعدة سنوات . إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى تحول الفائض الكلى بميزان المدفوعات البالغ ٥٤٢٠ مليار دولار بالعام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى عجز بالعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والمنتهى فى يونيو ٢٠٠٩ بلغ ٣٣٧٨ مليار دولار .

وأبرز سلع التصدير المصرية هى : النفط الخام ومشتقات النفط خاصة البنزين

والقطن والمنسوجات والمنتجات المعدنية والمواد الكيماوية . ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات المصرية إلى اتجاه نسبة ١٠٣٪ منها إلى إيطاليا و٧٧٪ لأمريكا و٦٧٪ لأسبانيا و٥١٪ لسوريا و٥٪ للسعودية و٤٩٪ لليابان و٤٩٪ لألمانيا و٤٪ لفرنسا من إجمالي قيمة الصادرات المصرية.

وأبرز سلع الواردات المصرية هى : الآلات والمعدات والمواد الغذائية والكيماويات والأخشاب والمشتقات البترولية خاصة الدولار والبوتجاز . وتأتى نسبة ١٠٦٪ من الواردات المصرية من أمريكا . و٢٠٪ من الصين و٧٥٪ من إيطاليا و٧٪ من ألمانيا و٥٪ من السعودية لقيمة الواردات المصرية.

- وأشارت بيانات ميزان المدفوعات حسب البنك المركزى المصرى للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والمتتهى بنهاية يونيو ٢٠٠٩ إلى تراجع اجمالى الموارد الأجنبية بنسبة ١٢٪ لتصل إلى ٦٩٦ مليار دولار مقابل ٧٩١ مليار دولار للعام المالى السابق . بينما انخفضت المدفوعات بنسبة ١٪ فقط لتصل إلى ٧٢٩ مليار مقابل ٧٣٧ مليار دولار .

ليتحول الميزان الكلى للمدفوعات إلى تحقيق عجز بلغ ٣٣٧٨ مليار دولار مقابل تحقيق فائض بلغ ٤٢٠ مليار دولار للعام المالى الأسبق . وهو الفائض الذى استمر لأربع سنوات متوالية .

ومن بين ١٢ موردا رئيسيا للنقد الأجنبى الداخلى لمصر شمل الانخفاض تسع موارد . بينما حدث ارتفاع فى ثلاث موارد فقط هى : خدمات النقل بدون قناة السويس والاستثمارات الأخرى - بسبب زيادة البنوك الأجنبية بمصر لرؤس أموالها - والمتحصلات الحكوميه . إلا أن النصيب النسبى للعناصر الثلاثة المرتفعه بلغ ١٠٥٪ مقابل ٨٩٪ لنصيب العناصر التسع المنخفضه من اجمالى الموارد .

وكانت نسب التراجع للموارد التسع للنقد الأجنبي : ٤١٪ لدخل الاستثمار نتيجة انخفاض الفوائد على الودائع والاستثمارات المصرية بالخارج . ٣٩٪ انخفاضاً للاستثمار الأجنبي المباشر و ٣٦٪ تراجعاً للتحويلات الرسمية المتمثلة في المنح من الدول والمنظمات الدولية للحكومة المصرية . ٣٢٪ للمتحصلات الأخرى والتي تشمل الخدمات الاستشارية وخدمات التشييد والمحاسبة والخدمات القانونية والصحية والتعليمية وغيرها . ٢٤٪ تقلصاً لقيمة الصادرات البترولية . ٩٪ نقصاً لتحويلات المصريين العاملين بالخارج . ٨٪ انخفاضاً ليرادات قناة السويس و ٥٪ تراجعاً لقيمة الصادرات غير البترولية عموماً . ٣٪ نقصاً للإيرادات السياحية مع التحفظ على طريقة احتسابها حيث يشير الواقع السياحي إلى تأثير الإيرادات بنسبة أكبر من النسبة المعلنة رسمياً.

وشهدت بيانات ميزان المدفوعات المصري للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زيادة العجز بالميزان التجاري إلى ٢٥٢ مليار دولار رغم انخفاض أسعار السلع دولياً بسبب الأزمة المالية وانخفاض الطلب عالمياً والذي كان من المفترض أن ينعكس على قيمة الواردات . كذلك ارتفاع العجز بالميزان التجاري غير البترولي ليصل إلى ٢٩ مليار دولار . كفارق بين صادرات غير بترولية بلغت ١٤٢ مليار دولار وواردات غير بترولية بلغت ٤٣٣ مليار دولار .

أيضاً تسببت استثمارات الحافطة بمصر في نزح موارد عملات أجنبية من مصر . فاستثمارات الأجانب بالبورصة المصرية والتي كان من المفترض أن تضخ موارد لمصر قد تسببت في نزوح ٩٢١١ مليار دولار خلال عام واحد . أى أكبر من قيمة الاستثمار المباشر الوارد لمصر خلال نفس العام المالي والبالغ ٨١ مليار دولار . وأكبر من تحويلات العاملين بالخارج البالغه ٧٦ مليار دولار وأكبر من إيرادات

قناة السويس البالغه ٤٧ مليار دولار بنفس العام المالى .

فاذا أضيف لما أخرجه الأجانب خلال تعاملاتهم بالأوراق المالية المصرية والأذون والبالغ ٩٢ مليار دولار . صافى قيمة تعاملات المصريين بالبورصات الخارجية والبالغ ٤١١ مليون دولار . فسيصل الرقم لاجمالى ماخرج من مصر نتيجة استثمارات الحافظة بالداخل والخارج إلى ٩٦ مليار دولار . فاذا أضيف لذلك ١٣٤١ مليار قيمة استثمارات أجنبييه مباشرة قام بها المصريين خارج مصر خلال نفس العام . فسيصل اجمالى ماخرج من مصر بسبب الاستثمار الأجنبى بنوعيه المباشر وغير المباشر ١٠٩٦٢ مليار . بينما بلغ اجمالى مداخل لمصر من استثمار مباشر ٨١١٣ مليار . ليصل العجز الاستثمارى ٢٨ مليار دولار .

■ التجارة الخارجية المصرية :

- بلغت قيمة الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٢٩٨ مليار دولار حسب بيانات البنك المركزى المصرى . وهو مايمثل نسبة ٠٢٪ من الصادرات السلعية الدولية البالغه ١٦١ تريليون دولار . كما بلغت قيمة الواردات المصرية ٥٦٦ مليار دولار بنسبة ٠٣٪ من اجمالى الواردات السلعية الدولية البالغه ١٦٤ تريليون دولار .

وهكذا بلغت قيمة التجارة الخارجية السلعية المصرية مع دول العالم ٨٦٥ مليار دولار وهو مايمثل نسبة ٠٣٪ من اجمالى التجاره الدولية البالغه ٣٢٥ تريليون دولار . كما بلغت قيمة العجز التجارى المصرى خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦٨ مليار دولار وهو رقم غير مسبوق في ضخامته . كما بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات ٥٢٧٪ . وهى نسبة متدنيه تشير إلى استمرار العجز التجارى المزمّن منذ حوالى خمسين عاما واتجاهه للزيادة .

وتقل الأرقام المعلنة من قبل جهاز التعبئة العامة والاحصاء المصرى عن أرقام البنك المركزى المصرى لنفس العام . حيث بلغت قيمة الصادرات حسب جهاز الإحصاء . ٢٥٩ مليار دولار والواردات ٥٢٢ مليار دولار وحجم التجاره ٧٨١ مليار دولار والعجز التجارى ٢٥٩ مليار دولار . ويقوم البنك الدولى فى بياناته عن مصر باستخدام أرقام جهاز الاحصاء التى تستند إلى أرقام الجمارك .

بينما بيانات البنك المركزى المصرى حول التجاره الخارجيه تستند إلى التدفقات النقدية والتى لاتعبر بدقه عن الفترة التى تتحدث عنها . حيث يمكن أن ترد حصيلة صادرات فى شهر معين بينما تكون تلك الصادرات التى وصلت قيمتها قد تمت فى فترات زمنية سابقه . ونفس الأمر للقيام بمدفوعات عن واردات تمت فى فترات زمنية سابقه .

- ورغم انخفاض قيمة الصادرات السلعيه المصريه خلال عام ٢٠٠٨ عن ٢٦ مليار دولار حسب جهاز الاحصاء المصرى مما أخر ترتيبها الدولى إلى مابعد الستين . إلا أن المنظمات الدوليه لم تعد تنظر إلى اجمالى رقم صادرات الدول بقدر ماتهتم بنوعيه تلك الصادرات . فقد تكون صادرات دوله كبيره إلا أن غالبيتها مواد خام كنפט خام أو حديد خام أو نحاس أو قطن خام . ومن هنا أصبح المعيار الدولى للتقييم هو نسبة الصادرات الصناعيه من تلك الصادرات الاجماليه . ثم تطور الأمر ليصبح المعيار الأدق حالياً لتقييم الصادرات هو نسبة المكونات عاليه التكنولوجيا من تلك الصادرات الصناعيه .

- وهناك طريقه أخرى لتقييم للصادرات بمقارنتها بقوة العمل . وذلك بمقارنة رقم الصادرات المصريه البالغ ٢٥٩ مليار دولار حسب جهاز الاحصاء عام ٢٠٠٨ . بصادرات اسرائيل البالغه ٦١٣ مليار دولار رغم أن قوة العمل

باسرائيل أقل من ثلاثة ملايين فرد بالمقارنة لمصر البالغ قوة العمل بها ٢٤ر٦ مليون شخص . وتكرر ذلك مع دول أخرى أقل عددا من قوة العمل الاسرائيلية . ومع ذلك زادت قيمة صادراتها عن الصادرات المصرية .

منها النرويج البالغ عدد قوة العمل بها ٢ر٦ مليون شخص حيث بلغت قيمة صادراتها ١٧٣ مليار دولار . ومع ايرلندا البالغ قوة العمل بها ٢ر٣ مليون شخص ومع سلوفاكيا البالغ قوة العمل بها ٢ر٣ مليون شخص وقيمة صادراتها ٧١ مليار دولار . ومع سلوفينيا البالغ عدد قوة العمل بها أقل من مليون شخص وقيمة صادراتها ٣٤ مليار دولار .

طريقه أخرى لمقارنة قيمة الصادرات بعدد السكان . وبمقارنة قيمة صادرات مصر بصادرات دول أقل منها في عدد السكان . فان هناك حوالى خمسين دولة يقل سكانها عن سكان مصر قد فاقت مصر في قيمة الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٠٨ . فسويسرا البالغ عدد سكانها ٧ر٥ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها عام ٢٠٠٨ نحو ٢٠٠ مليار دولار . والنمسا البالغ سكانها ٨ مليون نسمة قد بلغت صادراتها ١٨١ مليار دولار . والسويد البالغ سكانها ٩ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها ١٨٣ مليار دولار . وبلجيكا البالغ سكانها ١٠ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها ٤٧٦ مليار دولار . والمجر البالغ سكانها ١٠ مليون نسمة تصل قيمة صادراتها إلى ١٠٨ مليار دولار .

والبرتغال البالغ سكانها ١١ مليون نسمة تصل قيمة صادراتها إلى ٥٦ مليار دولار . وهولندا إلى يصل عدد سكانها إلى ١٧ مليون قد وصلت قيمة إلى صادراتها ٦٣٣ مليار دولار . واستراليا البالغ سكانها ٢١ مليون قد وصلت صادراتها ١٨٧ مليار دولار . ورومانيا البالغ سكانها ٢٢ مليون نسمة قد وصلت صادراتها

السلعية إلى ٤٩ مليار دولار . وماليزيا البالغ سكانها ٢٥ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها ٢٠٠ مليار دولار . وكندا البالغ سكانها ٣٣ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها ٤٥٦ مليار دولار . وأسبانيا البالغ عدد سكانها ٤٠ر٥ مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها ٢٦٨ مليار دولار .

إلا أن المقارنة الدولية لم تعد تقتصر على القيمة الاجمالية للصادرات فقط . بل الأهم هو نوعية تلك الصادرات فكلما قل تصدير المواد الخام كان ذلك أفضل . لأن الاستفادة من تلك المواد الخام بالداخل يعنى قيمة مضافة أكبر وتشغيل أكثر للعمالة المحلية . ومن هنا أصبحت المقارنة بين البلدان بقيمة صادراتها الصناعية .

وهنا نجد أن نسبة الصادرات الصناعية من اجمالى الصادرات المصرية حسب البنك الدولى قد بلغت ٣١٪ بينما كانت النسبة ٩٤٪ فى اسرائيل . كما بلغت نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا الراقية من اجمالى الصادرات الصناعية ١٪ فى مصر مقابل نسبة ١٩٪ فى اسرائيل .

ويشير التوزيع النسبى للصادرات المصرية عام ٢٠٠٨ إلى استحواز البترول الخام والمكررات على نسبة ٤١٪ من اجمالى الصادرات . ثم يتدنى نصيب باقى السلع لتصل النسبة إلى ٣٪ للملابس الجاهزة . و٢٦٪ للمنتجات المسطحة من الحديد والصلب و٢٢٪ للأسمدة و١٥٪ للبروبان المسيل ونفس النسبة للبرتنال الطازج . و١٤٪ لمنتجات الألبان و١٢٪ للفواكه الطازجة و١١٪ للمصنوعات من اللدائن . و١٪ لكل من البلاط والأدوات الصحية الخزفية والعجائن والمحضرات الغذائية وكذلك للأثاث واللدائن بأشكالها المختلفة والكربون .

- وخلال عام ٢٠٠٨ تضمن التوزيع النسبى للصادرات المصرية حسب درجة

التصنيع كون أكثر من ١٧٪ من الإجمالي من المواد الخام سواء البترول الخام أو الفحم أو القطن الخام أو الرخام . وبقية المواد الخام الأخرى من البطاطس والبرتقال والبصل والفاكهة الطازجة والبصل الطازج والبقول الجافة .

الى جانب نسبة ١٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات للسلع نصف المصنعة مثل غزل القطن والبروبان المسيل والزيوت العطرية . ونسبة ٣٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات للسلع تامة الصنع مثل منتجات الألبان والخضر المجمدة والبصل المجفف والأرز الأبيض المقشور والعجائن والمحضرات الغذائية والسجاد والبلاط والسيراميك والأثاث والسكر المكرر والأقمشة والملابس الجاهزة والأسمدة والأدوية . بخلاف نسبة ٣٢٫٥٪ من اجمالي قيمة الصادرات للمنتجات البترولية .

■ المقارنة بالصادرات الإسرائيلية :

وبمقارنة نوعية تلك الصادرات بالصادرات الاسرائيلية خلال عام ٢٠٠٨ فان التوزيع النسبي للصادرات الإسرائيلية فيما عدا الماس من حيث كثافتها التكنولوجية . كان بنسبة ٤٢٪ للصادرات عاليه التكنولوجيا والتي تضم : مكونات الكمبيوتر والمكونات الالكترونية والطائرات ومعدات الاتصالات وأجهزة المراقبة والمنتجات الصيدلانية .

الى جانب نسبة ٣٢٪ من اجمالي صادرات اسرائيل للصناعات التكنولوجية متوسطة المستوى العاليه والتي تشمل : تكرير البترول والكيمائيات والتجهيزات والمعدات الكهربيه وقطع غيار السيارات ومعدات النقل .

وكذلك نسبة ٢٠٪ من قيمة صادرات اسرائيل للصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة المنخفضة والتي تضم : التعدين واستغلال المحاجر والمنتجات البلاستيكية المطاطيه ومنتجات الحديد والصلب والسفن والزوارق والجواهر والفضه .

وتبقى فقط نسبة ٥٦ ٪ من قيمة الصادرات للصناعات الاسرائيلية منخفضة التكنولوجيا والتي تشمل صناعات : المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والجلود والورق والمنتجات الورقية والأثاث .

- ويتضح الفارق التكنولوجي وفارق القيمة أيضا مع استعراض قيمة أبرز السلع التصديرية المصرية خلال عام ٢٠٠٨ والتي بلغت ٦٨٣ مليون دولار لمنتجات الحديد والصلب المسطحه . و ٥٨٤ مليون دولار للأسمدة و ٣٦٠ مليون لمنتجات الألبان و ٣٩٥ مليون دولار للبروبان المسيل و ٣٧٧ مليون للبرتقال للطازج و ٣٠٠ مليون دولار للفواكه الطازجه . و ٢٩٤ مليون دولار للبلطاط والسيراميك و ٢٥٩ مليون دولار للأثاث . و ٢٠٥ مليون لصادرات الصابون ومحضرات التنظيف .

و ١٩١ مليون دولار للقطن الخام و ١٦٨ مليون دولار للسجاد والكليم و ١٦٠ مليون دولار للأرز ونفس الرقم للبطاطس . و ١١٨ مليون دولار لصادرات الخضر المجمدة والمبردة و ١١٢ مليون دولار للبقول الجافه و ٩٦ مليون دولار لصادرات البصل الطازج و ٧٤ مليون دولار لمستحضرات العطور والتجميل و ٣٤ مليون دولار لصادرات الأقمشة القطنيه و ١٩ مليون دولار للصادرات المصرية من الكتب والصحف .

وبالمقارنة ببعض الصادرات السلعية الاسرائيلية فقد صدرت اسرائيل خلال عام ٢٠٠٨ منتجات صيدلانية قيمتها ٩٩٦ مليار دولار مقابل ١٦٨٣ مليون دولار فقط قيمة الصادرات المصرية من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية بنفس العام . كما صدرت اسرائيل أجهزة للمراقبة والاشراف قيمتها ٤٤ مليار دولار . ومعدات اتصالات الكترونيه قيمتها ٣٦ مليار دولار . ومنتجات بلاستيكية بقيمة

٢١ مليار دولار وطائرات بنحو ١٦ مليار دولار ومكونات الكترونيه قيمتها ١٥ مليار دولار .

كما بلغت قيمة صادرات اسرائيل من الملابس والمنسوجات ١٠٣٨ مليار دولار مقابل ٧٧٨ مليون دولار لصادرات الملابس الجاهزة المصرية إلى جانب ٢٧٤ مليون دولار لأصناف جاهزه من مواد نسيجية .

وبمقارنة قيمة الصادرات المصرية إلى أبرز الدول الكبرى بقيمة الصادرات الاسرائيلية إلى نفس الدول بعام ٢٠٠٨ . يتضح الفارق الكبير في قيمة تلك الصادرات . حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ١٣ مليار دولار مقابل ٢٠ مليار دولار قيمة صادرات اسرائيله لأمریکا . وإلى اليابان بلغت الصادرات المصرية ٨٦٥ مليون دولار وبلغت الصادرات الاسرائيلية لليابان ٨٨٣ مليون دولار . وإلى الصين بلغت قيمة الصادرات المصرية ٣٣٩ مليون دولار والصادرات الاسرائيلية للصين ١٣ مليار دولار . وإلى ألمانيا بلغت قيمة الصادرات المصرية ٤٣٩ مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيلية لألمانيا ١٩٥ مليار دولار .

وإلى فرنسا بلغت قيمة الصادرات المصرية ٧٧٨ مليون دولار والصادرات الاسرائيلية لفرنسا ١٣ مليار دولار . وإلى إنجلترا بلغت قيمة الصادرات المصرية ٩٢٠ مليون دولار والصادرات الاسرائيلية لانجلترا ١٩ مليار دولار . وإلى بلجيكا بلغت قيمة الصادرات المصرية ٤٩٢ مليون دولار والصادرات الاسرائيلية لبلجيكا ٤٦ مليار دولار . وإلى تركيا بلغت قيمة الصادرات المصرية ٧٧٣ مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيلية لتركيا ١٦ مليار دولار . وإلى كوريا الجنوبيه بلغت قيمة الصادرات المصرية ٦٢٥ مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيلية لكوريا الجنوبيه ٨١٨ مليون دولار .

- بلغت قيمة الواردات المصرية السلعية حسب بيانات البنك المركزى المصرى خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٥٦٦ مليار دولار بنمو ٢٥٪ عن عام ٢٠٠٧. أما قيمة الواردات حسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فقد بلغت بنفس العام ٥٢٢ مليار دولار بنمو ٨٩٪ عن العام الأسبق. وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام ٤٩٧٪ حسب بيانات جهاز الاحصاء.

وكانت أبرز سلع الواردات من حيث القيمة القمح بنحو ٢ مليار دولار. و١٥ مليار دولار للنحاس ومصنوعاته و٩٦١ مليون دولار للذره. و٩٢٠ مليون دولار للذهب الخام و٦٠٨ مليون دولار للحوم و٥١٢ مليون دولار لفول الصويا و٤٧٠ مليون دولار للسكر الخام. و٣٧٠ مليون دولار للأسمك و٢٨٨ مليون دولار لورق الصحف والطباعة و٢٢٧ مليون دولار للشاي.

ومع طول فترة العجز التجارى السلعى المصرى والتى تمتد بلا انقطاع لأكثر من خمسين عاما. نظر عدد من خبراء الاقتصاد إلى الواردات المصرية كفرصة لتعظيم الانتاج المحلى من خلال وجود سوق محلى مضمون. خاصة للسلع التى يمكن انتاجها محليا. وخلال السنوات الماضيه ظهرت أكثر من دعوه لخصر الواردات وبحث إمكانية التصنيع المحلى لما يمكن انتاجه منها. إلا أن تلك الدعوات التى تبنتها الغرف التجاريه والصناعيه لم تتخذ شكلا عمليا مستمرا. حيث كانت تتصاعد فى أوقات ارتفاع سعر الصرف وصعوبة تدبير مبالغ الاستيراد. أما بعد زيادة احتياطات العملات الأجنبيه واستقرار سعر الصرف فقد تلاشت تلك الدعوات. رغم تضخم حجم الواردات السلعية عاما بعد عام.

الى جانب كون عملية الاستيراد أكثر يسرا وربحا من عملية الانتاج التى ترتبط بمشاكل العماله والتمويل والتسويق. وجهات الجباية التى تحاصرهما والاجراءات

البيروقراطية التي تكبلها . كما أن انخفاض الأسعار العالمية في ظل تداعيات الأزمة المالية قد ترتب عليه تراجع اقبال المزارعين المصريين على زراعة القطن ومحاصيل أخرى . مع عدم وجود رؤية استراتيجية لتعظيم الانتاج المحلى مما يزيد من فرص تحكم السوق العالمى فى الأسعار المحلية .

ويشير التوزيع النسبى للواردات المصرية خلال عام ٢٠٠٨ حسب درجة الاستخدام إلى استحواز الوقود على نسبة ٧٧٪ من الإجمالى . والمواد الخام على ١٢٢٪ والسلع الوسيطة على ٤٧٪ والسلع الاستثمارية على ١٥٥٪ والسلع الاستهلاكية المعمره على ٤٣٪ والسلع الاستهلاكية غير المعمره على ١٣٪ من اجمالى قيمة الواردات السلعية .

وتتضمن الواردات من المواد الخام القمح والذره وفول الصويا والسمسم والرخام والجراتيت وخامات الحديد وخامات الألومنيوم . وهى سلع يمكن انتاجها محليا كما يمكن تقليل حجم استيرادها . ونفس الأمر للسلع الوسيطة المستورده مثل : الزيوت الحيوانيه واللدائن بأشكالها الأوليه والسكر الخام والأسمت والخيوط والزجاج والمواسير الحديدية وأسلاك الكهرباء .

وكذلك للسلع الاستهلاكية المعمره مثل : الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفزيون والأثاث . أيضا السلع الاستهلاكية غير المعمره . حيث تضم قائمة السلع المستورده : اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والعدس والتفاح والدقيق والسكر المكرر والأبقار والجواميس الحيه والصابون ومستحضرات التجميل والكسب والأحذية والفول والزيوت المكرره .

وتكاد تكون السلع الاستثمارية هى النوعية الوحيدة التى يتعبر استيرادها إضافة . حيث انها تعنى استيراد معدات مصانع . منها آلات للنسيج ومحركات ومولدات

كهربائية وأجهزة اتصالات وأجهزة طبية . إلا أن نسبتها من اجمالي الواردات ١٥٥ ٪ فقط . وحتى هذه النوعية يمكن زيادة المكون المصرى بها . وكان هناك مشروعا لتعميق التصنيع المحلى تبناه مركز معلومات مجلس الوزراء لكنه لم يكتمل .

جانب آخر من الاستفادة يمكن أن تحققه الواردات وهو تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية . حيث يمكن الربط بين جهات الواردات وبين قدوم استثمارات مباشرة من تلك البلدان أو الحصول على معونات سواء فنية أو مالية . كذلك قدوم سياحه من تلك البلدان . بل الحصول على تأييد سياسى للمواقف الدوليه للدوله المستورده بالضغط من خلال توجيه الواردات فى عالم تحكمه المصالح التجاريه . حيث يمكن التأثير على جماعات الضغط فى تلك البلدان من خلال ورقة الواردات فى ظل النفوذ الذى تملكه النقابات العماليه بها . فالاستيراد من بلد ما يعنى استمرار تشغيل العماله بتلك البلدان . ووقف الاستيراد منها يعنى فقدان فرص العمل تلك هناك . خاصة مع تركيز تلك الواردات فى قطاعات معينه .

وكانت أبرز الدول التى استوردت منها مصر خلال عام ٢٠٠٨ الولايات المتحدة بنحو ٥٦ مليار دولار . تليها الصين بنحو ٤٤ مليار دولار ثم ألمانيا ٣٢ مليار دولار والسعوديه ٣ مليار دولار . وإيطاليا ٣ مليار دولار ثم روسيا ٢٢ مليار دولار وأوكرانيا ٢ مليار دولار واليابان ١٨ مليار دولار والهند ١٧ مليار دولار والكويت ١٦ مليار دولار . وتضم قائمة الدول العشر التاليه : البرازيل وانجلترا وفرنسا وتركيا وكوريا الجنوبيه والأرجنتين والامارات وسويسرا وبلجيكا وهولندا بالمركز العشرين .

ويعزز من امكانية الاستفادة من الواردات . أن الأرقام الحقيقة للواردات أعلى من الأرقام المنشورة . نتيجة قيام كثير من المستوردين بخفض قيمة السلع بالفواتير سعيا نحو دفع جمارك أقل . ويؤكد ذلك زيادة الأرقام فيما يخص الواردات من

جانب الدول الموردة عما تذكره البيانات المصرية لها . ففي عام ٢٠٠٨ ذكرت البيانات المصرية أن قيمة الواردات من أمريكا بلغت ٥٦ مليار دولار بينما ذكرت البيانات الأمريكية أن الرقم ٦ مليار دولار .

وأمثلة عديده لذلك في أرقام واردات مصر عام ٢٠٠٧ . فرقم قيمة الواردات المصرية من أمريكا حسب الجانب المصرى بلغ ٢٦ مليار دولار وحسب الجانب الأمريكى بلغ ٥٣ مليار دولار . وبلغت قيمة الواردات المصرية من الصين ١٧ مليار دولار وكانت القيمة حسب بيانات الصين ٤٤ مليار دولار . وقيمة الواردات المصرية السلعية من اليابان بلغت ١٣ مليار دولار حسب البيانات المصرية بينما بلغت ١٩ مليار دولار حسب البيانات اليابانية . وقيمة الواردات المصرية من روسيا بلغت ٥٢٧ مليون دولار حسب البيانات المصرية بينما بلغت ١٤ مليار دولار حسب البيانات الروسية لعام ٢٠٠٧ .

الموازنة الحكوميه المصرية - مليون جنيه مصرى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٨٧٢٢٩	١٨٠٢١٥	١٥١٢٦٦	١١٠٨٦٤	١٠١٨٨١	٨٩١٤٦	٧٨٣١٨	إجمالى الإيرادات والمنح
١٢٠٨٢٤	١١٤٣٢٦	٩٧٧٧٩	٧٥٧٥٩	٦٧١٤٧	٥٥٧٣٦	٥٠٨٠١	إيرادات ضريبية
٦٣٢٤٩	٦٢٠٠٣	٥١١٠٨	٣٢٢٥٢	٢٩٦٨٣	٣٠١٢٠	٢٣٢٥٢	إيرادات غير ضريبية
٣١٦٦	٣٨٨٦	٢٣٧٩	٢٨٥٣	٥٠٥١	٣٢٩٠	٤٢٦٥	المنح
٢٤٤٠٦١	٢٢٢٠٣٠	٢٠٧٨١١	١٦١٦١١	١٢٨٣٢٤	١١١٩١٣	١٠١١٥٣	إجمالى الإنفاق وصافى الاقتراض
٦٠٣٤٤	٥٢١٥٣	٤٦٧١٩	٤١٥٤٦	٣٥٩٥٠	٣١٥٤٩	٢٨٢٣٨	الأجور
٥٦٨٢٢-	٤١٨١٥-	٥٦٥٤٥-	٥٠٧٤٧-	٢٦٤٤٣-	٢٢٧٦٧-	٢٢٨٣٥-	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار يعادل ٤٤ جنيه مصرى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٦٧ جنيه .

- تعاني الموازنة المصرية من عجز مستمر نتيجة ارتفاع تكلفة أجور موظفى الجهاز الحكومى البالغ عدده نحو ٦ مليون شخص . إلى جانب أقساط وفوائد الدين العام المحلى والخارجى . ونفقات دعم السلع الغذائية ودعم المشتقات البترولية . إلى جانب نفقات الدفاع والأمن الداخلى مما أثر على حجم الاستثمارات الحكوميه . وتسعى الحكومه المصريه لتعويض قلة الاستثمارات الحكوميه من خلال الشراكه مع القطاع الخاص لاقامة مشروعات البنيه التحتيه من منشآت تعليميه وطرق ومدارس ومحطات للطاقة .

وفي الموازنة المصرية للعام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ استحوزت فوائد وأقساط الدين الحكومى الداخلى والخارجى على نسبة ٢٧٧٪ من إجمالى الإنفاق . ونالت الأجرور نسبة ٢٤٧٪ والدعم والمزايا الاجتماعيه ٢٠٧٪ . ليصل نصيب البنود الثلاثه ٧٣١٪ من إجمالى الإنفاق . ومن هنا قل نصيب باقى بنود الإنفاق حيث نالت الاستثمارات ١٠٣٪ من الإجمالى . وشراء السلع والخدمات من أدوية وكتب ووقود ومستلزمات وعمليات الصيانه نسبة ٧٧٪ . إلى جانب ١٪ للمساهمات فى الهيئات الاقتصادية الخاسره . لتبقى نسبة ٨٨٪ للاحتياطيات والمصرفيات الأخرى .

وهكذا فان البند الأكبر بالموازنة المصرية كان لفوائد وأقساط للديون بنحو ٩٨٢ مليار جنيه . بينما الاستثمارات التى تتجه للمدارس والمستشفيات والطرق والكبارى والمرافق كان نصيبها ٣٦٥ مليار جنيه فقط . كما كان نصيب دعم السلع التموينيه ١٣ مليار و ٨٤١ مليون جنيه . وذلك للخبز والزيت والسكر والأرز والشاى .

وتضمنت نوعيات الدعم توجيه ٣٧٠٠ مليار جنيه لدعم الصادرات أى دعم المستهلك الأجنبى . فبدلاً من بيع القمح المصرى بعشرة دولارات مثلاً فإنه يتم

بيعه بشمانيه دولارات على أن تتحمل الموازنة الفرق . بينما خصصت الموازنة لدعم تنمية منطقة صعيد مصر الأكثر فقرا والأكثر بطالة مائتي مليون جنيه فقط . ونفس الأمر حين بلغ مخصص دعم القمح المستورد ٦٣٦٨ مليار جنيه . بينما قيمة دعم القمح المحلي ٢٩٩٣ مليار جنيه .

مما يعنى دعم الموازنة المستهلك الأجنبي والفلاح الأجنبي ومنتجى الزيوت والسكر والذره الشاميه والشاى الأجنب . وكذلك دعم الأطباء والمستشفيات الأجنبيه من خلال دعم العلاج بالخارج . بينما خلت الموازنة الجديده من أى دعم للكهرباء والذي كانت تستفيد منه الشرائح الدنيا بالاستهلاك بالسنوات السابقه .

وتكشف بيانات الإيرادات المتوقعه للموازنة عن استمرار الإخفاق فى استيلاء حق المجتمع فى ضريبة الدخل من كبار الممولين . حيث اقتصرت إيرادات الضرائب من الأنشطة المهنیه المختلفه لأعضاء أكثر من ٢٠ نقابة مهنیه . منها الأطباء والمحاسبين والمحامين والصيادله على ٣٠٩ مليون جنيه فقط . فيما كان نصيب ضريبة مرتبات موظفى الحكومه ٧٩٥١ مليار جنيه . ونفس الأمر بالنسبة لضريبة العقارات البالغه ٦٣٤ مليون جنيه رغم تعدد مناطق الشاليهات الخاصه بالمناطق السياحيه فى الساحل الشمالى وأبو سلطان بالاسماعيليه والعين السخنه وغيرها .

كما تظل الهيئات الاقتصادية تمثل نزيفا للانفاق الحكومى حيث قدرت الحكومه الفوائض التى ستحصل عليها من الهيئات الاقتصادية والبالغ عددها خمسين هيئة بنحو ٢٥٦ مليار جنيه معظمها من هيئتى البترول وقناة السويس . إلا أنه على الجانب الآخر فقد بلغت قيمة الدعم المخصص للهيئات الاقتصادية ٥٢٥ مليار جنيه . إلى جانب مساهمة الخزانه العامه بنحو ١٩ مليار جنيه بالهيئات الاقتصادية أبرزها هيئة السكه الحديد واتحاد الاذاعه والتلفزيون . حيث كشفت بيانات الموازنة

أن العجز الجارى المتوقع لاتحاد الاذاعة التليفزيون بلغ ١٤١٣ مليار جنيه. وهو العجز الذى فاق المليار جنيه كل عام خلال الفترة من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

- وتظل المشكلة الأكبر للموازنة المصرية هى حجم العجز الكبير الذى بلغ ١٢٨٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ . وهو عجز غير مسبوق يمثل نسبة ١٠٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وذلك كفرق بين اجمالى الانفاق العام البالغ ٣٥٤٦ مليار جنيه والايادات المتوقعة البالغه ٢٢٧٨ مليار جنيه .

ولقد درجت وزارة المالية المصرية لتهوين الأثر السلبى لعجز الموازنه على خصم قيمة أقساط الديون البالغه ٢٧٢ مليار جنيه من قيمة العجز . على اعتبار أنها سوف تسدد تلك المبالغ . ومن هنا تعلن أن العجز الأولى بالموازنه يبلغ ٩٤٢ مليار جنيه . وأن قيمة العجز الفعلى يبلغ ٩٤٩ مليار جنيه . وأن نسبة العجز بالموازنه للناتج المحلى الإجمالى ٨٥٪ . رغم أن حجم العجز الحقيقى يظهر بالموازنة فى رقم حجم الاقتراض الحكومى الجديد .

ولأن الجانب الأكبر من العجز يتم تمويله محليا حيث ستقتصر قيمة التمويل الخارجى للعجز على ٣٥ مليار جنيه . فان الحكومة تتجه لاقتراض ١٢٣٣ مليار جنيه من البنوك ومن خلال اصدار سندات وأذون خزانه . وهنا ستزاحم الحكومه . القطاع الخاص بما لديه من مخاطر بالسداد فى الحصول على التمويل من البنوك . ومن الطبيعى أن تفضل البنوك إقراض الحكومه عديم المخاطر على حساب التنمية المحلية .

وفى نهاية عام ٢٠٠٨ بلغ الدين الحكومى ٥٣٩ مليار جنيه . كما بلغ الدين الخارجى بنفس التوقيت ٣٢١ مليار دولار أى حوالى ١٨٠٢ مليار جنيه . بما

يعنى استمرار الحكومه فى زيادة الدين العام . وبها يعنى زيادة مكون فوائد وأقساط الدين بموازانات الأعوام المقبله . وبها يعنى على الجانب الآخر قلة الإعتمادات المخصصة للاستثمارات ولتحسين مستوى الخدمات العامة .

■ موقف الطاقة فى مصر :

أشار التقرير السنوى لشركة بريتش بتروليم البريطانیه عن الطاقة بالعالم لعام ٢٠٠٨ . إلى بلوغ عمر الاحتياطى المصرى من البترول الخام عام ٢٠٠٨ نحو ١٦ر٤ عام . وذلك حسب انتاج عام ٢٠٠٨ البالغ ٧٢٢ ألف برميل يومى والاحتياطى البالغ ٤٣ مليار برميل . ويمثل الاحتياطى المصرى نسبة ثلاثة بالألف من الاحتياطى البترولى العالمى . مع احتلال مصر المركز السابع والعشرين بين دول العالم من حيث حجم الاحتياطى .

ويمكن أن يقل عمر الاحتياطى المصرى عن ذلك فى حالة زيادة الكميات المنتجة خلال السنوات المقبله مع عدم حدوث إضافة احتياطيات جديده من الاكتشافات الجديده . كما يمكن على الجانب الآخر أن يزيد عمر الاحتياطى البترولى المصرى فى حالة إضافة اكتشافات جديده بكميات تزيد عن حجم الانتاج السنوى خلال السنوات المقبله .

وأشار نفس التقرير إلى بلوغ عمر الاحتياطى البترولى ١٣٠ عاما بالعراق ومائة عام بالكويت و٩٠ عاما بالامارات و٦٧ عاما بالسعوديه و٥٤ عاما بقطر و٢١ عاما بسلطنة عمان . بما يعنى زيادة احتمالات الاتجاه المصرى لاستيراد للبترول من تلك الدول مستقبلا .

وحسب التقرير السنوى لمنظمة الأوبك عن عام ٢٠٠٨ فقد بلغ استهلاك مصر من البترول ٦٥٥ ألف برميل يومى . فى حين بلغ الانتاج اليومى المصرى من الخام

٥١٧ ألف برميل يومى . وهو ما دفع مصر إلى استيراد ٦٩ ألف برميل يومى من المنتجات البترولية . وعلى الجانب الآخر فقد قامت مصر بتصدير ٤٥ ألف برميل يومى من البترول الخام . إلى جانب تصدير ٦٧ ألف برميل يومى من المنتجات البترولية . ليصل اجمالى تصدير البترول من الخام والمشتقات ١١٢ ألف برميل يومى .

وحسب أوبك فقد بلغ الانتاج الخام المصرى ٥١٦ر٨ ألف برميل يومى بعام ٢٠٠٨ . مقابل ٥١٦ر٤ ألف برميل خلال العام السابق بنمو ١ ٪ . وهو ما يعد تطورا إيجابيا حيث شهد انتاج الخام المصرى تراجعا فى كمياته خلال سنوات عديدة . حين كان الانتاج المصرى البترولى ٨٥٧ ألف برميل يومى عام ١٩٩٨ ثم اتجه الانتاج للتراجع لمدة سبع سنوات متواصلة . ليرتفع الانتاج بعدها بشكل محدود لكنه مازال أقل كثيرا مما كان عليه قبل عشر سنوات . ويعود ذلك إلى صغر حجم الاكتشافات البترولية الجديدة . ويمثل الخام المصرى نسبة تسعة بالألف من انتاج الخام العالمى . وتحتل مصر المركز السابع والعشرين عالميا فى انتاج البترول الخام .

وحسب أوبك فقد بلغ الاستهلاك البترولى المصرى ٦٥٥ ألف برميل يومى عام ٢٠٠٨ مقابل ٦٣٥ ألف برميل بالعام السابق . حيث تصاعدت كمية الاستهلاك البترولى المصرى من عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨ بلا انقطاع . إلا أن بيانات شركة بريتش بتروليم البريطانىة ترفع الاستهلاك المصرى فى عام ٢٠٠٨ إلى ٦٩٣ ألف برميل يومى مقابل ٦٥٠ ألف بالعام السابق . وتحتل مصر المركز الخامس والعشرين بالاستهلاك العالمى بنسبة ثمانية بالألف من الاستهلاك العالمى .

وتبلغ طاقة التكرير المصرية عام ٢٠٠٨ نحو ٧٢٦ ألف برميل يومى بلا تغير منذ عدة سنوات . بلغت مخرجات التكرير المصرية خلال عام ٢٠٠٨ حسب أوبك ٥٥٨ر٨ ألف برميل يومى بنمو ٩ ٪ عن العام السابق . إلا أن الانتاج المكرر الذى

زاد في عام ٢٠٠٨ عن ٢٠٠٧ كان أقل مما كان عليه عام ٢٠٠٥ حين بلغ ٥٦٢ ألف برميل يومى . وفي نفس الوقت فان الانتاج المكرر كان أقل من طاقة التكرير المتاحة خلال السنوات الماضية . حيث بلغت نسبة الانتاج المكرر إلى طاقة التكرير المتاحة ٧٧٪ خلال عام ٢٠٠٨ .

وفيا يخص التصدير المصرى للبترول فقد احتلت مصر المركز الثالث والخمسين عالميا بين الدول المصدرة للبترول . حيث بلغت كميات صادرات البترول الخام ٤٥ ألف برميل يومى مقابل ٤٤ ألف بالعام السابق بنمو ٢٪ . إلا أن الصادرات المرتفعة من الخام في عام ٢٠٠٨ كانت أقل مما كانت عليه بالسنوات الماضية . حيث زادت عن ٥٦ ألف برميل يومى طوال السنوات السبع قبل عام ٢٠٠٧ .

وبالنسبة للصادرات المصرية من المشتقات البترولية فقد بلغت ٦٧ ألف برميل يومى بعام ٢٠٠٨ بنمو ٤٪ عن العام السابق . ورغم زيادة الصادرات من المكررات إلا أنها كانت أقل كثيرا مما كانت عليه قبل سنوات . حين بلغت صادرات المشتقات أكثر من ٩٢ ألف برميل يومى في عام ٢٠٠٢ ثم تناقصت خلال السنوات التالية .

وعلى الجانب الآخر فقد استوردت مصر ٦٨٨ ألف برميل يومى مشتقات عام ٢٠٠٨ مقابل ٦٧٨ ألف برميل بالعام السابق بنمو ١٥٪ . وكانت كميات الاستيراد المصرى للمشتقات قد تصاعدت من ٥٢ ألف برميل عام ٢٠٠٢ حتى بلغت ٨٢ ألف في عام ٢٠٠٦ ثم عادت إلى التراجع بعد ذلك . . وإلى جانب استيراد المشتقات فهناك واردات مصرية لخام البترول حيث ذكرت بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام ٢٠٠٧ إلى استيراد مصر ١٤٠ ألف برميل يومى منها ٦٨ ألف مشتقات والباقي خام .

وبلغ متوسط سعر الخام المصرى - مزيج السويس - خلال عام ٢٠٠٨ نحو ٩١٫٧ دولار للبرميل مقابل ٦٦٫٨ دولار للبرميل بالعام السابق . ليحقق البترول المصرى أعلى سعر وصل اليه خلال السنوات العشر الأخيرة . وكان متوسط السعر قد بدأ بنحو ٨٦٫٤ دولار للبرميل فى يناير من عام ٢٠٠٨ . واستمر فى الصعود خلال الشهور التالية حتى بلغ أقصاه فى يوليو ٢٠٠٨ حين بلغ ١٢٦٫٧ دولار . ثم اتجه للهبوط السعري خلال الشهور التالية حتى بلغ أدناه فى ديسمبر ٢٠٠٨ حين بلغ ٣٦٫٧ دولار .

إلا أنه فى ضوء كميات تصدير الخام البترولى البالغ متوسطها ٤٥ ألف برميل يومى . وفى ضوء متوسط سعري للعام أقل من ٩٢ دولار . فان حصيلة صادرات الخام تدور حول ١٫٥ مليار دولار . بينما تصل حصيلة صادرات البترول الخام بعام ٢٠٠٨ حسب بيانات البنك المركزى المصرى إلى ٤٫٥ مليار دولار . وهو ما يكشف النقاب عن احتساب صادرات الشريك الأجنبى فى مصر ضمن الصادرات المصرية . على اعتبار أنها صادرات تمت من مصر رغم أن حصيلة تلك الصادرات الخاصة بالشريك الأجنبى لا تحصل عليها مصر .

وحتى مع أرقام البنك المركزى المصرى التى تجمع الطرفين معا المصرى والأجنبى . فقد ذكرت بيانات البنك المركزى أن حصيلة صادرات البترول الخام بعام ٢٠٠٨ بلغت ٤٫٦٤ مليار دولار . مقابل ٤٫٢٤١ مليار دولار لقيمة واردات البترول الخام لمصر بفائض تجارى بلغ ٢٢٣٫٥ مليون دولار فقط أى أقل من ربع المليار دولار .

وتقوم دول مثل السودان واليمن عند نشر بنكها المركزى بيانات صادراتها البترولية . بذكر نسبة حصة الشريك الأجنبى من تلك الصادرات البترولية وهو ما

لا يفعله البنك المركزى المصرى .

وأشارت ادارة معلومات الطاقة الأمريكـيه إلى بلوغ الانتاج المصرى من البترول بعام ٢٠٠٨ نحو ٦٣١ ألف برميل يومى . بينما بلغ الاستهلاك خلال نفس العام ٦٩٧ ألف برميل يومى . ليصل صافى الواردات والصادرات إلى سالب ٦٦ ألف برميل يومى . مقابل صافى سلبى بلغ ١٥ ألف برميل يومى فى عام ٢٠٠٧ . بعد أن ظل الفرق الصافى بين الإنتاج والاستهلاك إيجابيا لسنوات طويلة .

ففى عام ١٩٩٩ كان الفرق بين الإنتاج المصرى البترولى والاستهلاك المحلى البترولى ٣٠٩ ألف برميل يومى . وظل هذا الفرق الموجب يتراجع فى حجمه حتى بلغ ٢٣ ألف برميل عام ٢٠٠٦ وهو العام الأخير لحدوث فائض بترولى إيجابى . وجاء تراجع الفائض لسببين أولهما تراجع الانتاج والثانى تزايد الاستهلاك .

حيث انخفض الانتاج البترولى المصرى من ٩٧٣ ألف برميل يومى عام ١٩٩٩ إلى ٦٣١ ألف برميل بعام ٢٠٠٨ . وفى نفس الوقت زاد الاستهلاك البترولى المصرى من ٥٤٥ ألف برميل يومى عام ٢٠٠١ إلى ٦٩٧ ألف برميل يومى بعام ٢٠٠٨ .

وتستورد مصر خام البترول والمنتجات البترولية خاصة السولار والبوتوجار منذ سنوات . إلا أن كميات التصدير من الخام والمنتجات مثل وقود النفايات والبروبان والمازوت والفحم والبولى ايثيلين والشموع والالكيل بنزين . كانت تفوق الكميات المستورده حتى عام ٢٠٠٧ حين أصبحت الكميات المستورده أكبر من الكميات المصدرة .

وكانت بيانات البنك المركزى المصرى قد أشارت إلى بلوغ قيمة الصادرات البترولية من الخام والمشتقات خلال عام ٢٠٠٨ نحو ١٤ر٤ مليار دولار . مقابل

٩٥ مليار لقيمة الواردات البترولية بنفس العام بفائض قيمته ٤٩ مليار دولار .
إلا أن تلك البيانات الصادرة عن البنك المركزى المصرى تجمع ما بين صادرات
الشركات المصرية وصادرات الشريك الأجنبى معا .

- ويشير التوزيع النسبى للموارد الرئيسية للطاقة فى مصر إلى الاعتماد بنسبة
٤٩٪ على البترول كمورد للطاقة . يليه الغاز الطبيعى بنسبة ٤٥ ٪ والكتلة الحيوية
والفضلات بنسبة ٢ ٪ . والطاقة المتجددة خاصة الطاقة المائية بنسبة ٢ ٪ والفحم
بنسبة ١٥ ٪ . وفى ضوء تحول مصر إلى مستورد صاف للبترول والذى يقدر عمر
احتياطيه بنحو ١٦ عاما فقط . فان البديل المتاح لتغطية الاحتياجات المحلية من
الطاقة يتمثل فى الغاز الطبيعى والذى تكفى احتياطياته المصرية ٣٧ عاما .

وحسب بيانات منظمة الأوبك فقد بلغ الانتاج المصرى المسوق من الغاز
الطبيعى بعام ٢٠٠٨ نحو ٤٨٣ مليار متر مكعب سنوى . توجه معظمها
للاستهلاك المحلى لتصل كميات التصدير إلى ١٦٩٣ مليار متر مكعب . وبلغ
حجم الاحتياطى من الغاز الطبيعى ٢١٧ تريليون متر مكعب . وهو الاحتياطى
الذى يغطى انتاج ٣٦ عاما حسب تقديرات شركة بريتش بتروليم البريطانية
للانتاج والذى قدرته بنحو ٥٨٩ مليار متر مكعب . وبالطبع فان عمر الاحتياطى
من الغاز محكوم بمدى التوسع فى الانتاج والذى يمكن أن يخفض من عمر
الاحتياطى فى حالة عدم ظهور اكتشافات جديدة تزيد من حجم الاحتياطى .

وكانت بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام ٢٠٠٧ قد أشارت إلى
بلوغ الانتاج المصرى من الغاز الطبيعى ٤٧٥ مليار متر لتحتل المركز الثامن عشر
عالميا فى الانتاج بين الدول المنتجة للغاز . وبلغ الاستهلاك المحلى من الغاز
الطبيعى ٣١٨ مليار متر لتحتل المركز الرابع والعشرين عالميا بين الدول

المستهلكه للغاز . لتصل الصادرات من الغاز الطبيعي إلى ١٥٧ مليار متر لتحتل مصر المركز الرابع عشر عالميا بين الدول المصدرة للغاز . وبلغ الاحتياطي ١٦٥٦ تريليون متر لتحتل مصر المركز الثامن عشر عالميا بين دول العالم حسب حجم احتياطي الغاز الطبيعي .

وتصدر مصر الغاز الطبيعي بالأنابيب إلى الأردن وسوريا واسرائيل كما تصدره مسالا بالناقلات إلى ١٤ دولة أخرى . وفي عام ٢٠٠٨ وحسب شركة بتريتش بتروليم البريطانية بلغ حجم الكميات المصدرة بالأنابيب من مصر ٢٨٦ مليار متر مكعب منها ٢٧٢ مليار للأردن . أما كميات التصدير للغاز المسال بالناقلات فبلغت ١٤٠٦ مليار متر . منها ٤٩١ مليار متر لأسبانيا و ٢٢١ مليار متر مكعب لليابان و ٢١٣ مليار متر لكوريا الجنوبية . و ١٥٦ مليار متر لأمريكا و ١١٢ مليار متر للمكسيك و ١٠٦ مليار متر لفرنسا و ٢٦٠ مليون متر للهند و ٢٥٠ مليون متر للصين و ١٦٠ مليون متر مكعب لليونان و ٨٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لكل من الأرجنتين وبلجيكا وتركيا وبريطانيا وتايوان .

وتسعى مصر للمشاركة في اتفاق خط غاز نابكو الذي ينقل غاز دول بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا . كما أجرت مباحثات مع تركيا وبلغاريا ولبنان لمد خط أنابيب الغاز المتجه من مصر إلى الأردن إليها . وهو ما طرح قضية تصدير الغاز من جانب الخبراء الذين يرى بعضهم عدم تصديره . حيث إزدادت الحاجة إليه في ضوء تحول مصر إلى دولة مستورده صافية للبتروول . وحاجة المنشآت الصناعية المصرية إليه إلى جانب استهلاك محطات توليد الكهرباء والمساكن والسيارات له . وكذلك الحاجة للغاز الطبيعي كمادة خام لصناعة العديد من منتجات البتروكيمياويات .

■ موقع مصر من الاقتصاد الدولي :

بمعيار الناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار الصرف احتلت مصر المركز الخمسين عالميا بعام ٢٠٠٨ بنحو ١٦٣ مليار دولار . والرابعة عربيا بعد السعودية والتي جاءت بالمركز الثالث والعشرين دوليا بناتج ٤٦٨ مليار دولار . والجزائر التي شغلت المركز الخامس والأربعين دوليا بناتج ١٧٤ مليار دولار . والامارات التي جاءت بالمركز التاسع والأربعين دوليا بناتج ١٦٣٣ مليار دولار .

وجاء المركز المصري المتأخر بالناتج رغم أنه حسب مقياس السكان فقد احتلت مصر المركز السابع عشر دوليا والمركز الأول عربيا في عدد السكان . وجاءت مصر بالمركز ٢١ دوليا حسب معيار قوة العمل أى السكان في سن العمل مابين ١٥ إلى ٦٥ عاما . والمركز الأول عربيا في قوة العمل .

وحسب المساحة الجغرافية احتلت مصر المركز الثلاثين دوليا . وعلى المستوى العربى احتلت المركز السادس بالمساحة بعد السودان التي شغلت المركز العاشر بالمساحة عالميا . وبعد الجزائر صاحبة المركز الحادى عشر دوليا . والسعودية التي شغلت المركز الرابع عشر دوليا وليبيا التي احتلت المركز السابع عشر دوليا . وموريتانيا التي احتلت المركز التاسع والعشرين دوليا من حيث المساحة الجغرافية .

وفيما يخص مركز مصر بالتجارة الدولية بعام ٢٠٠٨ . فقد احتلت مصر المركز الرابع والستين بالصادرات السلعية . واحتلت مصر المركز التاسع بين العرب بالصادرات السلعية بسبب صادرات الدول العربية البترولية . ومن حيث الواردات السلعية جاءت مصر بالمركز الثامن والأربعين دوليا والثالثة عربيا بعد الامارات والسعودية .

ورغم شغل مصر المركز الرابع والستين بالصادرات الدولية فإن ذلك يعد مقياسا متخلفا . فقد أصبح الأهم هو مقياس تنافسية الصادرات . وبمؤشر كفاءة التجاره عالميا عام ٢٠٠٦ في المنتجات الغذائية كان ترتيب مصر رقم ٨٣ دوليا . وسبقته دول عربية بالمؤشرات السلعية لكفاءة التجاره . ففي مؤشر المنتجات الزراعيه سبقته سوريا والمغرب . وبمؤشر الأغذية المصنعه سبقته المغرب وسوريا وتونس والسعوديه . وبمؤشر المنسوجات والغزل تقدمت عليها سوريا . وبمؤشر المنتجات الجلديه تقدمت عليها تونس وسوريا . وبمؤشر الالكترونيات سبقته تونس والمغرب . وبمؤشر الملابس الجاهزه تقدمت عليها تونس والمغرب وتونس وسوريا والأردن .

ونظرا لما تتمتع به مصر من موقع ومناخ وآثار وشواطئ فقد احتلت المركز الخامس والثلاثين في الصادرات الخدميه بقيمة ٢٥ مليار دولار . والمركز الحادى والعشرين عالميا بعدد السياح البالغ ١٢ مليون سائح .

ومع وجود آلاف المصريين العاملين بدول الخليج العربى ودول أوروبا وأمريكا والذين يرسلون لأسرهم تحويلات مالية دوريه . جاءت مصر بالمركز التاسع عالميا بقيمة التحويلات البالغه ٨ر٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . ووردت لمصر استثمارات أجنبية مباشرة فى عام ٢٠٠٨ بلغت ٩ر٥ مليار دولار . لتحتل المركز السابع والثلاثين دوليا والثالث عربيا بعد السعوديه التى وردت لها ٣٨ر٢ مليار دولار . والامارات التى وردت لها استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ١٣ر٧ مليار دولار .

وبانتاج البترول جاءت مصر بالمركز بالمركز السابع والعشرين عام ٢٠٠٧ بنحو ٦٦٤ ألف برميل يومى وبالمركز الثامن عربيا بعد السعوديه والامارات والكويت والعراق وليبيا وقطر وسلطنة عمان . أما فى تصدير البترول فقد احتلت المركز

الثالث والخمسين دوليا . والمركز الحادى عشر عربيا بالتصدير نظرا لاستهلاك معظم الانتاج محليا لتجىء بعد السعودية والامارات والكويت والجزائر والعراق وليبيا وقطر وسلطنة عمان والسودان واليمن .

وبانتاج الغاز الطبيعى جاءت مصر بالمركز الثامن عشر دوليا وبالمركز الخامس عربيا بعد الجزائر والسعودية وقطر والامارات . أما بصادرات الغاز الطبيعى فجاءت بالمركز الرابع عشر دوليا والثالث عربيا بعد الجزائر وقطر . خاصة وأن السعودية والكويت والعراق لاتصدر الغاز حتى عام ٢٠٠٨ . وبانتاج الكهرباء جاءت مصر بالمركز التاسع والعشرين دوليا والثانى عربيا بعد السعودية .

وفىما يخص الجوانب الاجتماعيه وحسب مؤشر التنمية البشريه المعبر عن حالة الدخل والتعليم والصحه معا . جاءت مصر بالمركز ١٢٣ بين دول العالم والعاشر عربيا . وفى مؤشر التنمية البشريه كان ترتيب مصر الدولى برقم ١١١ عام ٢٠٠٤ . ثم تراجعت للمركز ١١٦ عام ٢٠٠٧ ثم تراجعت إلى المركز رقم ١٢٣ عام ٢٠٠٨ .

وفىما يخص الدين العام لأى بلد فان العبره ليست بحجم الدين وحده ولكن بنسبته إلى الناتج المحلى لنفس البلد . وفى ظل ذلك المعيار البالغ نسبته حوالى ٨٥ ٪ فقد جاءت مصر بالمركز العاشر دوليا بين أعلى نسب للدين إلى الناتج . وهى القائمة الدولية التى تصدرها زيمبابوى .

■ البنوك المصرية :

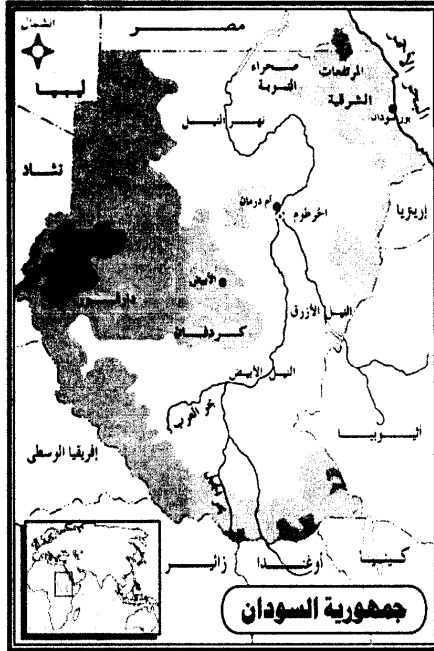
بلغ إجمالى أصول البنوك المصرية - بخلاف البنك المركزى المصرى - بنهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٦٦٣, ١٨٩ مليار دولار . وإجمالى الودائع ٢٨٦, ١٣٨ مليار دولار . وإجمالى أرصدة القروض والتسهيلات ٨٥٠, ٧٧ مليار دولار . ورأس المال ١٣٧, ٧ مليار دولار . والاحتياطيات ٨٣٢, ٢ مليار دولار . ليصل إجمالى حقوق

المساهمين ٩,٩٦٩ مليار دولار .

وبلغ إجمالي توظيفات البنوك في الاستثمارات التي تشمل الأوراق المالية وأذون الخزانة المصرية ٤٨,٧٣٢ مليار دولار . والأرصدة لدى البنوك بالخارج ١١,٧٧٥ مليار دولار . وبلغت أرصدة المخصصات بالبنوك ١٢,٩٤٧ مليار دولار . حيث بلغ عدد البنوك العاملة بمصر ٣٩ بنكاً منها سبعة فروع لبنوك أجنبية وعربية . وبلغ عدد فروع البنوك ٣٣٨٢ فرعاً منها ١٠٣٧ لفروع بنوك القرى ليصل معدل الكثافة ٢٢,٥ ألف نسمة لكل وحدة مصرفية .



اقتصاد السودان



- تحتل السودان المركز الثاني في الناتج المحلي الإجمالي بين دول حوض النيل بنحو ٥٨ر٤ مليار دولار . والمركز الثاني بين دول الحوض في حجم التجارة السلعية الخارجيه بنحو ٢١٥ مليار دولار . وعلى المستوى الدولي شغل السودان المركز الخامس والستين بين دول العالم بالناتج المحلي الإجمالي البالغ ٥٨ر٤ مليار دولار . وكان قد احتل المركز الثالث والستين بين دول العالم من حيث حجم الاقتصاد بنصيب

٥٧ر٤ مليار دولار تمثل اجمالي الناتج المحلي الإجمالي به عام ٢٠٠٧ . رغم ما تضر به السودان من موارد زراعيه ومائيه ومعدينيه وبتروليه وبشريه تؤهله لإحتلال مكانة أفضل على الخريطة الاقتصادية الدوليه .

من حيث عدد السكان البالغ عددهم نحو ٤٠ مليون نسمة تحتل السودان المركز الحادى والثلاثين بين دول العالم في عدد السكان . والمركز الثانى عربيا بعد

مصر . والمركز الثامن بين الدول الاسلاميه . أما فيما يخص المساحة البالغة ٢٥٠٦ مليون كم مربع . فان السودان تحتل المركز الأول عربيا والمركز العاشر بين دول العالم والمركز الثانى بين الدول الاسلاميه بفارق بسيط عن كازاخستان .

كما تحتل المركز الأول فى المساحة الجغرافية بين دول الحوض بنحو ٢٥ مليون كيلو متر مربع . ويمجدها من الشمال مصر ومن الشرق اريتريا واثيوبيا . ومن الجنوب كينيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية ومن الغرب تشاد وأفريقيا الوسطى .

وأبرز المنتجات الزراعية السودانية هى : القطن والفول السوداني والذرة الرفيعة والدخن والقمح والصبغ العربى . وقصب السكر والكسافا والمانجو والموز والبطاطا والسمسم والاعناب والماشية . وأبرز المنتجات الصناعية هى : النفط وحلج الأقطان والغزل والنسيج والأسمنت وزيت الطعام والسكر والصابون وتكرير النفط والأدوية وتجميع السيارات والشاحنات .

ويبدو أن ثروات السودان كانت سببا فى تكالب الدول الغربية على محاصرته وتحجيمه وعدم استقراره . حتى لاتتم الاستفادة بثرواته الطبيعية التى تكفل له سد حاجة العرب غذائيا . ليظل السودان حتى عام ٢٠٠٨ يعانى من العجز الغذائى والزراعى حيث مازال مستوردا للقمح والدقيق والأرز والعدس والفواكه والخضروات والزيت النباتية ومنتجات الألبان .

وخلال فترة حصار الدول الغربية للسودان ظهر البترول فقامت الولايات المتحدة بالتهديد بفرض عقوبات على الشركات التى تقوم بالاستثمار بالسودان . مما دفعه للاستعانة بالصين وماليزيا لاستغلال ثروته النفطية . وأصبح البترول أهم الصادرات منذ عام ١٩٩٩ وبدأ الميزان التجارى السلبي فى التحسن بعد عجز طويل زمنيا . والى جانب البترول فهناك خام الحديد الذى يبلغ احتياطيه ٢٣ مليار طن تمثل المركز الثالث عربيا

في احتياطي الحديد بعد السعودي وليبيا . كذلك خام الذهب الذي يتم تصديره .
ولأن تجارة السودان خلال السنوات الماضية تركز أساسا مع الصين وبعض الدول الآسيوية . فان دول الغرب تريد أن تنال نصيبها من كعكة الثروات السودانية . ومن هنا فقد ساعدت بشكل واضح التمرد الجنوبي ثم أعلنت تغاطفها مع سكان دارفور وزادت درجة التعاطف بعد ظهور البترول في دارفور إلى جانب ما بها من ثروات معدنية أخرى .

الناتج المحلي الإجمالي للسودان - مليون جنيه سوداني -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٣٥٥٢٢	٣٠٩٩٣	٢٨٢٧٤	٢٣٢١٨	الزراعة
١٧٩١٩	٩٠٥٥	٦٤٤٣	٤٧٣٦	التعدين والمحاجر
٧٦١٦	٦٩٧٤	٦٣٥٠	٥٥٠٨	التصنيع
٢٢٩٦	٢١٠٨	١٢٤١	٩٧٩	الكهرباء والغاز والمياه
٤٥٧٩	٤١٧٨	٣٧٦٥	٢٥٧٩	البناء
١٦٢٩٦	١٣٥٦٤	١٢٠٨٩	١٠١٢٣	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٧٥٢٦	٧٣٣٣	٦٣٥٥	٥١٣٣	التمويل والتأمين والعقارات
١٣٦٢٤	١٣٩٨٥	١٢٣٥٩	٨٢٣٣	النقل والاتصالات
٥٢٢٢	٤٦٤١	٣٧٥٥	٣٣٨٧	الإدارة العامة والدفاع
٢٩٤٦	٢٦١٥	٢٢٣٥	٢٠٦٧	الخدمات الأخرى
٧٢٠-	١٠٢٦-	٨٨٤-	٥٤٧-	ناقص رسوم الخدمات
١١٢٨٢٥	٩٤٤٢٠	٨١٩٨١	٦٥٤١٤	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
٤٥٠٥	٤٢٩٨	٣٧٢٦	٣٣٠٧	إضافة : ضرائب مباشرة - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلى الإجمالى السودانى يتزايد بلا انقطاع منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧ . وظل قطاع الزراعة هو الأكبر فى التوزيع النسبى بين قطاعات الناتج . يليه التعدين واستغلال المحاجر ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق . ثم النقل والاتصالات .

- ويشير التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى السودانى عام ٢٠٠٧ إلى تصدر القطاع النباتى بتقديم نسبة ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالى إلى جانب ١٥٤ ٪ للثروة الحيوانية . فى حين قدم قطاع البترول نسبة ١٨٦ ٪ من الناتج والصناعات التحويلية ٦٣ ٪ والبناء والتشييد ٣٩ ٪ والكهرباء والمياه ١٣ ٪ . بينما بلغ نصيب قطاع الخدمات ٣٤ ٪ من الناتج .

- وتشير خريطة التوزيع النسبى للصادرات السودانية عام ٢٠٠٧ إلى استحوار البترول ومشتقاته على نسبة ٩٤٥ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات . بقيمة ٨ مليار و٥٣ مليون دولار إلى جانب ٣٢٤ مليون لصادرات البنزين و١٥ مليون لمشتقات أخرى . وهكذا تتدنى قيمة أنواع الصادرات الأخرى التى تنوعت ما بين ٩٣ مليون دولار للمشمس و٨١ مليون دولار للحيوانات الحية وأبرزها الضأن والجمال و٦٨ مليون دولار للقطن . و٦٣ مليون دولار للذهب و٥٢ مليون دولار للصمغ العربى و٢٨ مليون دولار للذره و١٩ مليون دولار للسكر و١٧ مليون دولار للكر كديه .

ورغم شهرة السودان فى منتجات أخرى مثل اللحوم فانه لم يصدر سوى واحد مليون طن فقط قيمتها ٣٤ مليون دولار . ونفس الأمر للجلود البالغ قيمة تصديرها ٢٨ مليون دولار وكذلك الفول السودانى البالغ قيمة صادراته ٧٩٣ ألف دولار فقط أى لم تصل إلى المليون دولار .

واتجهت صادرات السودان عام ٢٠٠٧ إلى دول آسيا غير العربية بنسبة ٩٢٪ . وإلى الدول العربية بنسبة ٤٪ وإلى الدول الأوروبية بنسبة ٢١٪ وللدول الكوميسا التي تنضوى تحت عضويتها بنسبة ١٪ . وتركزت صادرات السودان في عدد قليل من الدول حيث استحوذت الصين وحدها على نسبة ٨٢٪ من اجمالي الصادرات غالبيتها من البترول . تليها اليابان بنسبة ٨٥٪ معظمها بترول . أيضًا والامارات العربية بنسبة ٢٥٪ والسعودية بنسبة ١١٪ من الصادرات . ومن هنا فقد بلغت نسبة دوله كاندلثرا ثلاثة بالآلف من الإجمالي وأمريكا واحد بالآلف من اجمالي الصادرات .

وفيا يخص الواردات السودانيه عام ٢٠٠٧ فقد توزعت ما بين نسبة ٣٦٤٪ للآلات والمعدات ونسبة ٢٢٪ للسلع المصنعه و١٦٧٪ لوسائل النقل و٦٥٪ للمنتجات الكيماويه و٤١٪ للقمح والدقيق بخلاف نسبة ٦٪ لمنتجات غذائية أخرى . و٣٦٪ للمنسوجات ونسبة ٣٣٪ للمنتجات البترولييه من اجمالي قيمة الواردات عام ٢٠٠٧ .

وهكذا بلغت واردات القمح خلال عام ٢٠٠٧ نحو ١٢٢ مليون طن بقيمة ٣٥٩ مليون دولار . و٢٩١ مليون دولار للمنتجات البترولييه و٦٩ مليون دولار لمنتجات الألبان و٥٣ مليون دولار للزيوت الحيوانيه والنباتيه و٤٨ مليون دولار للشاي و٣٤ مليون دولار للبن . و٢٩ مليون دولار للعدس و٢٣ مليون دولار للدخان و٢٢ مليون دولار للفواكه و١٩ مليون دولار للخضروات و١٥ مليون دولار للأرز .

وتضمن التوزيع النسبى للواردات السودانيه عام ٢٠٠٧ قدوم نسبة ٤٦٪ منها من الدول الآسيويه غير العربيه ونسبة ١٨٪ من الدول الأوروبية ونسبة ١٦٪ من الدول العربيه و٨٪ من دول الكوميسا . وهكذا تدنى نصيب الولايات المتحدة الأمريكيه إلى ١٨٪ من إجمالى قيمة الواردات السودانيه .

واستحوزت الصين على نسبة ٢٨ ٪ من اجمالي الواردات السودانية تليها السعودية بنسبة ٧٥ ٪ ثم الهند بنسبة ٦٣ ٪ . ومصر ٥٦ ٪ والامارات العربية ٥٥ ٪ واليابان ٤٢ ٪ وكوريا الجنوبية بنسبة ٣٥ ٪ . وعندما تبلغ قيمة الواردات السودانية من الصين ٢ مليار و٤٣٦ مليون دولار خلال العام . مقابل ١٥٤ مليون دولار فقط من أمريكا . فإن ذلك يفسر مدى السخط الأمريكي كدوله تعاني من عجز تجارى مزمن بينما تشهد الصين فائضا تجاريا ضخما . ونفس الشيء لدول تعاني من العجز التجارى مثل فرنسا وبريطانيا وأسبانيا . حيث بلغت قيمة واردات السودان من فرنسا ٢٥٨ مليون دولار ومن بريطانيا ٢٥٠ مليون دولار ومن أسبانيا ٢٤ مليون دولار خلال العام .

وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ استمرت صورة الصادرات السودانية على نفس المنوال . باستحواز صادرات البترول الخام على نسبة ٩١ ٪ من الإجمالى . إلى جانب ١ ٪ لصادرات البنزين و ١ ٪ للسمسم وأقل من ذلك للحيوانات الحيه والذره والقطن والصمغ العربى . كما استمر استحواز الصين على الجانب الأكبر من الصادرات تليها اليابان .

وفى الواردات استمر استيراد القمح والدقيق بمعدلات أعلى وكذلك الزيوت النباتيه والعدس والمواد الغذائية الأخرى . واستمر استحواز الصين على النصيب الأكبر من الواردات تليها الهند ثم السعودية والامارات العربيه . لينخفض النصيب النسبى لأمريكا إلى ١٧ ٪ من الإجمالى وفرنسا إلى ١٥ ٪ . كما بلغ النصيب النسبى لاييطاليا ٣٤ ٪ وانجلترا ٢٣ ٪ وألمانيا ١٨ ٪ وهولندا ثمانية بالألف وأسبانيا اثنين بالألف من اجمالى الواردات .

وزاد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو السودان خلال السنوات الأخيرة

للاستفادة بثرواته الطبيعية . خاصة من البترول والمعادن حتى بلغت ٢ مليار و٤٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ . ليحتل المركز السابع عربيا في الاستثمارات الأجنبية الواردة . وفي ضوء التزام الشركات الغربية بالخطر الأمريكى . تجىء غالبية الاستثمارات من الصين ودول آسيوية وعربية . وساهم تفاقم أزمة الغذاء خلال عام ٢٠٠٨ في اتجاه دول عربيه أبرزها السعودية والامارات وقطر ومصر إلى الاستثمار الزراعى بالسودان . إلا أن أيدى خفيه تحرك النزاعات المحلية لتخويف تلك الاستثمارات ودفعها بعيدا عن السودان كى تظل الفجوة العربية مستمرة . وكى يستمر تدفق الصادرات الغذائية الغربية للمنطقة العربية والتي تخطى حجمها ٤٥ مليار دولار بالعام .

واذا كانت الموازنة السودانية تعاني من عجز مستمر منذ سنوات إلا أنه عجز متذبذب ويتجه للانخفاض . واذا كان الدين الخارجى السودانى قد بلغ ٣١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . فان خدمة الدين خلال ذلك العام بلغت ٢٢٥ مليون دولار فقط وهو مايشكل نسبة ٣٪ فقط من صادرات السلع والخدمات . وإن كانت الإحتياجات من العملات الأجنبية البالغه ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ قد شهدت تراجعا عما كانت عليه قبل عامين حين بلغت ٢٥ مليار دولار .

إلا أن هناك عوامل إيجابية كثيرة داخل الاقتصاد السودانى تحتاج إلى التوظيف الفعال أبرزها المساحات الشاسعة القابلة للزراعة . والثروة الحيوانية التى تصل إلى ١٣٩ مليون رأس منها ٤١ مليون رأس من الأبقار و ٥١ مليون رأس من الضأن و ٤٣ مليون رأس من الماعز و ٤ مليون رأس من الإبل . وكذلك الثروة البترولية مع وجود احتياطى مؤكد يبلغ ٥ مليار برميل عام ٢٠٠٧ . وكان هذا الاحتياطى حتى عام ٢٠٠٥ أقل من ١ مليار برميل . وهكذا استمر انتاج البترول الخام فى التصاعد

اقتصاديات دول حوض النيل

ما بين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ . كما يمكن زيادة صادرات المنتجات المكرره خاصة وأن طاقة التكرير حتى ٢٠٠٧ لاتغطي سوى ١٤٧ ألف برميل يومى من خلال خمسة مصافى من اجمالى انتاج بترول خام يومى بلغ ٤٦٠ ألف برميل عام ٢٠٠٧ .

كما شهدت السودان مؤخرًا تصدير كميات قليلة من الغاز الطبيعى بلغت قيمتها عام ٢٠٠٧ نحو ١٦ مليون دولار . كما بلغت قيمتها خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨ أكثر من ١٥ مليون دولار . ويمكن تنمية صناعة السكر بالسودان وكذلك صناعة الأدوية حيث به ١٦ مصنع أدويه . وأيضاً صناعة الأسمنت .

كما تحصل السودان على مساعدات إنمائية بلغت أكثر من ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦ . وللسودان عمالة بالخليج ودول أخرى تقوم بارسال تحويلات بلغت ٣٨٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

وهكذا فان مقومات الثروة السودانية تمكثه من الصمود أمام الضغوط الغربيه . إلا أن عناصر داخلية بالجنوب والغرب لها مصالحها الخاصة تساهم في زعزعة الاستقرار السودانى . بما يوفر للغرب أيدى داخلية تحقق أغراضه في بقاء السودان مستهلكا ومستوردا ودائم الاضطراب .

ميزان المدفوعات السودانى - مليون دولار أمريكى -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعيه	١٦٩٩	١٩٤٩	٢٥٤٢	٣٧٧٨	٤٨٢٤	٥٦٥٧	٨٨٧٩
واردات سلعيه	١٣٩٥	٢٢٩٤	٢٥٣٦	٣٥٨٦	٥٩٤٦	٧١٠٥	٧٧٢٢
صادرات خدميه	١٥	١٣٢	٣٧	٤٤	١١٤	٢٤٧	٣٨٤

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
واردات خدميه	٦٦٠	٨١٨	٨٣٠	١٠٦٥	١٨٤٤	٢٨٠٠	٢٩٣٩
دخل محصل	١٨	٢٩	١٠	٢٢	٤٤	٨٩	١٨٤
دخل مدفوع	٥٧٢	٦٣٨	٨٧٩	١١٣٤	١٤٠٦	٢١٠٣	٢٤٣٧
تحويلات داخله	٧٣٠	١٠٨٦	١٢١٨	١٥٨٠	١٦٨١	١٩٠٠	٢٣٢٢
تحويلات خارجيه	٤٥٣	٤٥٥	٥١٧	٥١٠	٤٨٠	١٠٨٤	٢١١٨
حساب رأسمالى	٩٣-
استثمار أجنبى داخل	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩	١٥١١	٢٣٠٥	٣٥٣٤	٢٤٢٦
استثمار أجنبى خارج
استثمار محفظه داخل	٣٥	١٧
استثمار محفظه خارج	١	١٥	٣٥	٢٠	٥١	.	٦٢
استثمارات أخرى	٤٢	١٨١	٤٨٢-	٧٠٢-	٦٠٥-	١٠٣٢	١٠٦١

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
داخله							
استثمارات أخرى خارجه	٥٥	١٤٨	٣٨١ -	٥٩٩ -	١١٣٥ -	٢٠٨ -	٥٣٥
السهم والخطأ	٢٤ -	٤٧٩	١٤ -	٢١٢	٧٢٧	١٣١ -	٢٧
الميزان الكلى للمدفوعات	١٧٥ -	٢٣٢	٣١٥	٧٦٩	٥٩٨	٥٩١ -	٤٢٤ -

- ظل الميزان التجارى السلعى السودانى يحقق عجزا مثل باقى دول حوض النيل حتى بدأت صادرات البترول والتي حولت الميزان التجارى إلى تحقيق فائض . ويشكل البترول غالب الصادرات والتي تتجه أساسا إلى الدول الآسيويه خاصة الصين واليابان . فى ظل العلاقات السياسية المتوتره بين النظام السودانى والولايات المتحده الامريكيه .

- كما يعتمد السودان على تحويلات السودانين العاملين بدول العالم . والتي انخفض صافى تلك التحويلات مابين الداخله الخارجه من ١٤٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٠١١ مليار فى العام التالى . ثم إلى ٣٨٢ مليون فقط عام ٢٠٠٧ وإلى ٣٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨ .

وكذلك اعتماده على المعونات الدوليه حتى أن السودان احتل المركز السابع على المستوى الدولى فى قيمة المعونات التى تلقاها عام ٢٠٠٧ . والبالغه ٢١٠٤ مليار دولار تمثل نسبة ٤٩٪ من الدخل القومى الإجمالى .

أما الميزان الخدمى السودانى فيمثل نقطة ضعف مع قلة السياحة الواصلة

للسودان نتيجة الاضطرابات المتكررة سواء في الجنوب أو في دارفور . كذلك مازالت بورصة الخرطوم ضعيفة النشاط ولم تمثل عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية أو العربية رغم قيد شركة الاتصالات السودانية ببورصات خليجية .

وأبرز سلع التصدير السودانية هي : النفط الخام ومشتقات النفط والقطن والسمسم والماشية والفول السوداني والصمغ العربي والسكر .

وأبرز سلع الواردات السودانية هي : المواد الغذائية والسلع المصنعة ومعدات النقل والأدوية والكيماويات والمنسوجات والقمح .

عدد السياح الواصلين إلى السودان حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٣٢٨	٢٤٦	٦١	٥٢	٥٢	الاجمالي من العالم
٥١	٥٩	٩	٧	٧	من أفريقيا
١٢	٢١				من الأمريكتين
٤٤	٥٦	١٧	١٤	١٢	من أوروبا
٢٢٢	١٠٩	١٧	١٤	١٣	من شرق وجنوب شرق آسيا
	١	١٨	١٧	٢٠	من أقاليم غير محددة

- تمثل منطقة شرق وجنوب آسيا الرافد الأكبر في السياحة الواردة إلى السودان نظرا لاستحواز تلك الدول على الجانب الأكبر في تجارته مع السودان خاصة

الصين وماليزيا . فى إطار قيام الشركات الصينيه والماليزيه بالعمل فى استخراج البترول السودانى . ويرتبط ذلك بالعلاقات السياسيه المتوتره مع الدول الغربيه مما قلل من عدد السياح القادمين منها إلى السودان .

- إلى جانب الصوره الذهنيه السلبيه عن السودان خارجيا من حيث التوترات العرقيه . وهو مايقلل من قدوم السياح إلى جانب صوره السودان لدى الغرب كبلد يطبق الشريعه الاسلاميه منذ عهد الرئيس النميرى وقلة أماكن الترفيه .

إلا ان ثروات السودان جعلته قبله للمستثمرين مما يعطى السياحه جانبا من التدفق لاستكشاف الفرص الاستثماريه خاصه بالنسبه للعرب . ويضيف جو الضيافه السودانى ميزه لزوار السودان علاوة على رخص الأسعار المحليه بالنسبه لدخول السياح الواصلين .

- ويعانى السودان من ارتفاع قيمة الدين الخارجى والذى بلغ ٣٣٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨ وهو مايمثل نسبة ٥٥ ٪ من الناتج السودانى . إلا أن خدمة الدين الخارجى خلال العام قد بلغت ٣٧٣٥ مليون دولار فقط وهو ما يمثل نسبة ٣٢ ٪ من صادرات السلع والخدمات خلال العام . وبلغت احتياطات السودان من العملات الأجنبية عام ٢٠٠٨ نحو ١٣٥٦ مليار دولار وهى الاحتياطات التى تغطى شهرين فقط من الواردات السلعيه . واتجهت الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى التراجع خلال السنوات الماضيه من ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم إلى ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت بشكل محدود عام ٢٠٠٨ .

الموازنة الحكومية السودانية - مليار دينار سودانى -

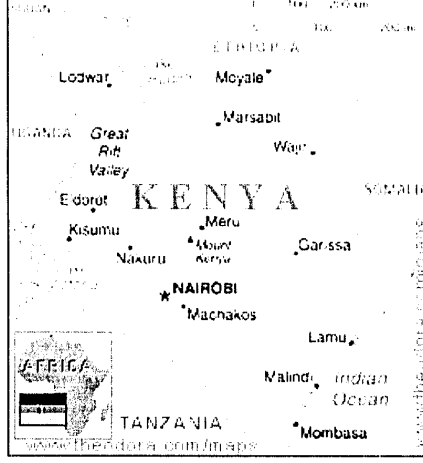
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢٥٩٢	١٨٥٦	١٥٧٩	١٢١٨	١٠٢٣	٧٠٤	٤٧٢	اجمالى الايرادات والمنح
٧٥٩	٥٧٨	٥١٠	٥٠٠	٤٢٠	٢٦٧	٢١٤	ايرادات ضريبية
١٧٥٠	١٢٧٦	١٠٣٣	٧١٨	٦٠٤	٤٣٧	٢٥٩	ايرادات غير ضريبية
٨٢	٥٢	٣٦	المنح
٢٩٣٦	٢١٤١	١٩٢٣	١٣٨٥	١١٠٤	٧٣٦	٥١٨	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
٦٠٥	٤٩٠	٣٩٥	٣٠١	٢٧٤	١٩١	١٦٥	الأجور
٢٤٤ -	٢٨٦ -	٢٤٤ -	١٦٧ -	٨٠ -	٣٣ -	٤٥ -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار يعادل ٢١ جنيه سودانى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٢٠٦ جنيه سودانى . وفى اكتوبر ٢٠٠٧ تم تحويل ١٠٠ وحدة من الدينار إلى جنيه واحد سودانى .

- تحقق الموازنة السودانية عجزا مستمرا نتيجة ضعف الايرادات الضريبية وقلة المنح الأجنبية نتيجة الموقف السياسى الغربى من النظام السودانى . حيث تفضل تلك الجهات توجيه المعونات للمنظمات الأجنبية العاملة بالجنوب . وارتفاع مكون الإنفاق على الدفاع للسيطره على الإضطرابات المسلحة بالداخل . ولحماية الحدود الطويلة مع العديد من دول الجوار والتي تشهد توترات متقطعة خاصة مع تشاد .



اقتصاد كينيا



تحتل كينيا المركز الثالث بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٤٥ مليار دولار . ونفس المركز في التجارة السلعية الخارجيه بنحو ١٦ مليار دولار . والمركز الثاني بالتجارة الخدميه الدوليه بنحو ٤٢ مليار دولار نتيجة ازدهار السياحه بها . رغم أنها تشغل المركز الخامس في

عدد السكان بنحو ٣٩ مليون والمركز السادس في المساحة بنحو ٥٨٠ ألف كيلو متر مربع بين دول الحوض . حيث تحدها من الشمال اثيوبيا والسودان ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي ومن الجنوب تنزانيا ومن الغرب أوغندا .

الناتج المحلي الإجمالي الكيني - مليار شلن كيني -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤١٨	٣٨٦	٣٤٣	٣١٨	الزراعه
١٣	٨	٧	٦	التعدين والمهاجر
١٧٧	١٦٦	١٤٩	١٢٧	التصنيع
٢٨	٢٩	٢٩	٢٥	الكهرباء والغاز والمياه

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٩	٦٤	٥٦	٤٨	البناء
٢٠٦	١٧٦	١٥٠	١٣٣	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٤١٧	٣٦٤	٣٢٢	٢٩٩	التمويل والتأمين والعقارات
٢٠٧	١٨٣	١٤٨	١٢٦	النقل والاتصالات
٧٩	٧٣	٦٤	٥٤	الادارة العامة والدفاع
٧	٧	٦	٥	الخدمات الأخرى
١٩-	١٥-	١٢-	٩-	ناقص رسوم الخدمات
١٦٠٣	١٤٤٠	١٢٦١	١١٣٢	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
٢١١	١٨٠	١٥٧	١٤١	اضافة : ضرائب مباشرة- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الكيني مستمرا في الارتفاع ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ بلا انقطاع ليرتفع من ٨٥١ مليار شلن عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠٣ تريليون شلن عام ٢٠٠٧. وظل قطاع الزراعة له النصيب الأكبر بالناتج. يليه قطاع النقل والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ثم قطاع التصنيع. ويتضمن التوزيع النسبي للناتج المحلي الكيني استحواذ الزراعة على نسبة ٢٦.١٪ من الإجمالي والصناعة على ١٧.٩٪ والخدمات على ٥٦٪. كما يعمل حوالي ٧٥٪ من قوة العمل الكينية بالزراعة ويتوزع الباقي بين الخدمات ثم الصناعة.

وأبرز المنتجات الزراعية الكينية هي : الشاي والبن والذره والقمح وقصب السكر والفواكه والخضروات . ومنتجات الألبان ولحوم البقر والخنزير والدواجن والبيض . . وأبرز المنتجات الصناعية هي : السلع الاستهلاكية البلاستيكية والأثاث والبطاريات والمنسوجات والملابس والصابون والسجائر . والدقيق وتكرير النفط والألومنيوم والصلب وإصلاح السفن التجارية .

ميزان المدفوعات الكيني - مليون دولار أمريكي -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	١٨٩١	٢١٦٢	٢٤١٢	٢٧٢٦	٣٤٥٥	٣٥١٦	٤١٢٣
واردات سلعية	٣٢٣٨	٣١٥٩	٣٥٦٩	٤٣٥١	٥٦٠٢	٦٧٧٠	٨٣٨١
صادرات خدمية	١١٢٠	١٠٥٤	١١٩٨	١٥٥٧	١٨٨٠	٢٤٦١	٢٦٩٩
واردات خدمية	٨١٠	٧٠٨	٦٩١	٩٣٩	١١٣٧	١٤٠٢	١٤٦٠
دخل محصل	٤٦	٣٥	٦٠	٤٥	٧٣	٩٩	١١٣
دخل مدفوع	١٦٨	١٧٩	١٤٨	١٧٢	١٨٢	١٧٠	٣٠٤
تحويلات داخله	٨٥٤	٦٨٩	٨٨٥	١٠٤٥	١٣١٩	١٨٣٣	٢١٤٩
تحويلات خارجيه	١٦	١٢	١٤	٤٣	٦٧	٤٨	٤٠
حساب رأسمالى	٥٢	٨١	١٦٣	١٤٥	١٠٣	١٦٨	١٥٧

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
استثمار أجنبي داخل	٥	٢٨	٨٢	٤٦	٢١	٥١	٧٢٨
استثمار أجنبي خارج	..	٧	٢	٤	١٠	٢٤	٣٦
استثمار محفظة داخل	٦	٥	١	٥	١٥	٣	١
استثمار محفظة خارج	٧	١٠	٣٩	٧٢	٤٦	٢٤	٢٤
استثمارات أخرى داخله	٢٣١	٥٧ -	٤٣٢	٣٧٢	٧٣١	٩٢٧	١٧٤٩
استثمارات أخرى خارجه	٨٦	١٣٣	٦٧	٣٠٧	٢٠١	٢٦٠	٣٤٧
السهم والخطأ	١٣١	١٩٤	٢٧٧ -	٦٧ -	٢٣٨ -	٢١٨	٣١٥ -
الميزان الكلى للمدفوعات	١٠	١٦ -	٤٢٥	١٣ -	١١٧	٥٨١	٨١١

- يتشابه ميزان المدفوعات الكينى مع ميزان المدفوعات المصرى فى معاناة كلا
منهما من عجز مزمن بالميزان التجارى . وتحقيق كلا منهما فائضا مستمرا بالميزان

الخدمى نتيجة الايرادات السياحيه وخدمات النقل . كما يعتمد كلا الميزانين على تحويلات العاملين بالخارج . وشهد كلا الميزانين ارتفاعا بمعدلات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد خلال السنوات الأخيره . مما أمكن معه تحقيق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا جيدا خلال السنوات الأخيره .

وأبرز سلع التصدير الكينيه هى : الشاى والمنتجات البستانيه والبن والمشتقات والأسماك والاسمنت . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات إلى توجه نسبة ١٦٤٪ منها إلى أوغندا و ٩١٪ لايطاليا و ٨٣٪ هولندا و ٧٩٪ لتتنانيا و ٥٨٪ لأمريكا و ٥١٪ لباكستان .

وأبرز سلع الواردات هى : الآلات ومعدات النقل والمشتقات والسيارات والحديد والصلب والراتنجات واللدائن . ويشير التوزيع النسبى للواردات الكينيه إلى قدوم نسبة ١٢٥٪ منها من الامارات العربيه و ١٠٥٪ من الصين و ٨٧٪ من السعوديه . و ٨٣٪ من الهند و ٦٦٪ من جنوب افريقيا و ٥٦٪ من اليابان و ٤٢٪ من أمريكا .

عدد السياح الواصلين إلى كينيا حسب جهات قدومهم - بالآلف سائح -

٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١١٤٦	١٠٠١	الاجمالى من العالم
٣١٢	٢٧٢	من أفريقيا
٩٧	٨٥	من الأمريكتين
٦٥٨	٥٧٥	من أوروبا
٥١	٤٤	من شرق وجنوب شرق آسيا
٢٧	٢٤	من جنوب آسيا

- تمثل السياحة القادمه من الدول الأوربية الجانب الأكبر من السياحة الوارده إلى كينيا .بحكم الصلات التاريخيه وسياحة الغابات التى تتميز بها . تليها سياحة الجوار الأفريقى . ثم من الأمريكتين ثم من الدول الآسيويه . وتمثل إيرادات السياحة أحد الايرادات الرئيسيه لميزان المدفوعات الكينى إلى جانب توظيفها لعدد كبير من المشتغلين بسوق العمل سواء فى الفنادق أو المطاعم أو بالارشاد السياحى أو بيع المصنوعات المحلية التقليديه .

الموازنة الحكوميه الكينيه - مليار شيلنج كينى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٨٢	٣٨٩	٣٣١	٣٠٥	٢٧١	٢٢٦	٢٠٣	اجمالى الايرادات والمنح
٤١٦	٣٣٨	٢٨٤	٢٦٢	٢٣٠	١٩٧	١٨١	ايرادات ضريبية
٣٣	٣٥	٢٧	٢٨	٢٥	١٤	١٥	ايرادات غير ضريبية
٣٣	١٥	٢٠	١٥	١٦	١٥	٧	المنح
٥٩٩	٤٠٧	٣٨٣	٣٠٣	٢٨٢	٢٦٤	٢٢٦	اجمالى الاتفاق وصافى الاقتراض
١٤٦	١٢٩	١١٢	١٠٦	٩٦	٨٥	٧٨	الاجور
١١٧ -	١٨ -	٥١ -	١	١١ -	٣٨ -	٢٢ -	الفائض أو العجز بالموازنة

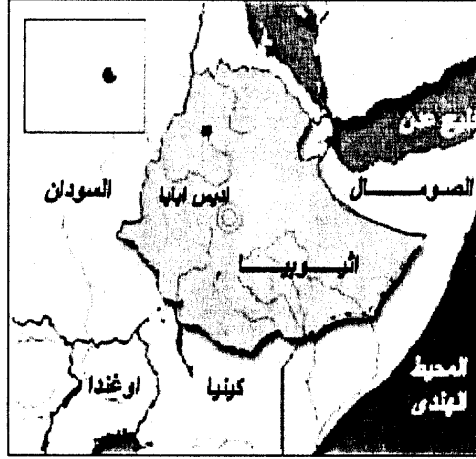
- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار يعادل ٦٨٣٦ جنيه شلن كينى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٦٨٣١ شلن .

- شهدت الموازنة الكينية عجزا مستمرا في غالب السنوات . وشهد كلا من الإيرادات والنفقات نموا مستمرا . وتعتمد إيرادات الموازنة بشكل كبير على الضرائب مما قلل من نصيب المنح بإيرادات الموازنة . وتمثل الأجور حوالى ربع نفقات الموازنة . وترتفع نسبة العجز بالموازنة إلى الناتج لتتخطى نسبة ٦ ٪ . والمعروف أن معايير الاتحاد الأوروبى لدول الاتحاد تنص على عدم تجاوز العجز بالموازنة بها لنسبة ٣ ٪ باعتبار ما يفوق ذلك يمثل مخاطر للاقتصاد . الأمر الذى يصعب مهمة الحكومة الكينية لتخصيص النفقات المناسبة للاستثمارات الحكومية لمجتمع تصل نسبة البطالة به إلى ٤٠ ٪ .

- استقلت كينيا عام ١٩٦٣ وتم اعلان الجمهورية فى السنة التالية لاستقلالها . وكانت انجلترا قد احتلتها عقب توقيعها معاهده مع ألمانيا لاقتسام شرقى أفريقيا عام ١٨٨٨ . وقام هذا الاحتلال على انقاض تمزيق دولة آل سعيد الاسلاميه . فأخذت ألمانيا القسم الجنوبى أى تنجانيقا (وهى تنزانيا حاليا) وأخذت انجلترا كينيا والقسم الأكبر من الصومال . وبدأ النفوذ البريطانى مستترا خلف شركة شرقى أفريقيا البريطانىة وتوجت أعمال الشركة البريطانىة بمعاهده مع سلطان زنجبار صاحب السلطة الشرعيه على شرقى افريقيا عام ١٨٨٧ .



اقتصاد أثيوبيا (الحبشه)



تحتل أثيوبيا المركز الرابع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو ٢٦ر٥ مليار دولار . كما تحتل المركز السادس بالتجاره الخارجية السلعية رغم أنها تحتل المركز الأول في عدد السكان بين دول حوض النيل

بنحو ٨٥٢ مليون نسمة . والمركز الثالث في المساحة الجغرافية بنحو ١١ مليون كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال اريتريا والسودان ومن الشرق اريتريا وجيبوتي والصومال . ومن الجنوب الصومال وكينيا ومن الغرب السودان .

الناتج المحلي الإجمالي الأثيوبي - مليون بير أثيوبي -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١١٧١٠٨	٧٥٨٧٥	٥٨٤٣١	٤٥٧٦٠	الزراعة
١٠٢٨	٨٣٤	٦٧٦	٥٦٠	التعدين والمحاجر
٩٠٤٣	٧١٣٦	٥٥٣٣	٤٦٨٣	التصنيع

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٣٤٩٨	٣١٣٦	٢٣١٦	١٩٥٢	الكهرباء والغاز والمياه
١٢٠٠٠	٩٢٦٩	٦٩٢١	٥٥١١	البناء
٣٤٨٦٢	٢٥٤٨٥	١٨١٧٧	١٣٧٤١	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٢٣٥٣٣	١٦٠٥٠	١١٣٢٨	٩١١٩	التمويل والتأمين والعقارات
٩٣٦٣	٧٩٢٨	٦٨٦٣	٦٨٢٤	النقل والاتصالات
٧٨١٤	٥٩٢١	٥٤٤٧	٤٦٨٧	الاداره العامه والدفاع
١٢١٧٩	٩٢١٦	٧٢٥٨	٥٨٥٢	خدمات أخرى
١٦٢٩ -	١٢٠٠ -	١٠٠٧ -	٦٨٣ -	ناقص رسوم الخدمات
٢٢٨٨٠٠	١٥٩٦٤٨	١٢١٩٤٣	٩٨٠٠٦	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل / أسعار ثابته
١٦٧٨٥	١٢١٨٦	٩٦٩٨	٨٤٦٧	اضافه : ضرائب مباشره - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلى الإجمالى الأثيوبى فى الارتفاع مابين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨
فبما عدا تراجع عام ٢٠٠٢ . وظل قطاع الزراعه طول تلك السنوات يشكل
المكون الأكبر بالناتج . يليه بدرجة أقل كثيرا قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم

والفنادق ثم قطاع التشييد . وتأخر مركز قطاع التصنيع وتضاءل نصيبه النسبي من الناتج الإجمالي .

وتشكل الزراعة نسبة ٤٧ر٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأثيوبي والصناعة ١٢ر٨ ٪ والخدمات ٣٩ر٧ ٪ . كما يعمل حوالى ٨٠ ٪ من قوة العمل بالزراعة و٦ر٦ ٪ منها بالصناعة و١٣ر٢ ٪ بالخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية هى : الحبوب والبقول والبن والبذور الزيتية والقطن وقصب السكر والبطاطا . والقنات والزهور والماشية والأغنام والماعز والأسماك . وأبرز المنتجات الصناعية الأثيوبيه هى : تجهيز المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والجلود والمواد الكيماوية وتصنيع المعادن والأسمنت .

ميزان المدفوعات الأثيوبي - مليون دولار أمريكي -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	٤٥٦	٤٨٠	٤٩٦	٦٧٨	٩١٧	١٠٢٥	١٢٨٨
واردات سلعية	١٦٢٦	١٤٥٥	١٨٩٥	٢٧٦٩	٣٧٠١	٤١٠٦	٥١٦٥
صادرات خدمية	٥٢٣	٥٨٥	٧٦٢	١٠٠٦	١٠١٢	١١٧٤	١٣٧١
واردات خدمية	٥٢٥	٥٨٠	٧٠٩	٩٥٨	١١٩٣	١١٧١	١٧٥٥
دخل محصل	١٦	١٤	١٩	٣٢	٤٣	٥٦	٧٧
دخل مدفوع	٤٨	٣٧	٤٣	٦٠	٤٨	٣٨	٣٧
تحويلات	٨٥٤	٨٧٦	١٢٦٧	١٤٢١	١٤٢٦	١٢٩٧	٣٤٢٣

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
داخله							
تحويلات خارجيه	٢٤	٢١	٣٣	١٧	٢٤	٢٣	٢٨
حساب رأسالي
استثمار أجنبي داخل	٢٦٥	٥٤٥	٢٢٣
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظة داخل
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	٢٠١-	٧٩-	١٧٨	٣٣٥	١٩١	٣٥٨	٣٣٤
استثمارات أخرى خارجيه	٢٣-	٤	٦٩-	٢٦٢	٣٠٢-	٧٣-	١٠٨
السهم والخطأ	٢٢٩-	٩١٥-	٣٩٠-	٣٥٤-	٤٨٦	١١٦١	١٦٢-

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الميزان الكلى للمدفوعات	٧٨١ -	- ١١٣٥	٢٨٠ -	٩٤٩ -	٣٢٣ -	٣٥٢	٥٤٠ -

- يشكل ميزان المدفوعات الاثيوبى حالة فريدة بين دول حوض النيل حيث تزيد قيمة الصادرات الخدمية على قيمة الصادرات السلعية . وهو وضع غير متكرر بين دول حوض النيل . والأمر الآخر الذى تنفرد به اثيوبيا هو زيادة قيمة التحويلات عن قيمة الصادرات سواء خدمية أو سلعية . وتعانى اثيوبيا مثل غيرها من دول الحوض من عجز تجارى سلعى مزمن . كما تقترب قيمة الصادرات الخدمية من قيمة الواردات الخدمية .

وتحول الفائض التجارى الخدمى إلى عجز بالسنوات الأخيرة . وشهدت السنوات الأخيرة إقبالا من الاستثمار الأجنبى المباشر وإن كان متذبذبا . ولم تستطع التحويلات والاستثمار الأجنبى المباشر الوارد تغطية العجز بالميزان التجارى والخدمى مما أسفر عن عجز بالميزان الكلى للمدفوعات فى غالب السنوات .

وأبرز سلع التصدير الأثيوبية هى : البن والقات والذهب والمنتجات الجلدية والحيوانات الحية والبذور الزيتية . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات إلى توجه نسبة ١٠١ ٪ منها إلى أمريكا و ١٠ ٪ إلى ألمانيا و ٧٦ ٪ للسعودية . و ٧١ ٪ هولندا و ٦٥ ٪ لجزيرة و ٥٦ ٪ لآيطاليا و ٤٩ ٪ للصين . وتعد موانئ كلاً من جيبوتى والصومال بمثابة المنفذ لصادرات أثيوبيا البحرية . حيث تخلو حدودها البرية من الاتصال المباشر بالبحر .

وأبرز سلع الواردات الاثيوبية هى : المواد الغذائية والحيوانات الحية والنفط والكيماويات والآلات والسيارات والحبوب والمنسوجات . ويشير التوزيع النسبى

للسواردات الأثيوبية إلى قديم نسبة ١٩٥٪ منها من الصين . و١٧٩٪ من
السعودية و٧٢٪ من الهند و٥٪ من أمريكا ونسبة ٤٤٪ من الواردات من
إيطاليا .



عدد السياح الواصلين الى أثيوبيا حسب جهات قدومهم - بالآلف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢٩٠	٢٢٧	١٨٤	١٨٠	١٥٦	الإجمالي من العالم
٩٠	٨٦	٦٦	٨٢	٦٠	من أفريقيا
٦١	٤١	٣٤	٢٧	١٩	من الأمريكتين
٧٦	٥٧	٤٨	٤٤	٣٤	من أوروبا
٢٠	١٢	١٠	٨	٨	من شرق وجنوب شرق آسيا
٨	٧	٥	٤	٤	من جنوب آسيا
٣١	٢٢	٢١	١٤	٩	من غربي آسيا
٤	٢	١	١	٢٢	من أقاليم غير محددة

- تمثل السياحة القادمة من الدول الأفريقية الرافد الأول للسياحة في أثيوبيا . تليها الدول الأوروبية ولكن بأعداد قليلة . ورغم شهرة أثيوبيا كبلد زراعى ملئ بمشاهد مساقط المياه المثيره وتصديرها للزهور . إلا أن الصورة الذهنية عن أثيوبيا السلبية منذ أيام مانجستو الحاكم الذى احتفى بالاتحاد السوفيتى . وكذلك مشاركتها فى الحرب الصومالية بقواتها وما يتردد من وجود أمراض معدية فى أفريقيا عموما واتخاذها كمعبر لتهرب المخدرات . كل تلك العوامل تقلل من الاتجاه إليها للسياحة .

الموازنة الحكومية الاثيوبية - مليون بيرر أثيوبى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٣٩٧٠٥	٢٩٣٨١	٢٣٢٦٢	٢٠١٤٧	١٧٩١٨	١٥٧٠٣	١٢٨٣٣	اجمالى الايادات والمنح

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢٣٨٠١	١٧٣٥٤	١٤١٥٩	١٢٣٩٨	١٠٩٠٦	٨٢٤٣	٧٩٢٦	ايرادات ضريبية
٥٩٩٣	٤٤٤٤	٥٣٧١	٣١٨٤	٣٠١٠	٢٩٠٦	٢٤٨٣	ايرادات غير ضريبية
٩٩١١	٧٥٨٣	٣٧٣٢	٤٥٦٥	٤٠٠٢	٤٥٥٤	٢٤٢٤	المنح
٤٦٩١٥	٣٥٥٦٣	٢٩٢٧٦	٢٤٥٧١	٢٠٢٣٦	١٩٨٤٩	١٦٦٨٤	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
	٩٣٤٩	٧٩٩٥	٥٩٤٩	٥١٦٢	٤٠٠١	٣٧٨٩	الأجور
-	-	-	-	-	-	-	الفائض أو العجز بالموازنة
٧٢١٠	٦١٨٢	٦٠١٤	٤٤٢٤	٢٣١٨	٤١٤٦	٣٨٥١	

سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار يعادل ٩٥٧ بيرر اثيوبي وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٩٧٨ بيرر .

- تعاني الموازنة الأثيوبية من عجز مزمن خاصة مع نفقات الدفاع لمواجهة النزاعات المتكررة مع الجيران مثل اريتريا والصومال . ولمواجهة حالة نقص الأمن فى بعض المناطق والتي شجعت على اتخاذها معبرا لتهريب المخدرات القادمه من آسيا الى أوروبا عبراً . الى جانب اتخاذها معبرا لنقل المخدرات الى الجنوب الأفريقى . ولقد أثر الإنفاق على الدفاع والأمن العام على الإنفاق الاجتماعى . رغم ارتفاع نسب الأمية بها خاصة بين النساء .

* وفيما يخص العلاقات بين العرب وأثيوبيا فقد كانت الحبشة المكان الأول الذي ضم احتضن المسلمين الأوائل عند هجرتهم الأولى وهربهم بدينهم وفرارهم من كفار مكة. مما جعل لمسيحيين الحبشة مكانة عزيزة في قلوب المسلمين.

وبالرغم من أن الصلات بين الأحباش والمسلمين كانت في عهد النبي محمد طيبة وودية . إلا أنه بدأت بعض الاحتكاكات بين الأحباش والدول الإسلامية بعد ذلك منذ عهد عمر بن الخطاب . ويذكر أن ميناء جدة تعرض لغارات الأحباش مما أضطر المسلمين لرد هذا العدوان .

وفي عام ٨٣ هجري اضطر المسلمون لاحتلال مدينة قريبة من الحبشة وذلك لضمان مراقبة تحرك الأحباش . وقد وجدت بهذه الجزر نقوش عربية وشواهد قبور ترجع إلى منتصف القرن الثالث الهجري مما يدل على أن العرب المسلمين كان لهم بهذه الجزر حتى هذا التاريخ . وسيرة سيف بن ذي يزن من عيون التراث العربي والمكتوبة في العصر المملوكي تدور في مجملها حول الحروب العربية الحبشية .

وقد سجل التاريخ مراحل متعددة من الصراع بين ممالك الطراز الإسلامي ومملكة حبشه المسيحية . فقد طمع الأحباش في مد سلطانهم لهذه الممالك التي تتحكم بحكم موقعها في منطقة القرن الأفريقي في التجارة الخارجية عبر المحيط .

وقد أرسلت الملكة « هيلانة » ملكة الحبشة في عام ١٥١٠ رسولا إلى الملك « عمانويل » ملك البرتغال بهدف الاتفاق على عمل مشترك ضد القوى الإسلامية . لكنها أيضاً كانت تنوي مهاجمة مكة وهي في هذا بحاجة لمساعدة الأسطول البرتغالي الذي أحرز انتصارات حاسمة على الأساطيل الإسلامية في المحيط الهندي .

وقد استجابت البرتغال لهذا الطلب الحبشي وأرسلت قوة على رأسها أحد أبناء فاسكو داجاما . وقد منيت القوات البرتغالية بخسائر فادحة وقتل قائدها . لكن

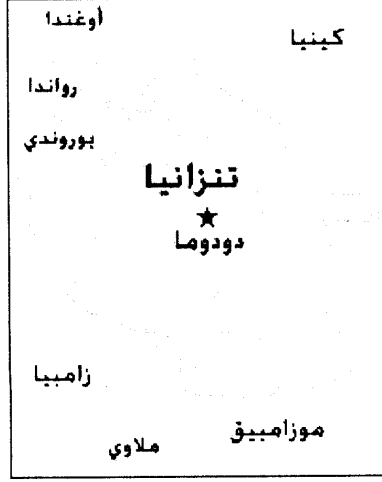
القوارب الإسلامية لم تستطع أن تحقق نصراً على الحبشة والقوات المأزرة لها . وكانت الأمهرة وهي الأقلية العرقية الحاكمة في الحبشة على مر العصور لديها حساسية مفرطة تجاه مختلف الأعراق المساكنة والمجاورة ومنهم المصريين والعرب . وقد تحالف حكام الحبشة في القرون ١٦ و ١٧ مع مختلف الدول الأوروبية مثل البرتغال وهولندا وإيطاليا ضد الدول الإسلامية المجاورة مصر واليمن والصومال والعفر والحجاز ومروي .

وكان مسيحيو الحبشة يتبعون الكنيسة القبطية المصرية حتى عام ١٩٧٤ بما يستدعيه تلك العلاقة من حميمية واحتكاكات . وتم ارسال حملة الحبشة (١٨٧٤ - ١٨٧٧) المصرية في عهد الخديوي إسماعيل . ولأن أكثر من ٧٠٪ من فيضان نيل مصر يأتي من النيل الأزرق الذي ينبع من الهضبة الحبشية . ولذلك فان مشاريع إثيوبيا لإقامة سدود على النيل الأزرق تقابل بقلق بالغ من المصريين .

وفي عام ١٩٧٥ تم تكوين تحالف مضاد للمد الشيوعي والمكون من الولايات المتحدة و مصر في عهد الرئيس السادات والمغرب والسعودية و كينيا وإيران الشاه . وهو ما اعتبره منجستو هايلامريام حاكم اثيوبيا مؤامرة مصرية موجهة ضد إثيوبيا . وفي خطبة له عام ١٩٧٩ حطم زجاجات مملوءة دماً على إسمي مصر والسعودية .

منذ ١٩٩١ أنت إلى الحكم في اثيوبيا حكومة يتزعمها ميليس زيناوي قائد جبهة تحرير تجراي (TLF الانفصالية سابقاً) وهي على علاقة وثيقة بالخرطوم . وشهدت علاقات إثيوبيا تحسناً ملحوظاً مع كل دول الجوار العربية ماعدا إريتريا التي يحكمها إسياس أفويرقي قائد الجبهة الشعبية للتحرير التجرينية (TPLF) . والتي كانت شديدة القرب (عرقياً وسياسياً) من جبهة تحرير تجراي (TLF) خلال سنوات الثورة .

اقتصاد تنزانيا



تحتل تنزانيا المركز الخامس بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر الصرف الرسمي والبالغ ٢٠٥ مليار دولار. كما تحتل المركز الخامس أيضا في تجارته الخارجية السلعية بين دول الحوض بنحو ٨٧ مليار دولار، أنها تحتل المركز السادس بين دول الحوض في عدد السكان بنحو ٤١ مليون نسمة وإن كانت تحتل المركز الخامس أيضا بين دول الحوض في

المساحة الجغرافية بنحو ٩٤٧ ألف كيلو متر مربع. ويحدها من الشمال كينيا وأوغندا ومن الشرق المحيط الهندي ومن الجنوب موزمبيق وملاوي وزامبيا ومن الغرب أوغندا وبورندي.

الناتج المحلي الإجمالي التنزاني - مليار شلن تنزاني -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٥٦٩٠	٤٩٥٠	٤٦٣٦	٤٣٢٣	الزراعة
٧٤٣	٥٧٦	٤٥٧	٣٥٧	التعدين والمهاجر
١٦٢٦	١٣٩٥	١٢٦٩	١١٣٠	التصنيع

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤٢١	٣٥٣	٣٤١	٣٠٦	الكهرباء والغاز والمياه
١٦٤٢	١٤٠٠	١٢٥٠	١١٠٦	البناء
٢٩٧٦	٢٥٠٤	٢١٤٧	١٩١٣	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٢٣٢٧	٢٠٢٣	١٧٨٥	١٤٩٩	التمويل والتأمين والعقارات
١٣٧٤	١١٤٤	٩٨٤	٨٤٥	النقل والاتصالات
١٦٥٣	١٤٤١	١٢٧٩	١٠٧٦	الادارة العامة والدفاع
٧٤٧	٦٦٢	٥٩٢	٥٣٧	الخدمات الأخرى
٢٠٨ -	١٧٠ -	١٤٢ -	١٢١ -	ناقص رسوم الخدمات
١٨٩٩٠	١٦٢٧٨	١٤٥٩٨	١٢٩٧٣	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
١٩٥٩	١٦٦٣	١٣٦٨	٩٩٩	اضافة : ضرائب مباشرة - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الاجمالي التنزاني في الارتفاع ما بين عامي ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧ بلا انقطاع . وكان قطاع الزراعة صاحب النصيب الأكبر من الناتج يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق فقطاع التمويل والتأمين والعقارات ثم الادارة العامة والدفاع ثم قطاع البناء والتصنيع .

وتشكل الزراعة نسبة ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي والصناعة ٢٣ ٪ والخدمات ٤٦ ٪ . كما تضمن التوزيع النسبي لقوة العمل التنزانيه البالغه ٢١ مليون شخص اشتغال ٨٠ ٪ بالزراعة والباقي ما بين الخدمات والصناعة .

وأبرز المنتجات الزراعية التنزانية هي : البن والسيزال والشاي والقطن والكاجو والتبغ والقرنفل . والذره والقمح والكسافا والموز والفواكه والخضروات والأبقار والأغنام والماعز .. وأبرز المنتجات الصناعية التنزانية هي : السكر والبيرة والسجائر والماس والذهب والحديد والملح . والاسمنت وتكرير البترول والأحذية والملابس ومنتجات الأخشاب والأسمدة .

ميزان المدفوعات التنزاني - مليون دولار أمريكي -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	٨٥١	٩٨٠	١٢٢١	١٤٨٢	١٦٧٩	١٩١٨	٢٢٢٧
واردات سلعية	١٥٦٠	١٥١١	١٩٣٤	٢٤٨٣	٢٩٩٨	٣٨٦٤	٤٨٦١
صادرات خدمية	٩١٥	٩٢٠	٩٤٨	١١٣٩	١٢٦٩	١٥٢٨	١٧١٤
واردات خدمية	٦٤٩	٦٣٣	٧٢٦	٩٧٥	١٢٠٧	١٢٤٩	١٤٧٤
دخل محصل	٥٥	٦٨	٨٧	٨٢	٨١	٥٤	٨١
دخل مدفوع	٢٠٨	١٥٧	٢٢٦	١٩٥	١٨٥	١٤٧	١٦٠
تحويلات داخلة	٢٨٠	٣٥٧	٥٧٤	٦٥٤	٥٦٤	٦٥٥	٦٨٩
تحويلات خارجية	٨٠	٦١	٦٣	٦٥	٦٨	٦٦	٧٣
حساب رأسمالي	١٠٠٤	٧٨٦	٦٩٣	٤٦٠	٣٩٣	٥٢١٨	٩٥٨

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
استثمار أجنبي داخل	٣٨٩	٣٨٨	٣٠٨	٣٣١	٤٩٤	٥٩٧	٦٤٧
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظة داخل	٨	٢	٣	٢	٣	٣	٣
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	٦٧٣-	١١٦-	٤-	٤٣-	٢٣٠	- ٤٣٧٧	٢٦٦
استثمارات أخرى خارجه	٧٧	٣-	٥٩	١١	٦٢	١٧٥	١١٥-
السهم والخطأ	٣٠٥-	٧٠٢-	٣٥٠-	١٧٣-	٤١٨-	٣٦٧	٢٨٣
الميزان الكلى للمدفوعات	٤٩-	٣٢٣	٤٧٢	٢٠٤	٢٢٤-	٤٦١	٤١٦

- ويشهد ميزان المدفوعات التنازلي عجزا دائما بالميزان التجاري السلعي وعلى العكس يحقق فائضا دائما بالميزان الخدمي . كما يشهد عجزا دائما بميزان الدخل وعلى العكس فائضا بميزان التحويلات . وساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في

تحقيق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا في معظم السنوات . وترتبط حالة العجز بميزان الدخل الى جانب وجود تحويلات خارجيه من تنزانيا بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر . والذي يقوم باخراج أرباحه خارج البلاد الى جانب تحويل العمالة الأجنبية بالداخل جانبا من دخولها الى خارج البلاد :

وأبرز سلع التصدير التنزانيه هي : الذهب والبن والكاجو والمصنوعات والقطن .. ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات الى توجه نسبة ١٠١٪ من الصادرات الى الهند و ٧٢٪ للصين و ٦٤٪ لليابان و ٥٦٪ للامارات و ٥٤٪ لهولندا و ٥٪ لألمانيا .

وأبرز سلع الواردات التنزانيه هي : السلع الاستهلاكية والآلات ومعدات النقل والمواد الخام الصناعية والنفط الخام . ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة ١٤٥٪ منها من الصين . و ٧٣٪ من جنوب افريقيا و ٧٢٪ من كينيا و ٦٣٪ من الهند و ٦١٪ من الواردات من الامارات العربيه .

الموازنة الحكوميه التنزانيه - مليار شيلنج تنزاني -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٢١٥	٣٦٩٤	٣٠٣٦	٢٧٦٧	١٩٥٤	١٨٤٠	١٤٢٦	اجمالى الايرادات والمنج
٣٣٥٩	٢٥٣١	١٩٤٧	١٦١٥	١٣٤٣	١١٠٦	٩٣٨	ايرادات ضريبية
٢٧٥	٢١٠	١٧٨	١٥٨	١١٧	١١٢	١٠٤	ايرادات غير ضريبية
١٥٨١	٩٥٣	٩١١	٩٩٣	٤٩٥	٦٢٢	٣٨٣	المنج
٥٢١٧	٤٤٧٦	٣٨٧٣	٣٢٤٨	٢٥١٧	١٩٩٠	١٤٦٦	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١١٣٥	٩٧٦	٦٥٧	٥٥١	٤٦٣	٣٩٨	٣٤٢	الأجور
٢ -	٧٨٢ -	٨٣٧ -	٤٨٢ -	٥٦٣ -	١٥٠ -	٤٠ -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار الأمريكي يعادل ١١٧٨ شلن تنزاني وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ١١٢٨ شلن .

- نجحت تنزانيا في تقليص عجز الموازنة خلال عام ٢٠٠٨ في ظل عجز مزمن بالموازنة . وتساهم الإيرادات الضريبية بالقدر الأكبر من إيرادات الموازنة تليها المنح ثم الإيرادات غير الضريبية . وساهم في تحجيم العجز بالموازنة صغر الوزن النسبي للأجور ضمن النفقات بالمقارنة للوزن النسبي للأجور بموازنات دول حوض النيل .

* وفيما يخص العلاقات التاريخية العربية التنزانية فقد كان المسلمون على علاقة بهذه المنطقة منذ القرن الأول الهجري . والتي بدأت بعلاقات تجارية ثم من خلال الهجرة وتأسيس إمارات إسلامية . وظهرت أقدم الإمارات الإسلامية على ساحل شرقي أفريقيا وهي إمارة لامو على الساحل الشرقي الأفريقي شمال مدينة ممبسة في نهاية القرن الأول الهجري . وفي مستهل القرن الرابع الهجري ظهرت إمارات ماندي وأوزي وشاكة قرب دلتا نهر تانا في كينيا . وهكذا وصل الإسلام إلى الساحل الجنوبي من تنجانيقا في مستهل القرن الرابع الهجري والذي إمتد حتى الجنوب .

ودهم الاستعمار البرتغال الإمارات الساحلية وشن ضدهم حرباً صليبية دمرت معظم مدن الساحل . وإزداد التنافس الاستعماري على المحيط الهندي وبرزت قوات إسلامية جديدة من عمان استطاعت القضاء على النفوذ البرتغالي فهزمت

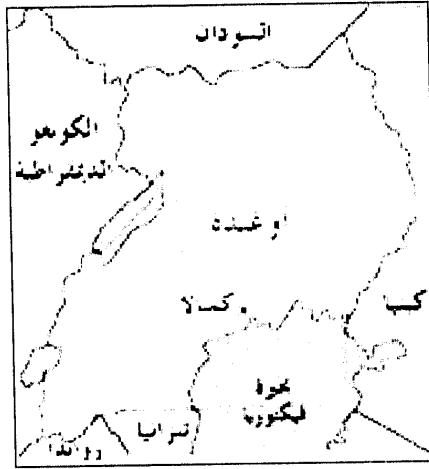
البرتغاليين هزيمة ساحقة عند مجبسة في سنة ١٧٤٠ .

وبعد أن انهارت سيطرة البرتغاليين واستقر الأمر للعرب توغلت الدعوة إلى الداخل فوصلت إلى نياسلاند (ملاوي حالياً) كما وصلت هضبة البحيرات حيث أوغندا . وتوغل الإسلام إلى داخل تنجانيقا وظهر في المدن الساحلية والقرى ونقل العمانيون - آل بوسعيد - العاصمة إلى دار السلام . وبرزت مراكز إسلامية بالداخل كان منها في تنجانيقا طابورة وأوجيجي على بحيرة تنجانيقا . وتانجا التي كانت من أكبر مراكز الثقافة العربية بالبلاد . وظهرت قوى استعمارية جديدة تمثلت في بريطانيا وألمانيا واقتسمتا دولة (آل بوسعيد) في شرقي أفريقيا . واستولت ألمانيا على تنجانيقا . وما كادت تنجانيقا تستقل حتى ظهرت مؤامرة ضد الإسلام . تمثلت في الأحداث الدامية التي أصابت العرب في زنجبار في سنة ١٩٦٤ وراح ضحيتها ٢٣ ألفاً من العرب والمسلمين .

ويتجمع المسلمون في تنزانيا في مناطق عديدة . فالأغلبية العظمى من سكان جزيرتي بمبا وزنجبار مسلمة . وفي إقليم البحيرة (تنجانيقا) وتنوما وفورا وتوشى وعروشة وكذلك سكان مدينة السلام التي تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٠٪ . وينتشر المسلمون في ولاية طابورة في الداخل وفي موشى وكيجومما وأوجيجي وكذلك في ميناء تنجا .



اقتصاد أوغندا



- تحتل أوغندا المركز السادس بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو ١٤٥ مليار دولار . كما تحتل المركز السابع في التجارة الخارجية السلعية بين دول الحوض بنحو ٥٥ مليار دولار . وتحتل المركز السابع في عدد السكان بنحو ٣٢٤ مليون شخص . والمركز السابع أيضا في المساحة الجغرافية بنحو ٢٤١ ألف كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال السودان ومن الشرق كينيا ومن الجنوب تنزانيا وبورندي ومن الغرب الكونغو الديموقراطية ورواندا .

الناتج المحلي الاجمالي الأوغندي - مليون شلن أوغندي -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤٨٢٦	٤٥٥٣	٤٢٨٤	٣٥٢٠	الزراعة
٦٧	٥٥	٤٩	٤٢	التعدين والمحاجر
١٦٣٦	١٣٩٤	١٢٢٦	١٠٦٦	التصنيع
١٠٦٤	٧٦٣	٦٦٢	٥٣٧	الكهرباء والغاز والمياه
٢٧٨١	٢٢٥٦	٢١٥٦	١٨١٦	البناء

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤٢٦٢	٣٥٥٦	٢٩٩١	٢٥٥٢	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٢٦٨٧	٢٢٥٩	١٩٩٠	١٨٠٢	التمويل والتأمين والعقارات
١٤٧٥	١٢١٨	٩١٦	٧٨٨	النقل والاتصالات
٧٢٧	٧٢٠	٦٥٨	٥٩٦	الادارة العامة والدفاع
٢٣٥٠	٢١٤٦	١٨٥١	١٦٠٦	الخدمات الأخرى
٤٠٨ -	٣٣٠ -	٢٧٤ -	٢٥٣ -	ناقص رسوم الخدمات
٢١٤٦٨	١٨٦١١	١٦٥٠٧	١٤٠٦٣	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
١٩٢٤	١٥٥٥	١٣٧١	١٢٠٩	اضافة : ضرائب مباشرة - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر: African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الاجمالي الأوغندي في الارتفاع بلا انقطاع ما بين عامي ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧ . وظل قطاع الزراعة هو صاحب النصيب الأكبر من الناتج بكل تلك السنوات . يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق . ثم قطاع التشييد وقطاع التمويل والتأمين والعقارات . وتأخر نصيب قطاع التصنيع من الناتج .

وفي العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قدمت الزراعة وصيد الأسماك والغابات نسبة ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي . والصناعة نسبة ٢٤,٥٪ والخدمات ٥١,٥٪ . وضمن قوة العمل يعمل حوالى ٨٠٪ بالزراعة والباقي بالخدمات والصناعة .

اقتصاديات دول حوض النيل

وأبرز المنتجات الزراعية الأوغندية هي : البن والشاي والقطن والتبغ والكسافا والبطاطس . والذرة والدخن والذرة والزهور ولحوم البقر ولحم الماعز والحليب والدواجن . وأبرز المنتجات الصناعية هي : السكر والتبغ والمنسوجات القطنية والأسمنت والصلب .

التوزيع النسبي للنتائج المحلي الاجمالي بأوغندا %

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	
١٥ر٦	١٧	١٨ر٣	٢٠ر٢	٢١ر١	٢٢ر١	الزراعة والصيد والغابات
١ر٣	١ر٤	١ر٤	١ر٨	٢	٢	محاصيل تقديده
٨ر٦	٩ر٢	١٠	١١ر١	١١ر٩	١٢ر٩	محاصيل غذائية
١ر٤	١ر٥	١ر٥	١ر٧	١ر٧	١ر٨	ثروة حيوانية
٢ر٧	٢ر٩	٢ر١	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٤	الغابات
١ر٦	٢	٢ر٣	٢ر٤	٢ر٢	٢ر٢	صيد الاسماك
٢٤ر٥	٢٥ر٣	٢٤ر٨	٢٤	٢٢ر٨	٢٢ر٦	الصناعة
٠ر٣	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	تعيين ومحاجر
٦ر٦	٦ر٧	٦ر٩	٧ر٢	٧	٧	صناعات تحويلية
٠ر٩	١	١ر١	١ر٣	١ر٣	١ر٣	كهرباء
١ر٩	١ر٩	٢	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٣	مياه
١٤ر٨	١٥ر٣	١٤ر٥	١٣	١٢	١١ر٧	تشبيد
٥١ر٥	٥٠ر١	٤٩ر٧	٤٩	٤٩ر١	٤٨ر٦	الخدمات
١٤	١٣ر١	١٢ر٩	١٢ر٧	١٢ر٦	١٢ر٦	تجارة جملة وتجزئه

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢٠٠٢	
٤٣	٤٥	٤٤	٤٥	٤٥	٤٤	مطاعم وفنادق
٦٩	٦٤	٥٨	٥٥	٤٤	٤٩	نقل واتصالات
٣	٢٥	٢٥	٢١	١٩	٢١	خدمات مالية
٧١	٧٤	٧٥	٧٩	٨	٨١	أنشطة عقارية
٣٧	٣٤	٤	٣٨	٤٣	٤٣	ادارة عامه
٧	٧٤	٧٢	٧٣	٧٤	٧٢	تعليم
١٨	١٧	١٨	١٧	١٧	١٨	صحة
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	الاجمالى

- مابين عامى ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ اتجه النصيب النسبى للزراعة من الناتج المحلى الى التراجع من ٢٣١٪ الى ١٥٦٪ . بينما اتجه النصيب النسبى لقطاع الصناعة الى الارتفاع من ٢٢٪ الى ٢٤٥٪ ونفس الارتفاع لقطاع الخدمات من نسبة ٤٨٣٪ الى ٥١٥٪ .

وضمن قطاع الزراعة تفوق النصيب النسبى للمحاصيل الغذائية فى الناتج خاصة البن . وفى قطاع الصناعة تفوق قطاع الصناعات التحويلية . أما فى قطاع الخدمات فقد تفوقت تجارة الجملة والتجزئة يليها الأنشطة العقارية ثم التعليم . وتدنى نصيب أنشطة التعدين والمحاجر وإمدادات الكهرباء والمياه والصحة والمحاصيل النقدية .

ميزان المدفوعات الأوغندى - مليون دولار أمريكى -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلع	٤٧٦	٤٨١	٥٦٣	٧٥٩	١٠١٧	١١٨٨	١٦٨٦
واردات	٩٧٥	١٠٥٢	١٢٤٦	١٤٢٧	١٧٤٦	٢٢١٦	٢٩٨٣

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
سليمه							
صادرات خدميه	٢١٧	٢٢٥	٢٦٦	٣٧٠	٥٠٧	٤٥٢	٤٩٩
واردات خدميه	٥٠٦	٥٥٨	٥٠٢	٧٢٧	٧٧٧	٩٥٠	١١٧٨
دخل محصل	٣٨	٣٤	٢٨	٣٦	٥٠	٧٢	٩٨
دخل مدفوع	٢٠٣	١٤٨	١٧١	٣٢٩	٢٩٩	٢٩٨	٣٧٧
تحويلات داخله	٨٨٩	١٠٢٣	٩٢٣	١١٤٤	١١٨٤	١٧٦٣	١٨١٦
تحويلات خارجيه	٣٠٤	٣٥٧	٢١٤	٢٤٢	٣٥١	٣٣٤	٣٠٧
حساب رأسمالي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٢٨	٠٠
استثمار أجنبي داخل	١٥٢	١٨٥	٢٠٢	٢٩٥	٣٨٠	٣٩٣	٤٨٤
استثمار أجنبي خارج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
استثمار محفظه داخل	٠٠	٠	٢٠	٦	- ١٢	٢٢	١٤
استثمار محفظه خارج	٠٠	٢	- ٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
استثمارات أخرى داخله	٢٦٠	٥٠	٢٦٥	١٤١	١٣٤	١٣٧	٥٤٨
استثمارات أخرى خارج	- ٢٩	٥٩	١٢٥	٠	٧	- ٧٦	- ٢٨٢
السهم والخطا	١٩	٩	- ٨	- ٤	٢	٤٢	٦٢

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الميزان الكلى للمدفوعات	٩١	- ١٧٥	- ٣	١٢٢	٨٢	٣٧٧٥	٦٤٦

- يعانى ميزان المدفوعات الأوغندى من عدة أنواع من العجز المزمّن تشمل الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . إلا أن الموارد التى تحققها التحويلات الرسمية والخاصة الى جانب الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الذى اتجه للارتفاع المستمر منذ عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧ . قد مكنت من تحقيق فائض بالميزان الكلى للمدفوعات الأوغندى خلال السنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ .

حيث أظهرت بيانات البنك المركزى الأوغندى خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٧ . وجود عجز تجارى سلعى فى كل تلك السنوات . وكذلك وجود عجز تجارى خدمى أيضا خلال كل تلك السنوات . وأيضا عجز بميزان الدخل بتلك الفترة . وداخل التحويلات كانت التحويلات من الحكومات ومن المنظمات التطوعية الدوليه هى صاحبة النصيب الأكبر من التحويلات بالمقارنه لنصيب تحويلات العاملين الأوغنديين بالخارج . وكانت النتيجة وجود عجز بميزان الحساب الجارى خلال تلك الفترة .

وركز البنك المركزى الأوغندى فى بياناته المنشوره على صادرات البن من بين الصادرات الأوغنديه حيث شكلت نسبة ١٦ ٪ من اجمال قيمة الصادرات عام ٢٠٠٧ ونفس النسبة عام ٢٠٠٦ و ١٧ ٪ عام ٢٠٠٥ . وفى الواردات السلعيه كان واضحا تفوق قيمة واردات القطاع الخاص على الواردات الحكوميه . وركز البنك المركزى الأوغندى على واردات البترول والتى مثلت نسبة ١٥ ٪ من اجمال قيمة الواردات عام ٢٠٠٧ مقابل نسبة ١٦ ٪ عام ٢٠٠٦ و ١٢ ٪ عام ٢٠٠٥ .

وكانت هناك استثمارات حافطة منذ عام ٢٠٠٠ أخذت فى الارتفاع خلال

السنوات التالية . لتزيد من ٢٥٠ ألف دولار عام ٢٠٠٠ الى ١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ثم الى ١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣ . وانخفضت قيمتها الى ٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ وتحولت للتدفق السلبي الى خارج البلاد عام ٢٠٠٥ بنحو ٢١٤ مليون دولار . ثم عادت استثمارات الحافطة الى التدفق الإيجابي بنحو ٢١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦ لتتخفض قليلا الى ٢٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ .

- وخلال عام ٢٠٠٧ ومن بين صادرات قيمتها ١٣٣٧ مليار دولار . وحسب البنك المركزي الأوغندي فقد جاءت دول الكوميسا في مقدمة جهات الصادرات . بنحو ٥٣٤ مليون دولار خاصة الى السودان وكينيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندي . تليها دول الاتحاد الأوربي بنحو ٤١٠ مليون دولار وخاصة الى هولندا وفرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . ثم إلى دول الشرق الأوسط ١٨٩ مليون دولار خاصة الامارات العربية واسرائيل .

ثم الى الدول الآسيوية بنحو ٦٣٥ مليون دولار خاصة هونج كونج وسنغافورة والصين واليابان والهند . ثم الى باقي الدول الأفريقية بخلاف دول الكوميسا بقيمة ٥٨ مليون دولار خاصة جنوب افريقيا . ثم الى دول الأمريكتين بقيمة ٢٢ مليون دولار خاصة الى الولايات المتحدة وكندا . وإلى الدول الأوربية بخلاف الاتحاد الأوربي بقيمة ١٧ مليون دولار خاصة الى سويسرا .

صادرات أوغندا الى دول العالم - مليون دولار -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤١٠١	٣٢٦٩	٣١٣٣	٢٤٩٢	١٩٣٥	١٨٥	الاتحاد الأوربي
٦٣٤	٥٧٤	٥٩٦	٤٩٩	٤١٧	٤٧٥	هولندا
٣٨٧	٣٦٢	٣٢٦	٢٦٤	١٠٦	٢٠٨	بلجيكا

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢٩٩	٣٦٢	٣٧٨	٢٠	٤٣	٤٧	فرنسا
٢٣٣	١٩١	١٧٨	٨١	٧١	١٠٥	ألمانيا
٥٣٣٦	٢٧٢٣	٢٤٧٣	١٨٤١	١٣٨٤	١٠٦٨	الكوميسا
١٥٨١	٨٩٧	٣٢١	١٨	١٠٢	٤٩	السودان
١١١٨	٦٦١	٦٨٨	٦٦٢	٧٣	٦٠٣	كينيا
١٠١٢	٤٤٨	٥٩٦	٢٧٢	١٢٣	٩٩	كونغود.
٨٣٢	٣٠٥	٣١٣	٢٢٨	٢٠٦	١٣١	رواندا
٤٢٦	٢٠٨	٢١	١٥٦	١٠	٦٢	بورندى
٢٨	٤٢	٣٥	٢٣	٢١	١٣	مصر
١٨٩	٢٠٠١	٨٨٩	٣٧٢	١٨٤	٨٥	الشرق الأوسط
١٧٨	١٨٧٨	٨٥٢	٢٧٧	١٢٣	٥٤	الامارات
٨٥	١٠٣	٢٨	١٢	٥١	١٩	اسرائيل
٦٣٥	٤١٨	٣٧٦	٣٩٧	٣٢٣	٢٩٧	آسيا
١٠١	١١٨	١١٤	١٢٣	١١٣	١٣٢	هونج كونج
١٦	٩٨	١٠٦	٩١	٧٥	١٤	سنغافوره
٥٧٧	٢٣٢	٢٠٦	٤٨	٤٠	٤٧٢	باقي افريقيا
١٠٢	١٢٤	١٠١	٢١٤	٣١٦	٤٧	جنوب افريقيا
٢١٨	١٩٢	٤٠١	٣٦١	٤٢٢	٤٢٣	الأمريكتين
١٤٣	١٤	١٨٨	١٥١	١٢	٩٨	الولايات المتحدة

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٧ر٣	١٩	٣٩ر٤	٧٠ر٣	٣٥ر١	٦٨ر٤	باقى أوربا
١٣ر٥	١٤ر٥	٣٦ر٤	٦٠ر٧	٢٩	٢٩ر٥	سويسرا
١٣٣٧	٩٤٤	٨٠٥	٦٧٥	٥١٧	٤٩٥	اجمالى

- ومن حيث ترتيب الدول التى تم التصدير الأوغندى إليها عام ٢٠٠٧ فقد جاءت الامارات العربيه فى مقدمه . وفى المركز الثانى السودان ثم كينيا والكونغو الديموقراطيه . وفى المركز الخامس رواندا ثم هولندا وبورندى وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحده بالمركز الحادى عشر وسويسرا والصين بالمركز الثالث عشر . وشهدت معظم الدول نموا فى الصادرات إليها فبما عدا دول قليله مثل سويسرا التى انخفضت الصادرات إليها كما تذبذبت قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة .

واردات أوغندا من دول العالم - مليون دولار -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١٢١١	٧٣٤ر٦	٥٤٤	٤٩٥ر٥	٣٨٧ر٣	٣١٨ر٧	٢٦٨ر٤	دول آسيا
٣٥٣ر١	١٨٩ر٤	١٣٢ر٤	١١٩ر٩	٩٩ر٩	٧٣ر٨	٦٥ر٤	الهند
٢٧٨	١٤١ر٦	١١١ر٧	١٠٠ر٤	٧١	٤٤ر٨	٣٥ر٨	الصين
٢٤٩ر١	١٧٧ر١	١٥٠ر٤	١٢٢ر٨	٩٤ر٣	١٠٦ر١	٨٦ر٦	اليابان
٦٤ر٣	٤٩	٤٥ر٣	٦٦ر٥	٣٨ر١	٣٢ر١	٢٣	ماليزيا
٦١	٣٨	٩ر٩	١٢	١٢ر٤	٦ر٣	٤ر١	سنغافوره
٤١ر٣	٢٠	١٥ر٣	١٣ر٢	١٦	١٨ر٧	١٩ر٢	هونج كونج
٧٤٩ر٣	٤٨٨ر٧	٤٠١ر٤	٣٢٧ر٢	٢٦٤ر٩	٢٣٩ر٩	٢٣١ر٢	الاتحاد

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
							الأوربي
١٢١ر٦	١٢٤ر٥	٩٨ر٢	٩٠ر١	٨٨ر٨	٧١ر٢	٨٤ر٤	انجلترا
١٠٣ر٩	٦١	٣٥ر١	٣٣ر٢	١٨ر٣	١٢ر١	٢٤	فرنسا
١٠٠ر٧	٢٨ر٢	٢٢ر٥	٣٧ر٢	٨ر٨	١٠ر٧	١٨ر٧	السويد
٨٢ر٩	٧٢ر٦	٤٩ر٤	٣٧ر٣	٤٠ر٤	٣٤ر٨	٣٦ر٧	ألمانيا
٦٢	٧١ر١	٤٧ر٤	٣٦ر١	٢٥ر٦	٢٠ر٥	١٥ر١	هولندا
٤٨ر٤	٣٣ر٦	٤٩ر١	٢٠ر٢	٢٣ر١	٤٢ر٣	١٧ر٣	إيطاليا
٤٨ر٣	٣٦ر٣	٣٩ر٥	٣٨ر٧	٢٢ر٧	٢٦ر٥	١٥ر٨	بلجيكا
٥٩٠ر٩	٤٨٥	٢٠٨ر١	١١٨ر٢	١٠٦	٧٨ر٧	٧١ر٧	الشرق الأوسط
٤٢٩ر٧	٣٢٤ر٦	١٣٥ر٢	٧٩ر٥	٧٦ر٦	٦٤ر٧	٥٦ر٩	الامارات
٦٠ر١	٨٨ر٣	٢٢ر٨	٠ر٥	٠ر٢	٠ر١	٠ر٤	البحرين
٤٩ر٣	٥٢ر١	٢٣ر٣	١٩ر٥	١٢ر٥	٨ر٦	٨ر٤	السعودية
١١ر٦	١٠ر٣	١٦ر٨	٨ر٨	٤ر٢	١ر٨	٣ر٣	إسرائيل
٥٤٣ر٥	٤٨٤ر٩	٥٦١ر٣	٤٤٢ر١	٣٩٢ر٢	٣٦٠ر٦	٣٧٧ر٣	الكويسا
٤٥١ر١	٤١١ر٥	٤٥٦ر١	٣٩٠ر٣	٣٥٥ر٩	٣٣٢ر٧	٣٥٢ر٤	كينيا
٢٧ر٢	١٥ر٩	١٤ر٦	٩ر٥	٦	٤ر٩	٣ر٧	مصر
٢١٦ر٨	١٧٧ر٩	١٤٩	١٥٠ر٩	١٠٣ر١	١٠٠ر١	٧٦ر٧	باقي افريقيا
٢١٢ر٥	١٧٤	١٥٤	١٤٧ر٦	٩٩ر٢	٨٩ر٩	٧٦ر٢	جنوب افريقيا
١٦٣ر٢	١١٤ر٢	١٤٤ر٥	١٣٨ر٤	٩٤ر٥	٤٩ر١	٤٦ر٣	الأمريكتين
٩٢ر٤	٩٢ر٣	٨٣ر٣	٩٦ر٧	٧٧ر٦	٣٧ر١	٣١	أمريكا

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٦٨ر٥	٨٨ر٢	٢٧ر٧	٢٢ر٦	١١ر٩	١٤ر٥	١٤	باقي أوروبا
٦	١٦ر٦	١٧	٣٢ر٢	٣١ر٨	٢٦ر٨	١٩	استراليا
٣٥٥٠	٢٥٩٠	٢٠٥٤	١٧٢٨	١٣٩٩	١١٩٢	١١٠٩	الاجمالى

- تضمن التوزيع الجغرافى لمصادر الواردات الأوغنديه مجيء الدول الآسيويه بالمقدمة خاصة من الهند والصين واليابان وماليزيا وهونج كونج وكوريا الجنوبيه وتايلاند . تليها الواردات من دول الاتحاد الأوربى خاصة من انجلترا وفرنسا والسويد وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا . ثم من دول الشرق الأوسط خاصة من الامارات العربية والبحرين والسعوديه . ثم من دول الكوميسا خاصة من كينيا وسوازيلندا ومصر . ثم من باقى أفريقيا بخلاف دول الكوميسا خاصة من جنوب افريقيا . ثم من دول الأمريكتين خاصة من الولايات المتحدة وكندا . ثم من دول أوروبا بخلاف دول الاتحاد الأوربى خاصة من سويسرا .

وفى عام ٢٠٠٧ كانت أعلى الدول من حيث قيمة الواردات الأوغنديه كينيا تليها الامارات العربية . ثم الهند والصين وفى المركز الخامس اليابان تليها جنوب افريقيا ثم انجلترا وفرنسا والسويد . وفى المركز العاشر الولايات المتحدة الأمريكيه . تليها ألمانيا وسنغافوره وهولندا والبحرين والسعوديه وإيطاليا وهونج كونج .

وأبرز سلع التصدير الأوغنديه هى : البن والأسماك ومنتجاتها والشاى والقطن والزهور والمنتجات البستانيه والذهب .. وأبرز سلع الواردات هى : المعدات والمركبات والنفط واللوازم الطبيه والحبوب .

عدد السياح الواصلين الى أوغندا حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٣٩	٤٦٨	٥١٢	٣٠٥	٢٥٤	الاجمالى من العالم
٣٩٧	٣٣٧	٤٠٦	٢٣٣	١٩٢	من أفريقيا
٣٦	٢٩	٢٣	١٦	١٥	من الأمريكتين
٧١	٦٢	٤٩	٣٩	٣٤	من أوروبا
١٢	١٠	٨	٥	٤	من شرق وجنوب شرق آسيا
١٤	١٤	١٢	٨	٦	من جنوب آسيا
٤	٤	٣	٢	٢	من غربى آسيا
٤	١٢	١١	٢	١	من أقاليم غير محدد

- تمثل الدول الأفريقية الرافد الأول للسياحة فى أوغندا خاصة من دول الجوار الجغرافى . حيث يمثل كون أوغندا دولة بحرية برية ليس لها منافذ بحرية أحد عوامل قلة السياحة بها . إلا ان عوامل محلية تخص أبناء التمرد الذى يمثلته جيش الرب وما يتردد عن الحالة الصحية من أقاويل لها تأثير أكبر فى قلة السياحة .

الموازنة الحكومية الأوغندية - مليار شلنج أوغندى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٠٨٤	٣٩١٧	٣٣٩٦	٣١٤٧	٢٨٥٧	٢٢٦٤	١٩٦٩	اجمالى الإيرادات والمنح
٢٩٦٥	٢٥٢٤	٢١٤٢	١٨٢٨	١٥٥٠	١٣٣٨	١١٥٦	إيرادات ضريبية
١٧٠	١٤٤	١٢٥	١٢١	١١٩	٩٦	٩٨	إيرادات غير ضريبية
٩٤٩	١٢٤٩	١١٢٩	١١٩٨	١١٨٨	٨٣٠	٧١٥	المنح

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٨٤٣	٤٣٧٦	٣٥٣٣	٣٢٣٢	٣٠٧٧	٢٧٧٤	٢٥١٤	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
٢٧٣٣	٩٨٧	٨٦٧	٧٧٤	٦٨٣	٦١١	٥٤٩	الأجور
- ٧٥٩	٤٥٩ -	١٣٧ -	٨٥ -	٢٢٠ -	٥١٠ -	٥٤٥ -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار الأمريكى يعادل ١٦٥٨ شلن أوغندى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ١٦٨٦ شلن .

- تعاني الموازنة الأوغندية من عجز مزمن اتجه للزيادة خلال السنوات الأخيرة . وزاد منه بالعام الأخير النمو الكبير لمكون الأجور بالنفقات . وتمثل الإيرادات الضريبية المكون الأول لإيرادات الموازنة تليها المنح ثم الإيرادات غير الضريبية . ويقف العجز حائلا دون التوسع فى الانفاق الاجتماعى لتحسين الظروف الصحية والتعليمية والبنية الأساسية .

* وفيما يخص العلاقات العربية الأوغندية وهى الدولة التى أصبحت فى إحدى الفترات تحت حكم الملك عيسى البلوشي . حينما توسع النفوذ العماني الذى شمل مكران وكرمان وهى أقاليم حكمتها قبيلة البلوش العمانيه فى القرن الأول الميلادى . إلى جانب زنجبار الجزيرة الأفريقية التى فتحها القائد العماني الأمير شداد البلوشي صهر سلطان عمان .

وكانت أوغندا مقسمة إلى أربع ممالك هي : بوجندا وأنكولي وأورور وبانورو . وكان هذا قبل الاحتلال البريطانى حيث دخلت فى حوزة النفوذ البريطانى وأعلنت بريطانيا الحماية عليها سنة ١٨٩٩ . ثم تحولت بعد ذلك إلى مستعمرة ظلت تحت الحكم البريطانى حتى استقلالها فى سنة ١٩٦١ .

ورغم أن أوغندا من دول شرق أفريقيا إلا أن الإسلام لم يصل إليها إلا في وقت متأخر وبقيت موثلاً للقبائل الوثنية التي تنتقل في ربوعها . ثم إلتأمت تلك القبائل وأُسست ثلاث ممالك كبيرة هي : بوغندا و أنكولي و أونورو وظلت هكذا حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري . عندما وصل الإسلام عن طريق بعض التجار العرب المسلمين الذين وجدوا أن الأرض لا تزال بكرًا لم تطأها بعد الأفكار الغربية فأسلم الكثير من أبناء أوغندا في عهد الملك موتيسا .

وفي سنة ١٢٨٠ هجريه تولى حكم مصر الخديوى إسماعيل بن محمد علي وكان يرغب في التوسع فرأى أن أفضل المناطق التي يمكن أن يتوسع فيها ناحية الجنوب حيث الضعف والفراغ السياسي . وكان حكمه ممتد بالفعل حتى جنوب السودان فرأى أن أوغندا هي الامتداد الطبيعي لحدود دولته لأهميتها الإستراتيجية لكون منابع النيل منها . وأخذ يعد عدته وأرسل رسله على ملوك أوغندا وتنازلت له الدولة العثمانية عن سواحل البحر الأحمر الغربية وسواحل خليج عدن . ورحب ملوك أوغندا بذلك وتم رفع العلم المصري هناك وأرسل 'موتيسا' إلى إسماعيل يطلب منه أن ييسر نفوذه على أرضه ويطلب منه أيضا إرسال اثنين من العلماء ليهتدي وشعبه عن طريقهما للإسلام . وبالفعل أرسل إسماعيل بالدعاة الذين ساهموا في نشر الإسلام هناك .

وكانت الحملة المصرية فاتحة دخول العدو الإنجليزي لتلك البقاع الساحرية من شرق أفريقيا . ذلك لأن الخديوي إسماعيل رأى زيادة النفوذ الفرنسي عليه بعد افتتاح قناة السويس . فعمل على تقوية نفوذ الإنجليز ليعادل النفوذ الفرنسي . فعهد إسماعيل لضابط إنجليزي يهودي هو صاموئيل بيكر بمهمة فتح أراضي أوغندا ومحاربة تجارة الرقيق . بدافع من إنجلترا التي كانت تحافظ على سياستها الاقتصادية .

ولكن بيكر فشل في مهمته فاختر إسماعيل آخرأ وهو جوردن الذي جاء لخدمة الإنجليز وليس المصريين . فقام بمنع الجيوش المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فكتوريا خوفاً من وصول المسلمين إلى تلك المناطق وتأثيرهم على السكان .

وأصبحت تلك المناطق ميداناً للتوسع الإنجليزي وقام جوردن بإرسال بعثة صليبية إلى موبتسا ملك بوغندا تحول دون دخوله في الإسلام وتدعوه إلى اعتناق النصرانية . وقام الخديوي إسماعيل بتعيين جوردن حاكماً عاماً للسودان مكافأة له . فعمد جوردون إلى بث الفوضى وإثارة الاضطرابات والإساءة إلى زعماء القبائل في المنطقة حتى يشعر السكان بفساد الحكم المصري . ويطلبون الانضواء تحت السيطرة الإنجليزية . وقد لاقى جوردون جزاءه فقطعت عنقه على يد رجال الثورة المهدية السودانية .

وبعد انسحاب المصريين من السودان سنة ١٣٠٣ هجرية إثر الثورة المهدية أصبح الجو خالياً للإنجليز في أوغندا . وازدادت الإرساليات النصرانية بفرعها البروتستانتية والكاثوليكية بالبلاد . وكانت هذه الإرساليات بمثابة استعماراً من نوع خاص لأنها تثير القلاقل والاضطرابات الداخلية . والتي من شأنها أن تمهد السبيل للاحتلال وهذا ما حدث بالفعل حيث تقاطلت الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية على مناطق النفوذ واندحرت البروتستانتية في مواطن كثيرة مما حدا بها لأن تستنجد بشركة شرقي إفريقيا الإنجليزية . والتي أرسلت بدورها قوة عسكرية احتلت بوغندا سنة ١٣١٢ هجرية . وكانت بوغندا هي مركز تجمع المسلمين بالبلاد وكان ملكهم المسلم اسمه نوح أبوقو وهو أخو موبتسا . فقامت إنجلترا بتوحيد الممالك الثلاثة بوغندا وأنكولي وأونيورو وأطلقت عليها اسم أوغندا .

وكانت سياسة إنجلترا في هذه المنطقة تتصف بروح صليبية خالصة تهدف في

المقام الأول لمحاربة المسلمين . والحد من نشاطهم قدر الممكن وذلك من خلال عدة خطوات منها :

- العمل على ضم جنوبي السودان إلى أوغندا وذلك لإبعاد جنوبي السودان ذي الأثرية الوثنية عن شماله المسلم . لتحول دون تقدم المسلمين والإسلام نحو الجنوب وليزيد عدد الوثنيين في هذه الدولة المقترحة . ويقل عدد المسلمين ويضعف شأنهم وبدأت تهيم لذلك فأغلقت الجنوب في وجه الشماليين . وشقت الطرق بين أوغندا وجنوبي السودان على الرغم من عدم وجود طرق بين الشمال والجنوب . وشجعت أبناء الجنوب لإتمام دراستهم الجامعية في جامعة ماكريري الأوغندية بدلاً من جامعة الخرطوم .

- وعملت إنجلترا على تشجيع اللهجات المحلية وتثبيت الحياة القبلية الوثنية بكل مظاهرها وعاداتها . ونشر اللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الرسمية ومحاربة اللغة العربية حتى الأسماء العربية . ومحاربة العادات والتقاليد التي انتقلت من الشمال المسلم للجنوب الوثني والإبقاء على العرى . ونقل كل ضباط الإدارات المحلية الشماليين من الجنوب وعدم السماح لأي شمالي أن يدخل الجنوب . وشن الحملات الإرهابية ضد مسلمي الجنوب وفصل الموظفين الحكوميين المسلمين . وعهدوا لرجال الإرساليات التبشيرية بالتعليم فركزوا جل اهتمامهم لنشر النصرانية واللغة الإنجليزية .

كما قامت بتخفيض رواتب العاملين الجنوبيين ليزداد الفقر والبؤس بينهم . فیتلقفهم رجال الإرساليات بالمساعدات المادية والعينية وبالتالي ربط مصائرهم بهؤلاء . وفرضت إنجلترا عند احتلالها لأوغندا معاهدة «مانغو» على أهل أوغندا . والتي بموجبها يكون الملك ورئيس الوزراء ووزير المالية من أتباع كنيسة بريطانيا،

أما وزير العدل فيكون كاثوليكياً وأهملت المسلمين إهمالاً تاماً على الرغم من أن نسبة المسلمين بأوغندا تصل إلى ما بين ١٢ - ٤٠٪ من إجمالي السكان حسب المصادر المختلفة .

وكانت أوغندا قد أصبحت محمية بريطانية ١٨٩٤ - ١٨٩٦ . وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت على الحكم الذاتي ثم على الاستقلال الكامل ١٩٦٢ . وفي عام ١٩٦٣ انتخب ملك أوغندا السير إدوارد فريدريك رئيساً للبلاد . وفي فبراير ١٩٦٦ أطاح به رئيس مجلس الشعب أبولو أوبوتي . وتبنت الدولة عام ١٩٦٧ نظاماً جمهورياً . وفي عام ١٩٧١ أطاح الميجور عيدي أمين دادا وهو ضابط مسلم تدرب في إسرائيل بحكم أوبوتي . وحل المجلس الوطني ونصب نفسه رئيساً للجمهورية وفي عام ١٩٧٤ استطاع إخماد تمرد داخلي . وحكم نظام عيدي أمين البلاد حكماً دكتاتورياً مما أدى إلى فرار كثير من المتمردين الأوغنديين إلى الدول المجاورة . وساءت علاقات عيدي أمين مع دول شرق أفريقيا . لاسيما بعد أن ثارت مشاكل الحدود بينه وبين كينيا التي قادت حملة ضده .

وقام عيدي أمين بطرد البعثة الإسرائيلية من أوغندا وسجن بعض أفرادها إذ كانت تتصرف بحرية كأنها على أرضها . وقامت إسرائيل بعملية فدائية وأنقذت أفراد بعثتها الموقوفين في مطار عنتيبي . وقام عيدي أمين بالحد من نشاط الإرساليات النصرانية وأعدم أحد القساوسة . واتجه لنشر الدعوة الإسلامية فزاد تعداد المسلمين في أيامه وأعلن عيدي أمين انضمام أوغندا لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

ورد الاعلام الغربى بحملة دعائية مضاده ضد حكم عيدي أمين حيث أصبح عيدي أمين مضرب الأمثال في الظلم والإستبداد والسفه . ثم كانت الخطوة التالية بإثارة الخلاف على الحدود بين أوغندا وتنزانيا حتى انتهى إلى قتال مفتوح بين قوات

البلدين . وتلقت تنزانيا معونات ومساعدات من إسرائيل وإنجلترا . وفي عام ١٩٧٩ انتهى حكم عيدي أمين بغزو بلاده بواسطة تحالف عسكري من القوات التنزانية والقوات التابعة للجيش الوطني لتحرير أوغندا .

ودخلت القوات التنزانية العاصمة الأوغندية كمبالا وشكل دابوش لول حكومية انتقالية من عناصر الجيش الوطني لتحرير أوغندا ثم خلفه قومزي بنسيا . ولكنه ما لبث أن أطاح به الجناح العسكري للجبهة الوطنية لتحرير أوغندا . وفي عام ١٩٨٠ جرت انتخابات فاز بها حزب المؤتمر الوطني الأوغندي وأصبح أوبوتي رئيسا للجمهورية . وفي عام ١٩٨٥ حدث انقلاب عسكري بقيادة تيتو أوكلو أطاح بحكومة أوبوتي . وفي عام ١٩٨٦ أطاح انقلاب يوري موسفيني بحكومة تيتو أوكلو .

- ويمثل تعداد المسلمين بأوغندا ما بين ١٢-٤٠٪ على اختلاف المصادر من إجمالي السكان ولهم الحرية في إنشاء الجمعيات الإسلامية والمدارس الخاصة بهم . ولكنهم يعانون من العديد من المشاكل التي تكاد تكرر في سائر الدول الإفريقية التي وقعت فريسة الاستعمار الإنجليزي بالذات ومنها : معاناة الفقر والمرض وتدني مستوى المعيشة بسبب تعمد الاستعمار إفقار المناطق المسلمة . ومعاناة الجهل والتخلف الشديد وذلك لأن التعليم ومنذ أيام الاحتلال وبعده قد تسلمه رجال الإرساليات النصرانية . مما أدى لابتعاد المسلمين عن مدارسهم التبشيرية مع ضعف إمكانيات المسلمين وعدم قدرتهم على تكوين قاعدة تعليمية قوية .

وفي سنة ١٣٨٠ هجريه بلغ عدد المدارس النصرانية ٢٣٨٨ مدرسة في حين بلغ عدد المدارس الإسلامية ١٧٩ مدرسة فقط . وهذا التخلف انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية للمسلمين الذين يعانون من قلة المساعدات . في حين يتلقى

النصارى دعماً هائلاً دولياً . ويعاني المسلمون من تحديات من نوع آخر ممثلة في الفرق المنحرفة مثل القاديانية والبهائية والاسماعيلية . وتلك الفرق كان يسمح الإنجليز لأفرادها بالعمل وسط التجمعات المسلمة بمستعمراتها .

ورغم كل التحديات الخارجية فإن الخلافات تعصف بالمسلمين بأوغندا حيث تنتشر الخلافات بين الجمعيات الإسلامية القائمة . خاصة بين الجمعية الإسلامية الأوغندية ويؤيدها معظم المسلمين . وجمعية الاتحاد الوطني لتقدم المسلمين وهي موالية للحكومة الأوغندية .

ويعاني المسلمون بأوغندا من التغلغل اليهودي ببلادهم والتي كانت أحد ثلاث بلاد مختارة لإقامة دولة اليهود : فلسطين والأرجنتين وأوغندا . وقد بحث وزير المستعمرات البريطاني تشمبرلن مع هرتزل منح اليهود أوغندا لإقامة دولتهم عليها . وعلى الرغم من موافقة المؤتمر الصهيوني على ذلك الاقتراح إلا أن القادة الصهاينة رأوا حينذاك أفضلية رأي الإنجليز في اختيار فلسطين لتكون في قلب دولة الخلافة الإسلامية .



الكونغو الديمقراطية - كينشاسا - (زائر)



- تحتل الكونغو الديمقراطية المركز السابع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١١٦ مليار دولار . كما تحتل المركز الرابع في التجارة السلعية الخارجية بين دول الحوض . حيث أنها

تحتل المركز الثالث بين دول الحوض في عدد السكان البالغ ٦٨٧ مليون نسمة . المركز الثاني في المساحة بنحو ٢٣ مليون كيلو متر مربع . حيث تحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى ومن الشرق أوغندا ورواندا وبورندي وتنزانيا . ومن الجنوب زامبيا وأنجولا ومن الغرب الكونغو برازافيل .

الناتج المحلي الإجمالي للكونغو الديمقراطية - مليار فرنك كونغولي -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٤٧٩	١٧٨٥	١٥٦٩	١٢٢٧	الزراعة
٣٩٢	٣٥٣	٢٥٢	٢٦٢	التعدين والمحاجر

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٥٧	١٩١	١٧٤	١٣٥	التصنيع
١٧٩	١٣١	١١٤	٨٥	الكهرباء والغاز والمياه
٢٠٩	١٦٤	١٤٤	١١٠	البناء
١١١٩	٩٤٤	٧٠٠	٤٠٤	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٢١٩	١٥٣	١٤١	١١٠	التمويل والتأمين والعقارات
١٩٥	١٥٢	١٢٥	٩٨	النقل والاتصالات
٨٩	٦٣	٥٧	٤١	الاداره العامه والدفاع
٨٥	٧٧	٥٤	٥٩	خدمات أخرى
٥٢٢٥	٤٠١٤	٣٣٢٩	٢٥٣٥	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
١٥٤	١١٨	٩٨	٧٥	اضافة : ضرائب مباشره - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- ظل الناتج المحلى الإجمالى بالكونغو الديموقراطيه يواصل الارتفاع بلا انقطاع ما بين عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧ . وظل قطاع الزراعة طوال تلك السنوات يستحوذ على النصيب الأكبر من اجمالى الناتج . يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالنظر الى كبر عدد السكان واتساع مساحة البلاد وما يتطلبه ذلك من توصيل السلع الى السكان بأنحاء البلاد المترامية الأطراف . وشغل قطاع التصنيع المركز الثالث .

وتقدم الزراعة نسبة ٢٥٫٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى والصناعة ٢٦٫٣٪

والخدمات ٤٨١٪. وأبرز المنتجات الزراعية بالكونغو الديمقراطية هي: البن والسكر وزيت النخيل والمطاط والشاي والكسافا والموز والذرة والفاكهة والمنتجات الخشبية.. وأبرز المنتجات الصناعية هي: الماس والذهب والنحاس والكوبالت والكولتان والزنك وتجهيز المعادن. والمنتجات الاستهلاكية مثل الأحذية والمنسوجات والسجائر والأغذية والمشروبات والأسمدة وإصلاح السفن التجارية.

التجارة السلعية والخدمية للكونغو الديمقراطية - مليون دولار أمريكي -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٢٦٥٠	٢٣٢٠	٢١٩٠	١٨٥٠	١٣٧٤	١١٣٢	٩٠١	صادرات سلعية
٣٧٠٠	٢٧٤٠	٢٢٧٠	١٩٨٦	١٥٩٤	١٠٨١	٨٠٧	واردات سلعية
- ١٠٥٠	٤٢٠-	٨٠-	١٣٦-	٢٢٠-	٥١	٩٤	ميزان تجارى

- المصدر التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٨

- اتجهت الصادرات بالكونغو الى النمو المستمر ما بين عامى ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ حين بلغت ٣٩٥٠ مليار دولار حسب منظمة التجاره العالميه . ونفس النمو للواردات السلعيه التى زادت الى ٤١٠٠ مليار دولار حسب منظمة التجاره العالميه عام ٢٠٠٨ . وتذبذب أداء الميزان التجارى ما بين تحقيق فائض محدود أو تحقيق عجز . وتقل بيانات الصادرات والواردات السلعيه للكونغو الديمقراطيه المنشوره بتقارير منظمة التجاره العالميه . بشكل ملحوظ عن البيانات الصادره عن البنك المركزى بالكونغو الديمقراطيه .

ميزان المدفوعات بالكونغو الديموقراطية - مليون دولار -

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صادرات سلعيه	١٩١٧	٢٤٠٣	٢٦٩٩	٦١٤٨	٦٨٩٢
واردات سلعيه فوب	٢٠٥١	٢٦٩٠	٢٨٩٢	٥٨١٦	٦٧٢٦
صادرات خدميه	٤٠٢	٣٤٣	٤٣٣	٣٩٣	٨٢٨
واردات خدميه	٧٧٧	٨٢٥	٩٠٦	١٨٢٦	٢١٠٤
دخل محصل	٢١	١٠	١٨	٢٦	١٨
دخل مدفوع	٣٠٥	٢٦٠	٤٧٥	٦٨٨	٦٧٥
تحويلات	٤٦١	٧٤٨	٧٢١	١٣٧٥	٩٨٠
حساب رأسمالى	٣٤-	٩٣-	٨٢	٢-	١١١
استثمار أجنبى داخل	٤٠٢	٢٥٣	٢٣٨	١٧٩٤	١٦٧٣
استثمار أجنبى خارج	٨	١٣	١٨	١٤	٥٤
صافى استثمار محفظة	٥٠٦-	٢٩٥-	٤١٣-	١٦٨٠-	١٦٣٨-
صافى استثمارات أخرى	٩٦	٣٤٠	١٠٧	١٥-	٦٢
السهو والخطأ	١٦	٧-	٤٣-	٢٠	٣٤٦
الميزان الكلى للمدفوعات	٢٤٤-	١٩٥-	٤٣١-	٢٧١-	٤٩٣-

- المصدر البنك المركزى بالكونغو الديموقراطية .

- شهدت الصادرات السلعية نموا مستمرا منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨ مع حدوث نمو ملحوظ عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ . ونفس الأمر للنمو المستمر للواردات السلعية ونموها الملحوظ عامى ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ . بينما شهدت المتحصلات الخدميه تذبذبا فى أرقامها خلال الفترة . فى حين اتجهت المدفوعات الخدمية الى النمو المستمر . وشهدت متحصلات الدخل تذبذبا فى أرقامها ونفس الأمر لمدفوعات الدخل مع استمرار الفجوة الكبيرة السالبة فيما بينهما . وشهدت التحويلات الجارية تذبذبا فى

حصيلتها ونفس الأمر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد . أما صافي محفظة الاستثمار فظل يحقق تدفقا سلبيا الى الخارج طوال سنوات المقارنه .

وخلال عام ٢٠٠٨ كانت نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالى ٥٨٩٪ . ونسبة الواردات السلعية للناتج ٥٧٤٪ . كما بلغت نسبة الحساب الجارى للناتج - ٩٥٪ . والحساب الاستثمارى للناتج ٠٩٪ . والحساب المالى ٠٨٪ . والميزان الكلى للمدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالى - ٤٢٪ .

الموازن الرئيسيه لميزان المدفوعات بالكونغو د - مليون دولار أمريكى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٩٧٤	٢٠٨	١٠	٤٠٢-	٦٠	١١٧	٤٥	ميزان تجارى
١٠٢٥-	٥٧٨-	٤٦١-	٤٢٧-	٣٢٢-	٢٤٦-	٢٥٥-	ميزان خدمات
٤٧٥-	٤١٥-	٤٧٠-	٤١٣-	٢٨٦-	٢٢٢-	٢٩٧-	صافى الدخل
٢٨٢	٥٩٥	٧٠٨	٤٨٨	٣٩٢	٤٠٧	٤١٧	صافى تحويلات
٢٤٣-	١٩١-	٢١٢-	٧٥٣-	١٥٧-	٥٦	٩٠-	ميزان حساب جارى

المصدر : African statistical Yearbook 2009 -

- وحسب بيانات بنك التنمية الافريقى فان ميزان المعاملات الجارية للكونغو الديمقراطيه يحقق عجزا مزمننا نتيجة عجز ميزان الخدمات وعجز ميزان الدخل . وصغر حجم الفائض الذى تحققه التحويلات الخاصة والرسميه . إلا أن هناك اختلافا فى البيانات لميزان المدفوعات الكونغولى ما بين البنك المركزى الكونغولى والبنك الأفريقى للتنمية . ففى عام ٢٠٠٨ بلغ الفائض التجارى حسب المركزى الكونغولى ١٦٦ مليون دولار بينما بلغ ٩٧٤ مليون حسب البنك الافريقى .

كما بلغ العجز بميزان الخدمات لنفس العام ٢٧٦ مليار حسب البنك المركزي الكونغولي و ٢٥ مليار دولار حسب البنك الأفريقي للتنمية . وكذلك الاختلاف في عجز ميزان الدخل فهو ٩١٨ مليون دولار حسب البنك المركزي الكونغولي و ٤٧٥ مليون دولار حسب البنك الأفريقي للتنمية . ومن هنا فقد بلغ عجز الحساب الجارى ١٠٩ مليار دولار حسب البنك المركزي الكونغولي و ٢٤٣ مليون دولار فقط حسب البنك الأفريقي للتنمية .

وأبرز سلع التصدير للكونغو الديمقراطية هي : الماس والذهب والنحاس والكوبالت والمنتجات الخشبية والنفط الخام والبن . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات الى توجه نسبة ٤٤٧٪ منها الى الصين و ١٦٩٪ الى بلجيكا و ١٠٥٪ الى فنلندا و ٨٩٪ لأمريكا و ٤٨٪ لزامبيا .

وأبرز سلع الواردات هي : المواد الغذائية والمنتجات التعدينية وآلات ومعدات النقل والوقود .

ويشير التوزيع النسبى للواردات الى قدوم نسبة ٢٢١٪ منها من جنوب أفريقيا و ١١٥٪ من بلجيكا . و ٨٣٪ من زامبيا و ٧٪ من زيمبابوى و ٥٩٪ من كينيا و ٥٦٪ من الصين و ٥٤٪ من فرنسا .

عدد السياح الواصلين الى الكونغو د. حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٥	٦١	٣٦	٣٥	٢٨	الاجمالى من العالم
٣٣	٣٦	١٥	٢٠	٩	من أفريقيا
٣	٤	٥	٣	٤	من الأمريكتين
١٣	١٥	١٣	٩	١١	من أوروبا
٦	٥	٤	٣	٤	من شرق وجنوب شرق آسيا

- تتدنى أعداد السياح الواصلين الى الكونغو الديمقراطية بشكل واضح .
وغالبية السياح من الدول الأفريقية . تليها الدول الأوربية رغم وجود منفذ بحرى لها على المحيط . إلا أن الصورة الذهنية للحروب الأهلية المتتالية كان لها أثرها في إيثار السياح السياحة بتفضيل مقاصد أخرى أكثر أمانا . كما أن نسب الفقر المرتفعة تسبب في إحداث حالة من عدم الطمأنينة لدى السياح على ممتلكاتهم وأرواحهم .

الموازنة الحكومية للكونغو الديمقراطية - مليار فرنك كونغولى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١١٧٦	٩٥٧	٨٥٧	٥٦٥	٢٩٩	٢٢٣	١٦٠	اجمالى الايرادات والمنفج
٧٤٨	٦٠٠	٤٨٦	٣٥٥	٢٢٨	١٥٩	١٢٥	ايرادات ضريبية
٧٨	٦٢	٤٣	٣٤	٢٠	١٨	٢٧	ايرادات غير ضريبية
٣٥٠	٢٩٥	٣٢٨	١٧٦	٥١	٤٧	٧	المنفج
١١٣٠	٨٩٧	٨٨٤	٦٧١	٤٠٦	٣١٢	١٩٨	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
٣٤٢	٢٧٤	٢١٩	١٤٧	٩٣	٥٧	٣٩	الاجور
٤٦	٦٠	٢٧-	١٠٦-	١٠٦-	٨٩-	٣٩-	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار الأمريكى يعادل ٥٦١ فرنك كونغولى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٤٦٥ فرنك .

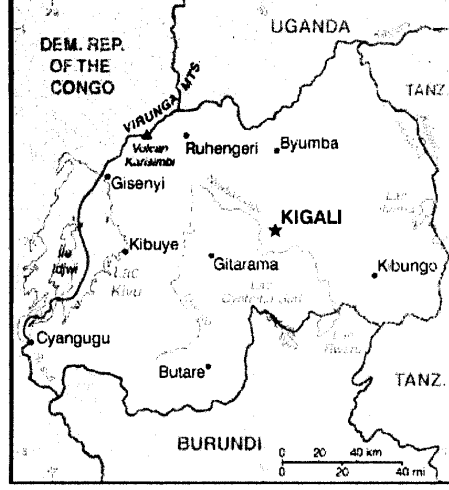
- وحسب بيانات البنك الأفريقي للتنمية حققت الكونغو فائضا في موازنتها خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ . حيث شكلت الإيرادات الضريبية النصيب الأكبر من إيرادات الموازنة رغم ارتفاع الوزن النسبي للأجور في النفقات .

- ومن الأسباب الرئيسية للتأخر الاقتصادي والاجتماعي للكونغو الديمقراطية رغم ما تزخر به من ثروات طبيعية . وعدد كبير من السكان . الصراعات السياسية والعرقية التي نشأت بها لسنوات طويلة . ففي عام ١٩٥٩ فاز باتريس لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية بأول انتخابات نيابية حرة . ولذلك عُين أول رئيس وزراء للدولة المستقلة بينما شغل منصب رئيس الجمهورية الشرقي جوسف كاسافوبو قائد تحالف باكونغو الموالي للاستعمار البلجيكي . وبعد الاستقلال مباشرة قامت بلجيكا بمساندة حركات انفصالية في إقليم كاتانغا الغني بالبترول بقيادة موز تشومبي وجنوب كاساي .

ثم مالبت أن اندلع خلاف بين كاسافوبو ولومومبا أفضى إلى أن طرد كاسافوبو لومومبا من منصبه . وفي ظروف غامضة أجبرت بلجيكا طائرة مقلة للومومبا داخل الكونغو على الهبوط ثم سلمته . إلى موز تشومبي الذي قتله في ١٧ يناير ١٩٦١ ثم إلتهم كبده للتأكد من موته . وبمصرع لومومبا سقطت البلاد في دوامة الفوضى . واستمر كاسافوبو الموالي لبلجيكا لمدة خمس سنوات . ثم قام الجنرال موبوتو بانقلاب عليه في ١٩٦٥ .



اقتصاد رواندا



- تحتل رواندا المركز الثامن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بين دول حوض النيل بقيمة ٤.٥ مليار دولار. كما احتلت المركز الثامن أيضا في التجارة الخارجية السلعية بنحو ١ مليار دولار. ونفس المركز الثامن في السكان البالغ عددهم ١٠.٥ مليون نسمة. رغم صغر

مساحتها البالغة ٢٦ ألف كيلو متر مربع مما جعلها أقل دول حوض النيل مساحة ومن أكثرها ازدحاما بالسكان. ويحدها من الشمال أوغندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب بورندي ومن الغرب الكونغو الديموقراطية.

الناتج المحلي الاجمالي لرواندا - مليار فرنك رواندي -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٦٤	٦٠٤	٥١٦	٤٤٢	الزراعة
٢١	١١	١٠	٨	التعدين والمحاجر
١٠٢	٩٠	٨٢	٧٢	التصنيع

اقتصاديات دول حوض النيل

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
١٣	١١	٧	٢	الكهرباء والغاز والمياه
١٢٩	١٠٥	٨٩	٧٤	البناء
١٩٩	١٦٩	١٤٣	١١٩	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٤٠٤	٢٨٢	٢٣٨	٢٠٤	التمويل والتأمين والعقارات
١١٢	٨٧	٧١	٦١	النقل والاتصالات
١٠٥	٩٣	٧٩	٧٢	الاداره العامه والدفاع
١٨	١٥	١١	٨	الخدمات الأخرى
٤٣ -	٣٢ -	٢٥ -	٢٠ -	ناقص رسوم الخدمات
١٧٢٤	١٤٣٥	١٢٢١	١٠٤٢	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
١٤٢	١٢٩	١١٢	٩٦	اضافه : ضرائب مباشره - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلى الإجمالى لرواندا فى الارتفاع ما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلا انقطاع . وظل قطاع الزراعه خلال كل تلك السنوات يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج . يليه قطاع التمويل والتأمين والعقارات . ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئه والمطاعم والفنادق . ثم قطاع النقل والاتصالات وقطاع التصنيع وتأخر مركز قطاع التعدين واستغلال المحاجر .

وأبرز المنتجات الزراعيه لرواندا هى : البن والشاى والموز والبول والذره

اقتصاديات دول حوض النيل

والبطاطس والثروة الحيوانية . وأبرز المنتجات الصناعية لرواندا هي : الأسمت
والمنتجات الزراعية والمشروبات والصابون والأثاث والأحذية والمنتجات
البلاستيكية والمنسوجات والسجائر .

ميزان المدفوعات لرواندا - مليون دولار أمريكي -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	٩٣	٦٧	٦٣	٩٨	١٢٨	١٤٥	١٨٤
واردات سلعية	٢٤٥	٢٣٣	٢٢٩	٢٧٦	٣٥٥	٤٨٨	٦٣٧
صادرات خدمية	٦٦	٦٥	٧٦	١٠٣	١٢٩	١٣١	١٧٩
واردات خدمية	١٨٩	٢٠٢	٢٠٤	٢٤٠	٣٠٤	٢٤٣	٢٧٢
دخل محصل	١٤	٨	٦	٦	٢٧	٢٧	٤٨
دخل مدفوع	٣٤	٢٧	٣٧	٣٩	٤٤	٤٨	٦٣
تحويلات داخله	٢١٠	٢١٥	٢٢٣	١٦٩	٣٥٢	٣١٩	٤٣٥
تحويلات خارجيه	١٨	٢٠	٢٠	١٨	١٨	٢٣	٢٢
حساب رأسالي	٥٠	٦٦	٤١	٦١	٩٣	١٣٢٣	١٦١
استثمار أجنبي داخل	٥	٣	٥	٨	٨	١١	٦٧
استثمار	١٤	١٣

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أجنبي خارج							
استثمار محفظة داخل
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	٤٨ -	٧٠	١٩ -	٣٧ -	٥٢ -	١١٩٩ -	٣٢ -
استثمارات أخرى خارجه	..	٨ -	٦	٨ -	١٤	٣٠	١٣
السهم والخطأ	٧١	٨ -	٢٣	٩ -	٢٦	٨٧	٤
الميزان الكلى للمدفوعات	٢٦ -	١٣	٧٨ -	١٦٨ -	٢٣ -	٢٦	٥٣

- ويعانى ميزان المدفوعات لرواندا من عجز مزمن بكلا من : الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . إلا أن موارد التحويلات الخاصة والرسميه وفائض الحساب الرأسمالى والاستثمار الأجنبى المباشر الوارد قد استوعبت هذا العجز المتنوع . وبما يحقق فائضا بالميزان الكلى للمدفوعات فى بعض السنوات إلى جانب إصابته بالعجز فى سنوات أخرى لم يحقق خلالها الحساب الرأسمالى فوائضا كبيرة .

وأبرز سلع التصدير لرواندا هى : البن والشاى والجلود والصفائح الخام .

اقتصاديات دول حوض النيل

ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات . إلى توجه نسبة ٩١٪ منها إلى الصين و٨٨٪ إلى تايلاند و٧٥٪ لألمانيا و٤٦٪ لأمريكا و٤٢٪ لبلجيكا .

وأبرز سلع الواردات لرواندا هي : المواد الغذائية والآلات والمستقات والأسمت ومواد البناء . ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة ١٧١٪ منها من كينيا و٦٢٪ من الصين و٦٪ من أوغندا و٥٩٪ من بلجيكا و٥١٪ من ألمانيا .

الموازنة الحكومية لرواندا - مليار فرنك رواندى -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٥٩٠	٤٧٢	٣٧٦	٣٤٥	٢٧٣	١٩٦	١٧٢	اجمالى الايرادات والمنج
٢٧٣	٢٣٨	١٩٣	١٦٣	١٣٥	١١٥	٩٥	ايرادات ضريبية
٢٢	١٤	١٥	١٨	١٢	٨	٧	ايرادات غير ضريبية
٢٩٥	٢٢٠	١٦٩	١٦٥	١٢٦	٧٣	٧١	المنج
٦٠٨	٤٩١	٣٨٤	٣٤١	٢٧٥	٢١٦	١٩٢	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
٨٤	٧٤	٦٢	٥١	٤٩	٤٤	٤١	الأجور
١٨ -	١٩ -	٨ -	٤	٢ -	٢١ -	٢٠ -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار ٥٥٠ فرنك رواندى وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ٥٨٥ فرنك .

- وتحقق موازنة رواندا عجزاً في معظم السنوات وتشكل المنح جانباً كبيراً من إيرادات الموازنة حتى أنه فاق الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٨ . وتقدم دول غربية مساعدات لرواندا بسبب النزاعات الأهلية المسلحة بها نتيجة سيطرة قبائل التوتسي الأقل عدداً على الثروة . والتي تقل معدلاتها لدى الغالبية من السكان وهم قبائل التوتسي .

- ورواندا إحدى بلدان وسط أفريقيا والتي حصلت على استقلالها في سنة ١٩٦٢ وكانت قسماً من مستعمرة شرقي أفريقيا الألمانية مثل جارتها بورندي . ثم وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى . واللغة الرسمية هي لغة الكينا روندا والفرنسية ويتحدث المسلمون بها اللغة السواحلية .

ويتكون أغلب سكانها من زنوج البانتو أو ما يطلق عليهم بانتو البحيرات . وأشهرهم مجموعة الهوتو (الياهوتو) ويشكلون حوالي ٨٠٪ من سكان البلاد . وهم أصل سكان رواندا والجماعة الثانية التوتسي ونسبتهم ١٠٪ ويشكلون الطبقة الأرستقراطية . وباقي السكان من جماعات التوا ومن الأقزام إلى جانب أقلية مهاجرة . وقد سادت الإضرابات بين التوتسي والهوتو عقب الاستقلال وهي ثورات الأغلبية ضد الأقلية .

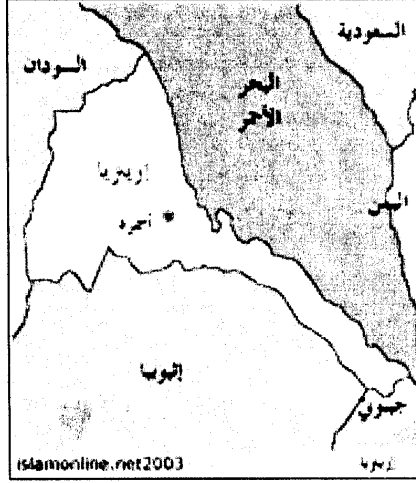
وينتشر الإسلام بين التوتسي والهوتو والأقلية المهاجرة وقد وصلها الإسلام عن طريق التجار المسلمين والطرق الصوفية الذين توغلوا في قلب أفريقيا قادمين من شرقها عندما ازدهرت دولة آل بوسعيد العمانيه في شرقي أفريقيا .

وتعد رواندا من أقليم الكونغو الكبير هي ودولة بوروندي إذ قسم الاحتلال البلد إلى دولتين بروندي ورواندا . وتعد رواندا منبع نهر النيل العظيم . وتوجد بها جاليات عربية ومسلمة . ويعد الاستقرار والسلم الأهلي نادر الحدوث في كل من

بروندي ورواندا بالذات في القرن الماضي . إذ دارت عدة حروب قبلية كان السبب المباشر فيها التدخل البلجيكي في شؤون السكان ورفع شأن بعض الفئات من التوتسي على حساب باقي السكان في بعض الأحيان . ومن ثم كسب ود الهوتو الأكثرية والدفع بهم للأخذ بالنأر القبلي من جميع التوتسي والتي نتج عنها مذابح عامى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ . وكان رد فعل البلجيكيين والأوروبيين إجلاء رعاياهم وعدم التدخل والصمت المطبق سياسيا واعلاميا على المذبحة التي تعرض لها زهاء ٨٠٠ ألف من التوتسي حسب تقديرات الأمم المتحدة . وهكذا كانت الحرب الأهلية سببا رئيسا في تأخر البلاد الاقتصادى والاجتماعى .



اقتصاد اريتريا



- تحتل اريتريا المركز التاسع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي والبالغ ١٦٥ مليار دولار . كما تحتل المركز التاسع أيضا في التجارة الخارجية السلعية بين دول الحوض بنحو ٦١٤ مليون دولار فقط . كذلك تحتل المركز العاشر في عدد السكان والمركز الثامن في

المساحة الجغرافية والبالغه ١١٨ ألف كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال السودان ومن الشرق البحر الأحمر ومن الجنوب أثيوبيا وجيبوتي ومن الغرب السودان .

أبرز المنتجات الزراعية لاريتريا هي : السرغوم والعدس والخضروات والذره والقطن والتبغ والسيزال والماشية والماعز والأسماك . . وأبرز المنتجات الصناعية هي : تجهيز المواد الغذائية والمشروبات والملابس والمنسوجات والملح والأسمت والصناعات الخفيفة .

التجارة السلعية والخدمية لاريتريا - مليون دولار أمريكي -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
١٥	١١	١١	١١	٧	٥٢	١٩	صادرات سلعية
٥١٥	٥٠٥	٤٩٥	٤٨٠	٤٣٣	٥٣٨	٤٢٣	واردات سلعية
٥٠٠ -	٤٩٤ -	٤٨٤ -	٤٦٩ -	٤٢٦ -	٤٨٦ -	٤٠٤ -	ميزان تجاري
					١١٨	١١٣	صادرات خدمية
					٢٥	٢٨	واردات خدمية
					٩٣	٨٥	ميزان خدمي

- المصدر التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٨

- تتميز الصادرات السلعية لاريتريا بالصغر الشديد بسبب الاستهلاك المحلى لمعظم الانتاج . وضعف المكون التكنولوجى لتلك الصادرات التى تميل الى المواد الخام . وعلى الجانب الآخر ترتفع الواردات بشكل وسع فجوة العجز التجارى الى درجه ملحوظة من خلال تدني نسبة الصادرات السلعية الى الواردات السلعية لتصل الى ٢٩٪ عام ٢٠٠٧ . وملت بيانات تقارير منظمة التجاره العالميه من بيانات التجاره الخدميه لاريتريا منذ عام ٢٠٠٢ .

ميزان المدفوعات لأريتريا - مليون دولار أمريكي -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٣٦٣-	٣٥٨-	٣٥٤-	٤٨٦-	٥٥٠-	٤٧٠-	٣٢٧-	ميزان تجارى
٢٠-	٢٦-	٢٧-	٥٠-	٤٩-	٦٢-	٥٩-	ميزان خدمات
١٣-	١٣-	٩-	٩-	١٥-	١٠-	٦-	صافى الدخل
٣٥٣	٣٤٨	٣٤٦	٥٤٩	٦٠٧	٦٢٦	٤٤٢	صافى تحويلات
٤٤-	٤٩-	٤٣-	٤	٧-	٨٤	٥٠	ميزان حساب جارى

المصدر : African statistical Yearbook 2009 -

- تحلو تقارير صندوق النقد الدولى من أية بيانات عن ميزان المدفوعات لاريتريا .
وتشير بيانات بنك التنمية الأفريقى الى وجود عجز بمعظم الموازين الفرعية داخل
ميزان المدفوعات . بداية من الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان
الدخل . وتسبب صافى ميزان التحويلات بما يشمله من تحويلات خاصة ورسميه فى
تغطية كل تلك النوعيات من العجز . مما أسفر عن فائض بميزان المعاملات الجارية فى
بعض السنوات . إلا أنه مع انخفاض قيمة صافى التحويلات فى بعض السنوات
الأخرى فقد تحول ميزان المعاملات الجارية خلال تلك السنوات الى العجز .

وأبرز سلع التصدير لاريتريا هى : الماشية والسرغوم والمنسوجات والمواد
الغذائية ومنتجات الحرف اليدويه . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات الى
توجه نسبة ٣١٧٪ منها الى الهند و١٨٦٪ الى ايطاليا و١١٩٪ لكينيا و١١٥٪
للسين و٥٤٪ لفرنسا .

وأبرز سلع الواردات لاريتريا هى : الآلات ومنتجات البترول والمواد الغذائية

والسلع المصنعة . ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة ١٦ر٩٪ منها من ايطاليا و١٥ر٧٪ من الامارات العربية و١٣٪ من الصين . و٩ر٤٪ من الهند و٦ر٧٪ من أمريكا و٦٪ من ألمانيا و٥٪ من تركيا .

عدد السياح الواصلين الى اريتريا حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٧٨	٨٣	٨٧	٨٠	١٠١	الاجمالى من العالم
٤	٣	٥	٣	٨	من أفريقيا
١	٢	٣	٢	٢	من الأمريكتين
٦	٨	١٠	٨	٨	من أوروبا
٢	٢	٢	٢	٢	من شرق وجنوب شرق آسيا
٣	٣	٢	٣	٣	من جنوب آسيا
٣	٤	٤	٣	٤	من غربى آسيا
٥٩	٦٠	٦١	٥٩	٧٤	من أقاليم غير محدد

- تتدنى أعداد السياحة الواصله الى اريتريا مع اتجاهها الى التراجع . وتعد حالة الصراعات الداخلية سببا رئيسيا فى تدنى وصول السياح . الى جانب التوترات المستمرة على الحدود فى ظل استمرار الخلاف الاريترى الأثيوبى . والاتهامات الغربية لاريتريا بدعم الحركات الاسلاميه المناوئة للحكومة الصوماليه . وهو ما يضعها موضع شك من جانب الدول الغربية . مما يعطى صوره اعلاميه سلبية عنها تؤثر فى إحجام السياح عن التفكير فى التوجه إليها .

- وخلت تقارير بنك التنمية الافريقى من أية بيانات عن الموازنة الحكوميه لاريتريا . وفيما يخص سعر صرف النافكا الاريترى فان الدولار الأمريكى عام

٢٠٠٨ كان يعادل ١٥٣٨ نافكا وعام ٢٠٠٧ كان الدولار يعادل ١٥٥ نافكا .
- على إثر تصاعد حملات القمع والإرهاب عام ١٩٥٨ في إريتريا اضطرت عدد كبير من العمال الإريتريين إلى الهجرة إلى الأقطار المجاورة . وبادر عدد منهم إلى تأليف تنظيم ثوري حمل اسم حركة التحرير الإيترية واتخذ قاعدة له في بور سودان . وسرعان ما امتدت الخلايا السرية لهذا التنظيم إلى الكثير من المدن الإيترية . ثم شهد عام ١٩٦٠ أول تأليف لجهة التحرير الإيترية بين العمال والطلبة الإيتريين في المشرق العربي . وانتقل نشاطه في العام التالي إلى جبال إريتريا إثر الانتفاضة التي قادها حامد إدريس عواتي في ١ سبتمبر ١٩٦١ مع بضعة مقاتلين يحملون بنادق إيطالية عتيقة .

وقد تبنت الجهة تلك الانتفاضة لتحوّلها في مدى سنوات قليلة إلى ثورة مسلحة منظمة انسجاماً مع أهداف التحرير التي حددها دستور الجهة . وفي مقدمتها الاستقلال الوطني الكامل عن طريق الكفاح المسلح المدعم بجهود سياسية ودبلوماسية في الخارج . واختار المؤسسون أن يكون إدريس محمد آدم أول رئيس للجنة التنفيذية للجهة . وقد تطور الكفاح المسلح بإمكانات ذاتية بسيطة وبدعم من بعض الأقطار العربية . وفي مقدمتها سورية إلى مقاومة حملات قمع وإبادة إثيوبية شرسة شملت مئات الألوف من الضحايا الإيتريين . واتسمت بعض تلك الحملات باتباع سياسة الأرض المحروقة للقضاء على المحصولات الزراعية وقتل المواشي . وإبادة المواطنين بالجملة من دون تمييز . كما حدث في حملات أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي .

فشرت أعداداً كبيرة من الإيتريين في الصحارى والغابات وعبرت أعداد أخرى الحدود إلى السودان . الأمر الذي أدى إلى نشوء مشكلة اللاجئين الإيتريين

هناك . في حين سيطرت حركة المقاومة الإريترية على معظم الريف الإريترى وتمكنت من تحرير بعض المدن . وكانت سيطرة جبهة التحرير تتسع أو تقلص بحسب ظروف المواجهة وتطوراتها . وفي هذا السياق عقدت حركة المقاومة الوطنية الإريترية أكثر من مؤتمر لها في الأراضي المحررة . ولم تنج من التعدد والانقسامات التي فرضتها المعاناة الداخلية ورواسب المجتمع والتدخلات الخارجية أحياناً.

وتحالفت الجبهة الشعبية بزعامة أفورقي مع المعارضين الإثيوبيين بزعامة ميلس زيناوي تحت رعاية الإدارة الأمريكية . في مؤتمر عقد بلندن نسق له وليام كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية . وذلك لإسقاط نظام مانجستو في إثيوبيا وانتهى المؤتمر باتفاق رعته واشنطن يقضي باعتراف إثيوبيا بحق تقرير المصير للشعب الإريترى على أن يختار بين الوحدة والانفصال . مقابل أن يلتزم أفورقي بدعم زيناوي في سعيه للتغلب على مناوئيه السياسيين وتولي السلطة في إثيوبيا . وأن تسمح إريتريا عندئذ باستخدام إثيوبيا ميناء عصب وكذا مصوع للأغراض التجارية.

ونجح الطرفان في إسقاط مانجستو في مايو ١٩٩٥ وتولى زيناوي حكم إثيوبيا . ومن هنا أعلن استقلال إريتريا في ٢٥ مايو ١٩٩١ . وتشكلت حكومة مؤقتة أجرت استفتاء عاماً على الاستقلال تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية . وجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٩٪ للاستقلال فأصبحت إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة في ٢٣ مايو ١٩٩٣ ثم انتخب أسياش أفورقي رئيساً للبلاد.

دخلت إريتريا صراعاً مع اليمن بسبب احتلال القوات الإريترية أرخبيل حنيش

الكبرى اليمنية في البحر الأحمر . ذات الأهمية الاستراتيجية لوقوع الجزر في طريق الملاحة البحرية بين مضيق باب المندب وقناة السويس . وعلى الرغم من الإتفاق على معالجة المسألة سلمياً في ٣ مايو ١٩٩٦ . فقد استمر احتلال الجزر حتى حكمت محكمة العدل الدولية بتبعتها لليمن في أكتوبر عام ١٩٩٨ . وكان اليمن قد قدم الكثير لبناء الدولة الارتيرية الحديثة من خلال الدعم المادي والمعنوي .



اقتصاد بورندي



تحتل بورندي المركز العاشر والأخير بين دول حوض النيل العشرة من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو ١٢ مليار دولار . كما احتلت المكان الأخير أيضا في حجم التجارة الخارجية السلعية والبالغه ٤٢٢ مليون دولار . وشمل احتلال المركز الأخير كلا من الصادرات السلعية البالغه ٧٩ مليون دولار والواردات السلعية البالغه ٣٤٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ . وفي عام ٢٠٠٨ احتلت بورندي المركز التاسع بين دول حوض

النيل في التجارة الخدميه بنحو ١٧٦ مليون دولار حسب بيانات منظمة التجارة العالميه .

وشغلت بورندي المركز التاسع في عدد السكان بين دول حوض النيل بنحو تسعة ملايين نسمة والمركز التاسع أيضا في المساحة الجغرافية . ويحدها من الشمال رواندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب تنزانيا ومن الغرب الكونغو الديموقراطية .

النتائج المحلى الاجمالى لبورندى - مليار فرنك بورندى -

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٤٤٢	٤٢٢	٣٩٠	٢٢٢	الزراعة
٩٩	٨٩	٨٤	٩٩	التصنيع
٨	٨	٧	٧	الكهرباء والغاز والمياه
٥٢	٤٦	٤١	٤٠	البناء
٤٤	٣٩	٣٥	٣٩	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٤٧	٤١	٣٧	٤١	النقل والاتصالات
٢٢١	١٩٩	١٨١	١٩٩	الاداره العامه والدفاع
٣٣	٢٩	٢٦	٢٩	الخدمات الأخرى
٩٤٥	٨٧٢	٨٠٢	٦٧٥	النتائج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
٦٨	٦٢	٥٩	٧٣	اضافه : ضرائب مباشره - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- ظل النتائج المحلى الاجمالى البورندى مستمرا فى الارتفاع ما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلا انقطاع . وظل قطاع الزراعة يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج يليه قطاع الاداره العامه والدفاع فقطاع التصنيع ثم البناء .

وتضمن التوزيع النسبى للنتائج المحلى الاجمالى استحواز الزراعة على نسبة ٤٦ر٨ ٪ من الناتج والصناعة على نسبة ١٦ر٨ ٪ والخدمات على ٣٦ر٥ ٪ . كما تضمن التوزيع النسبى لقوة العمل إشتغال كثر من ٩٠ ٪ من السكان بالزراعة

والباقى بالصناعة والخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية لبورندى هى : البن والقطن والشاى والذره والبطاطا والموز ولحوم البقر والحليب والجلود . وأبرز المنتجات الصناعية هى : السلع الاستهلاكية الخفيفةه والبطانيات والأحذية والصابون وتجهيز الأغذية وتجميع المكونات المستورده .

ميزان المدفوعات لبورندى - مليون دولار أمريكى -

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات سلعية	٣٩	٣١	٣٨	٤٨	٥٧	٥٩	٥٣
واردات سلعية	١٠٨	١٠٥	١٣٠	١٤٥	١٨٩	٢٤٥	٢٥٨
صادرات خدمية	٥	٨	٧	١٦	٣٥	٣٥	٣١
واردات خدمية	٣٨	٤٣	٤٥	٨٧	١٣٤	٢٠٢	١٧٧
دخل محصل	٢	١	١	١	٣	٥	٩
دخل مدفوع	١٦	١٣	١٩	٢١	٢١	١٣	١٥
تحويلات داخلة	١٠	١٣	٢٠	٢٤	٢٧	٤١	٨٢
تحويلات خارجية	٣	٣	٤	٣	٣	٣	٠ر٤
حساب	..	١ -	١ -	١٨	٢٤	٤٦	٧٩

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
رأسمال							
استثمار أجنبي داخل	٠ر٦	..	٠ر٥
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظة داخل
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	٢٨ -	٣٦ -	٣٠ -	١ -	٤ -	١٥	٩ -
استثمارات أخرى خارجه	٢٤ -	٤	٢٠	٢٢	٨	٣٠	٣٤
السهم والخطأ	٣١ -	٢	١٤ -	١٩ -	٨٠ -	٤	٣٥ -
الميزان الكلى للمدفوعات	١٤٤ -	١٥٠ -	١٩٦ -	١٩٠ -	٢٩٣ -	٢٨٩ -	٢٧٣ -

- وتشير بيانات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي الى وجود عجز

مزمن بكلا من الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . ونظرا لانخفاض قيمة التحويلات وتدنى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد وعدم وجود استثمار حافظة وارد . فهناك عجزا مستمرا بالميزان الكلى للمدفوعات لبورندى .

وأبرز سلع التصدير هى : البن والشاى والسكر والقطن والجلود . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات الى اتجاه نسبة ٢٢٣٪ منها الى اليابان و١١٤٪ الى ألمانيا و٧٥٪ الى باكستان و٤٧٪ الى رواندا و٤٤٪ الى السودان .

وأبرز سلع الواردات لبورندى هى : السلع الرأسمالية والمشتقات والمواد الغذائية . ويشير التوزيع النسبى للواردات الى قدوم نسبة ١٨٣٪ منها من السعودية . و١٠٧٪ من كينيا و٧٩٪ من بلجيكا و٥٨٪ من فرنسا و٥١٪ من أوغندا و٤٩٪ من الصين و٤٥٪ من الهند و٤٣٪ من ألمانيا .

عدد السياح الواصلين الى بورندى حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢٠١	١٤٨	١٣٣	٧٤	٧٤	الاجمالى من العالم
١٤١	٤٩	١	٢٥	٢٥	من أفريقيا
٤	١٠	٦	٢	٢	من الأمريكتين
٣٢	٢٩	٢٩	٨	٦	من أوروبا
١٠	٤	٥	١	١	من شرق وجنوب شرق آسيا
١٤	٥٥	٩٢	٣٨	٤٠	من أقاليم غير محده

- تمثل البلدان الأفريقية الرافد الأول للسياحة الواردة الى بورندى تليها الدول الأوروبية . وتمثل العوامل المحلية من الصراعات العرقية التى نجم عنها فرار الآلاف

من اللاجئين الى دول الجوار صورة سلبية . مازالت عالقه بالأذهان تقلل من اتخاذ قرار السفر الى بورندي . كما تمثل العوامل الجغرافيه أحد العوامل لكونها دوله بريه ليس لها حدود بحريه .

الموازنة الحكوميه لبورندي - مليار فرنك بورندي -

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٤٩٤	٤١٤	٣٤٤	٢٦٢	٢٥٥	١٨٥	١٤٤	اجمالى الايرادات والمنح
٢١٣	١٨٣	١٦٣	١٥٩	١٣٤	١٢١	١٠٥	ايرادات ضريبية
١٦	١٥	١٥	١٣	١٣	١٦	١٤	ايرادات غير ضريبية
٢٦٥	٢١٦	١٦٥	٩٠	١٠٨	٤٩	٢٥	المنح
٥٠٢	٤٠٨	٣٦١	٣١٦	٢٩١	٢٢٥	١٥٢	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
١٢٦	١١٤	٩٤	٧٣	٥٩	٥٤	٤٦	الأجور
٨ -	٦	١٧ -	٥٤ -	٣٦ -	٤٠ -	٨ -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام ٢٠٠٨ الدولار الأمريكى يعادل ١١٩٨ فرنك بورندي وعام ٢٠٠٧ الدولار يعادل ١٠٦٥ فرنك .

- حققت الموازنة الحكوميه لبورندي عجزا فى معظم السنوات . وتفاوتت الايرادات من المنح على الايرادات الضريبية بينما تدنى نصيب الايرادات غير الضريبية . وتلقى الحرب الأهلية مابين قبيلتى الهوتو والتوتسى أعباء إضافية على نفقات الأمن العام بالموازنة المصابة أصلا بالعجز .

- ومنذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٢ وبوروندي تحكمها أقلية التوتسي .

ولدى إجراء أول انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٣ فاز زعيم حزب الهوتو ملكيور نداداي فأصبح أول رئيس من الأغلبية الهوتو . وبعد عدة أشهر قامت مجموعة من الضباط التوتسي بإسقاط طائرته واندلعت حرب أهلية انتهت ببقاء السلطة في يد أقلية التوتسي . وتحت إلحاح دولي قبل الزعيم الجنوب أفريقي نلسون مانديلا على مفض ترؤس لجنة المصالحة لفترة . ثم انسحب لرفض التوتسي مبدأ لكل شخص صوت الذي كان سيني احتكار أقلية التوتسي للسلطة . . ومن هنا تعد الصراعات العرقية من أبرز عوامل التراجع الاقتصادي والاجتماعي لبورندي .

وتعتبر بوروندي من أكثر مناطق أفريقيا ازدهاً بالسكان إذ تجاوز عدد سكانها التسعة ملايين نسمة . وهو عدد كبير بالنسبة لمساحتها البالغة ٢٧ ألف كيلو متر مربع . لذا ترتفع كثافة السكان بها . ويتمي السكان إلى ثلاثة مجموعات عرقية . أبرزها الجماعات الزنجية من قبائل الهوتو ويشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان بوروندي وتعمل هذه الجماعات في الزراعة . والمجموعة الثانية تتكون من قبائل التوتسي وتنتمي إلى أصول حامية اختلطت بالزنج وتشكل حوالي ١٥٪ من جملة السكان . والمجموعة الثالثة من الأقزام ونسبتها ضئيلة ويضاف إلى ما سبق جماعات مهاجرة تشكل أقلية من مالي والسنغال وغينيا ومن الهند ومن باكستان ثم من جالية عربية . . وتعد السواحلية لغة التجارة في بوروندي ويلم بها معظم السكان وتتضمن السواحلية ٦٠٪ من المفردات العربية .



الباب الثالث



دول الحوض فى قائمة التنمية البشرية الدولية

يعد ترتيب الدول حسب معيار التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الاثنائى للأمم المتحدة . مؤشرا عن متوسط عناصر ثلاثة تخص مستوى الدخل والصحة والتعليم فى بلدان العالم . وكان ترتيب دول حوض النيل فى مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ والذى تضم ١٨٢ دولة . مجىء مصر برقم ١٢٣ دوليا وترتيب كينيا ١٤٧ وترتيب السودان ١٥٠ . وتنزانيا برقم ١٥١ وترتيب أوغندا ١٥٧ واريتريا برقم ١٦٥ ورواندا بترتيب ١٦٧ . وأثيوبيا بترتيب ١٧١ وبورندى برقم ١٧٤ وترتيب الكونغو الديمقراطية ١٧٦ بالمركز الأخير بين دول حوض النيل . وقبل المركز الأخير لدول العالم بست دول فقط هى : بوركينا فاسو ومالى وأفريقيا الوسطى وسيراليون وأفغانستان والنيجر .

وكان ترتيب دول حوض النيل بمؤشر التنمية البشرية الدولى عام ٢٠٠٨ من بين ١٧٩ دولة شملها المؤشر . قد تضمن احتلال مصر المركز ١١٦ وترتيب كينيا ١٤٤ وترتيب السودان ١٤٦ . وتنزانيا برقم ١٥٢ وأوغندا برقم ١٥٦ وترتيب اريتريا ١٦٤ وترتيب رواندا ١٦٥ . وترتيب اثيوبيا ١٦٩ وترتيب بورندى ١٧٢ وترتيب الكونغو الديمقراطية ١٧٧ أى قبل المركز الأخير بدولتين هما افريقيا الوسطى وسيراليون . وهكذا تضمنت قائمة الدول العشرين الأخيره بالمؤشر خمس دول من دول حوض النيل .

وكانت قائمة الأمم المتحدة للدول الأقل نموا على مستوى العالم والبالغ عددها ٣٤ دولة . قد تضمنت أربع دول من دول حوض النيل هى : بورندى والكونغو الديمقراطية واريتريا وأثيوبيا .

حالة السكان بدول الحوض

- شهدت دول الحوض معدلات نمو سكاني مرتفعه كان أعلاها في بورندي والكونغو الديموقراطية . وأثيوبيا ورواندا وأوغندا وكينيا والسودان وتنزانيا ومصر . وكان معدل المواليد لكل ألف من السكان ٤٧ر٨ مولود في أوغندا و٤٣ر٦٦ مولود في اثيوبيا و٤٢ر٦ مولود في الكونغو الديموقراطية . و٤١ر٤ مولود في بورندي و٣٩ر٧ مولود برواندا و٣٦ر٦ مولود في كينيا و٣٤ر٣ بتنزانيا . و٣٤ر٢ مولود باريتريا و٣٣ر٧ مولود بالسودان و٢١ر٧ مولود لكل ألف نسمة بمصر .

وتضمن الترتيب العالمى لمعدل المواليد من السكان احتلال أوغندا المركز الثالث عالميا . وأثيوبيا المركز التاسع عالميا والكونغو الديموقراطية المركز العاشر دوليا . وبورندي المركز الرابع عشر ورواندا المركز الثامن عشر وكينيا الحادى والثلاثين . وتنزانيا الثامن والثلاثين واريتريا المركز التاسع والثلاثين والسودان الثالث والأربعين ومصر المركز الثامن والثلاثين . وهو ما يشير الى زيادة معدلات النمو السكانى بشكل ملحوظ في غالب دول الحوض .

- وبلغ معدل الوفيات لكل ألف من السكان ١٤ حالة وفاة في رواندا و١٢ر٩ حالة في السودان و١٢ر٦٧ في بورندي . و١١ر٥٩ في تنزانيا و١٢ر٠٩ في أوغندا و١١ر٦ في الكونغو الديموقراطية و١١ر٥٥ حالة في اثيوبيا و٩ر٧ بكينيا و٨ر٤ في اريتريا و٥ر١ حالة وفاة لكل ألف من السكان في مصر .

وشمل الترتيب العالمى لمعدل الوفيات مجيء رواندا بالمركز الثالث والعشرين والسودان الحادى والثلاثين . وبورندي بالمركز الرابع والثلاثين وتنزانيا بالمركز الخامس والثلاثين عالميا وأوغندا بالمركز السابع والثلاثين . والكونغو الديموقراطية

بالمركز الحادى والأربعين واثيوبيا الثانى والأربعين و كينيا بالمركز التاسع والستون .
واريتريا الثامن والتسعين ومصر بالمركز الثامن والثمانين بعد المائة . وهو مايشير الى
تحسن جزئى بمعدلات الوفيات بالمقارنه لدول العالم إلا أنها بشكل عام تعاني من
ارتفاع معدل الوفيات .

- وكان معدل وفيات الرضع قد بلغ ٨٢ر٤ وفاة لكل ألف مولود حى فى
السودان و ٨١ر٦ حالة وفاه فى رواندا . و ٨١ر٢ حالة وفاة فى الكونغو
الديموقراطيه و ٨٠ر٨ حالة فى اثيوبيا و ٦٩ر٣ وفاة فى تنزانيا . و ٦٤ر٨ وفاه فى
أوغندا و ٥٩ر٦ حالة فى بورندى و ٥٤ر٧ فى كينيا . و ٤٣ر٣ فى اريتريا و ٢٧ر٣ حالة
وفاه لكل ألف مولود حى فى مصر .

وتضمن الترتيب العالمى لمعدل وفيات الرضع محىء السودان بالمركز السادس
عشر عالميا . ورواندا بالمركز السابع عشر دوليا والكونغو الديموقراطيه بالمركز
التاسع عشر . واثيوبيا بالمركز العشرين وتنزانيا بالمركز السادس والعشرين وأوغندا
الثالث والثلاثين دوليًا وبورندى الثامن والثلاثين . وكينيا الرابع والأربعين و اريتريا
الثانى والستين ومصر بالمركز الحادى والثمانين دوليا لمعدل وفيات الرضع .

معدل المواليد والوفيات لكل ألف شخص بدول حوض النيل

مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغودا	رواندا	اريتريا	بورندى
٢٤	٢٢	٣٩	٢٨	٤٠	٤٧	٥٠	٤٤	٤٠	٤٧
٦	١٠	١٢	١٣	١٣	١٤	١٨	١٧	٩	١٦
١٨	٢٣	٢٨	٢٩	٢٧	٢٢	٢٩	١٧	٢٥	٢٤
الولادات الخام									
الوفيات الخام									
زيادة السكان									

- وكانت معدلات النمو السكانى عام ٢٠٠٩ قد بلغت أقصاها بدول الحوض

في بورندي بنسبة نمو ٣٢٨٪. وفي الكونغو الديمقراطية بنسبة نمو ٣٢١٪. ونفس النسبة في أثيوبيا وفي رواندا بنمو ٢٧٨٪. وكينيا بنمو ٢٦٩٪. واريتريا بنمو ٢٧٨٪. وأوغندا بنمو ٢٦٩٪. والسودان بنمو ٢١٤٪. وفي تنزانيا بنمو ٢٠٤٪. وكان أدناها بمصر بنمو ١٦٤٪. لمعدل النمو السكاني عام ٢٠٠٩.

وتضمن الترتيب الدولي لدول الحوض بين دول العالم من حيث النمو السكاني مجيء بورندي بالمركز السابع دوليا. والكونغو الديمقراطية بالمركز الثامن دوليا وأثيوبيا بالمركز التاسع. ورواندا بالمركز السابع عشر وأوغندا الرابع والعشرين وكينيا الخامس والعشرين عالميا. واريتريا التاسع والعشرين والسودان الثامن والأربعين وتنزانيا بالمركز السادس والستون ومصر بالمركز الحادى والثمانين بين دول العالم. وهو مايوضح معدلات النمو العالية للسكان بمعظم دول الحوض.

العمر المتوقع عند الولادة بدول حوض النيل - سنه -

بورندي	اريتريا	رواندا	كونغود	أوغندا	تنزانيا	اثيوبيا	كينيا	السودان	مصر	عمر متوقع
٥٢١	٦١٨	٥٠٥	٥٤٤	٥٢٧	٥٢	٥٥٤	٥٧٩	٥١٤	٧٢١	٥٢١
٢٠٢	١٧٩	٢٠٦	١٩٤	٢٠٠	٢٠٢	١٩٢	١٨٨	٢٠٤	١٢٠	٢٠٢
٥١٢	٥٩٧	٤٩٣	٥٢٦	٥١٧	٥٠٦	٥٢٩	٥٧٥	٥٠٥	٦٩٦	٥١٢
٥٣	٦٣٩	٥١٨	٥٦٢	٥٣٨	٥٣٥	٥٨	٥٨٢	٥٤٤	٧٤٨	٥٣

- تشير متوسطات العمر المتوقع عند الولادة بدول حوض النيل الى تدنى ذلك المتوسط بمعظم بلدان الحوض. وهو ما ترتب عليه احتلالها مراكز متأخرة بالترتيب الدولي لذلك المعيار بين بلدان العالم. حيث تأخر ترتيب خمس بلدان عن المراكز المائتين الأولى وفيها عدا ترتيب مصر الواقع بالمركز العشرين بعد المائة فقد تأخر ترتيب كل بلدان الحوض الى ما بعد المركز ١٧٩ دوليا. وهو أمر مرتبط بمدى توافر سبل الوقاية والرعاية الصحية والتغذية والوعي الصحى والغذائى فى بلدان

الحوض .

وكان واضحاً تفوق العمر المتوقع للإناث عن الذكور في كل بلدان حوض النيل . وهو ما يرتبط بطبيعة التقاليد المحلية التي تعطي الإناث حماية اجتماعية خاصة . حيث يكفل الرجال النساء سواء في صورة الأم أو الزوجة أو الإبنه أو الجده وأحياناً الأخت والقريبه عائلياً كالحالة والعمه . ومع ظروف أسواق العمل والتي تفضل عمل الذكور عن الإناث .

المهيكل العمري لسكان دول حوض النيل - % -

هيكلي عمري	مصر	السودان	كينيا	أثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	إريتريا	بورندي
١٤ - ٠	٣١٤	٤٠٧	٤٢٣	٤٦١	٤٣	٥٠	٤٦٩	٤٢١	٤٢٢	٤٦٢
١٥ - ٦٤	٦٣٨	٥٦٨	٥٥١	٥١٢	٥٤١	٤٧٩	٥٠٦	٥٥٤	٥٣٧	٥١٣
٦٥ فأكثر	٤٨	٢٥	٢٦	٢٧	٢٩	٢١	٢٥	٢٤	٢٦	٢٥

- يشير الهيكل العمري لسكان دول حوض النيل الى التفوق النسبي للشريحة العمرية ما بين ١٥ عاماً الى ٦٤ عاماً . والتي تمثل قوة العمل وتؤهل تلك البلدان للاستفادة بها في عمليات التنمية . وكانت أعلى النسب في مصر بنسبة ٦٣٨٪ . وأدناها في أثيوبيا بنسبة ٥١٢٪ . ولم يشذ عن تفوق تلك النسبة سوى أوغندا التي تفوقت بها نسبة الشريحة العمرية ما بين يوم وحتى ١٤ عاماً والتي تمثل مرحلة الطفولة والدراسة الأساسية . أما مرحلة الشيخوخة لأكثر من ٦٥ عاماً فكانت الأقل بين الشرائح العمرية الثلاث في كل الدول . وكان أعلى نصيب نسبي لها في مصر وأقل نسبه في رواندا . ويرتبط ارتفاع النسبة لكبار السن بالمستوى الصحي الذي يؤهل السكان للوصول إلى تلك المرحلة العمرية المتقدمة .

تطور معدل الخصوبة بدول حوض النيل ما بين ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

مصر	السودان	كينيا	إثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	إريتريا	بورندي
١٩٧٠	٦٢	٨١	٦٨	٦٨	٧١	٦٤	٨٢	٦٦	٦٨
١٩٩٠	٤٤	٥٩	٦٨	٦١	٧١	٦٧	٧٦	٦٢	٦٨
٢٠٠٧	٢٩	٥	٥٣	٥٢	٦٥	٦٧	٥٩	٥١	٦٨

- شهد معدل الخصوبة تراجعاً في معظم دول الحوض ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٧ فيما عدا ثباته في بورندي وارتفاعه في الكونغو الديمقراطية . وهكذا فإن الأمهات يحاولن تعويض الوفيات الناجمة عن الحروب الأهلية من خلال كثرة الإنجاب . ويعود تراجع معدل الخصوبة في بعض أسبابه إلى التثقيف الصحي للأمهات وتبيان مخاطر تكرار حالة الحمل على صحتها .

- وبلغ معدل الخصوبة الكلي بدول حوض النيل ٦٧٧ طفل لكل امرأة في أوغندا و ٣٣٣ طفل في بورندي . والكونغو الديمقراطية ٢٢٢ طفل و ١٢٢ طفل بأثيوبيا وفي رواندا ٢٥٥ طفل . و ٧٤ طفل بإريتريا و ٥٦ و ٤٨ و ٤٨ بالسودان و ٤٦ و ٤٦ و ٢٦٦ طفل لكل امرأة بمصر .

وتضمن الترتيب العالمي لمعدل الخصوبة الكلي بالنسبة لعدد الأطفال لكل امرأة مجيء أوغندا بالمركز الثالث دولياً . وبورندي بالمركز السادس عالمياً والكونغو الديمقراطية التاسع وإثيوبيا الحادي عشر . ورواندا الثاني عشر وإريتريا الخامس والثلاثين وكينيا الثامن والثلاثون والسودان التاسع والثلاثين . وتنزانيا المركز الأربعين ومصر بالمركز الخامس والثمانين لمعدل الخصوبة الكلي لكل امرأة .

وهو ما يشير إلى معدلات قياسية دولية للإنجاب ببعض دول الحوض تعود بعض أسبابها لمحاولة تعويض السكان المحليين لنسبة ارتفاع الوفيات بتلك البلدان خاصة في بلدان النزاعات العرقية والحروب الداخلية . وهي البلدان التي احتلت

أيضا مراكز متقدمه دوليا في مؤشرات معدل وفيات الرضع . بسبب تدنى المستوى الصحى ببعض البيئات الريفية أو بسبب النزاعات الأهلية التى تؤدى لضعف الاستقرار والترحال .

معدل الذكور للإناث عند الولادة بدول حوض النيل

عند الولادة	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	إريتريا	بورندى
١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠١	١	١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠٢	١٠٢
١٥	١٠٥	١٠١	١٠١	٩٦	٩٧	١٠١	٩٩	١	٩٦	٩٩
٦٤-١٥	١٠٢	١٠١	١٠١	٧٥	٧٦	٧١	٦٨	٦٦	٨٤	٦٦
فوق ٦٥	٧٤	٧	٨٤	٧٥	٧٦	٧١	٦٨	٦٦	٨٤	٦٦
اجمالى السكان	١٠٢	١٠٣	١	٩٧	٩٨	١	٩٩	٩٩	٩٨	٩٩

- تشير معدلات نسبة الذكور الى الإناث بدول حوض النيل الى تفوق نسبة الذكور بدرجة طفيفة . والى وجود نوع من التوازن بين كلا الجنسين فى كل بلدان حوض النيل . والملاحظ ارتفاع نسبة الذكور فى المراحل الأولى للولادة ثم تراجع نسبتهم الى الإناث كلما تقدم بهم العمر . حتى تقل نسبتهم بدرجة ملحوظة فى مرحلة فما فوق سن الخامسة والستين . ويرتبط ذلك بتعرض الرجال لمخاطر أكبر نتيجة ممارستهم للعمل وتصديهم لمسؤوليات الحروب الأهلية مما يعرضهم لمخاطر أعلى من النساء . ومن هنا نجد أدنى نسب للرجال فى بلدان مثل بورندى ورواندا والكونغو الديموقراطية والتى شهدت حروبا أهلية .

■ سكان الحضر :

- وفيما يخص نسبة سكان الحضر من بين مجموع السكان بدول حوض النيل فهى تبلغ أعلاها بمصر بنسبة ٤٣ ٪ من السكان ونفس النسبة بالسودان . تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة ٣٤ ٪ ثم تنزانيا بنسبة ٢٥ ٪ وكينيا بنسبة ٢٢ ٪

واريتريا ٢١٪. ورواندا ١٨٪. واثيوبيا ١٧٪. وأوغندا ١٣٪. وفي المؤخره جاءت بورندى بنسبة ١٠٪. ويرتبط ذلك بالطبيعه الزراعيه لتلك البلدان واشتغال النسبة الأكبر من العماله بالزراعه .

وبالنسبة لمعدل التغير السنوى للتحضر بالانتقال من الريف للحضر مابين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ . فقد بلغت النسبة أعلاها فى بورندى بنسبة ٦٨٪. واريترى ٥٤٪. والكونغو الديموقراطيه ٥١٪. و ٤٤٪. بأوغندا و ٤٣٪. بكلا من السودان واثيوبيا و ٤٢٪. بكل من رواندا وتنزانيا . و ١٨٪. بمصر لمعدل التغير السنوي للتحضر بالانتقال من الريف للحضر .

ويرتبط الانتقال من الريف للحضر بتوافر فرص العمل والرغبه فى التحول من العمل الزراعى الأكثر مشقه الى العمل بالخدمات الأقل مجهودا والأكثر دخلا . وانتقال الأبناء الى المراحل الدراسيه الجامعيه . وكذلك الأسر الجديده من المتعلمين التى تفضل الاقامه فى بيئات صحية أفضل . خاصة مع تركز الاهتمام الحكومى بالحضر بدرجة أعلى حيث يسكن به أصحاب الأصوات الأعلى سياسيا . وأصحاب المناصب العليا بالحكومه والجيش والشرطة . وهى الفئات الأكثر استفادة من النظم الحاكمه بحكم الاستفادة المتبادلله فيما بينها وبين النظام الحاكم .

■ مياه الشرب :

نسبة استخدام السكان لمياه الشرب من مصادر محسنه بدول الحوض .٪

مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	اريتريا	بورندى
عام	٩٨	٧٠	٥٧	٤٢	٥٥	٦٤	٤٦	٦٥	٧١
حضر	٩٩	٧٨	٨٥	٩٦	٨١	٩٠	٨٢	٧٤	٨٤
ريف	٩٨	٦٤	٤٩	٣١	٤٦	٦٠	٢٩	٥٧	٧٠

- تشير نسب استخدام السكان لمياه الشرب من مصادر محسنه الى تدنى النسبة

فى معظم بلدان دول الحوض . وتقل النسبة بالريف عن الحضر . مع الأخذ فى الاعتبار أن النسبة المذكورة لاتعنى فقط وجود حنفيات للمياه داخل البيوت . وإنما يتسع التعريف الى الحصول على المياه النقيه ولو خلال الحنفيات العموميه بالشوارع سواء بالحضر أو بالريف . خاصة وأنه حتى فى حالة وجود مواسير للمياه داخل الوحدات السكنيه . فان كثير من البيوت تستخدم حنفية مياه واحد: موجوده بمدخل الطابق الأرضى بحيث يستخدمه سكان كل طوابق المنزل .

وهو مايعنى الحاجة إلى إنفاق ضخم على مشروعات توفير مياه الشرب . وتحسين مستوى المعيشة لرفع قدرة السكان على تحمل تكلفة توصيل مياه الشرب النقيه الى أماكن سكنهم . وهو أمر يصعب فعله فى ظل العجز بالموازنات الحكوميه والديون المحلية المرتفعه . ووجود أولويات أخرى لدى صانع القرار قد تتعلق بالدفاع أو الأمن .

نسبة استخدام السكان لمرافق محسنه للصرف الصحى بدول الحوض .%

عام	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	ارتيريا	بورندى
١٩٨٥	٥٠	١٩	٢٧	٣١	٢٩	٤٢	٣١	٢٣	٥	٤١
١٩٥٢	٢٤	٤٨	٨	٣٤	٣٤	٢٥	٢٥	٢٠	٣	٤١

- تتدنى نسب استخدام السكان بدول حوض النيل لمرافق الصرف الصحى المحسنه الى نسب ضعيفه تصل الى ٥ ٪ من السكان فى ارتيريا و ١١ ٪ فى اثيوبيا . كما تصل النسبة الى حوالى ثلث السكان فقط فى كلا من رواندا وتنزانيا وأوغندا والسودان . ولم تتخط النسبة لمن لديهم مصادر محسنه نصف السكان سوى فى مصر . وتقل نسب استخدام مرافق الصرف المحسنه بالريف عنها بالحضر بشكل واضح بمعظم دول حوض النيل . مع الأخذ فى الاعتبار أن المقصود بوجود صرف صحى

محسن لايعنى اتصال البيوت بشبكات الصرف الصحى العموميه فقط .
وإنما يتسع التعريف ليشمل كذلك وجود مايسمى بترنشات بلديه للصرف
الصحى للبيوت يتم نزحها كلما إمتلأت من خلال عربات نقل تجرها الدواب
أحيانًا متخصصة لذلك . وهو ما يضيف أعباء أخرى سواء من خلال مخاطر
اختلاط مياه تلك الطرنشات بالمياه الجوفيه والتي يعتمد عليها البعض فى الشرب
من خلال ما يسمى بالطممبات الحبشيه . أو بطرق التصرف فى مخلفات الصرف
الصحى والتي يتم إلقاءها فى المجارى المائيه مما يزيد من أعباء التكلفة لعمليات
التنقيه لها . ويضر بصحة السكان الذين يعتمدون عليها لتنظيف الملابس أو الأوعية
المنزليه أو حتى الاستحمام خاصة بالمناطق الريفيه . فى ظل عدم وجود بديل
كمصدر للمياه داخل البيوت .



قوة العمل بدول الحوض

- بلغت قوة العمل بدول حوض النيل ١٣٥٦ مليون شخص عام ٢٠٠٨ تمثل نسبة ٤٣٪ من الاجمالي العالمى البالغ ٣١٦٧ مليار شخص . وتشير قوة العمل الى السكان فى سن العمل ما بين ١٥ الى ٦٥ عاما . وليس الى عدد المشتغلين . وكان أعلى رقم لقوة العمل فى اثيوبيا بنحو ٢٧٢٧٠ مليون شخص . ومصر ٢٤٧٢٠ مليون شخص وتنزانيا ٢٠٣٨٠ مليون شخص . وكينيا ١٦٩٤٠ مليون شخص وفى المركز الخامس بين دول الحوض الكونغو الديموقراطية ١٥ مليون شخص وأوغندا ١٤٤٨٠ مليون شخص . والسودان ٧٤١٥ مليون شخص لقوة العمل ورواندا ٤٦٦ مليون شخص . وبورندى ٢٩٩٠ مليون شخص وفى المؤخره اريتريا بنحو ١٨٨ مليون شخص لقوة العمل .

وترتفع معدلات البطالة بدول حوض النيل إلا أن التقارير الدولية تكاد تخلو من بيانات عن البطالة بمعظم دول الحوض . حيث لم ترد سوى بيانات أربع دول من دول الحوض ضمن بيانات الوكالة الأمريكية عن نسب البطالة بدول العالم عام ٢٠٠٨ . وهى كينيا بنسبة ٤٠٪ والسودان بنسبة ١٨٪ ومصر ٨٪ . ولا تلقى البيانات المصرية الخاصة بالبطالة قبولا من جانب المتخصصين الذين يذكرون أرقاما لنسبة البطالة تصل الى حوالى ضعف الرقم الرسمى المذكور . كما تخلو بيانات البنك الدولى من نسب البطالة فى كثير بلدان حوض النيل .

عمالة الأطفال دول حوض النيل من ٥- ١٤ سنة بين ١٩٩٩-٢٠٠٧ (%)

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	بورندى
الاجمالى	٧	١٢	٧	٥٣	٣٦	٣٦	٣٢	٣٥	٢٢
ذكور	٨	١٤	٨	٥٩	٣٧	٣٧	٢٩	٣٦	٢٢
إناث	٥	١٢	٦	٤٦	٣٤	٣٦	٣٤	٣٥	٢٢

- تنتشر عمالة الأطفال بين أكثر من نصف عدد الأطفال في اثيوبيا وهو ما يرتبط بالعبادات الاجتماعية لمعاونة أفراد الأسرة في اكتساب الدخل وانتشار وفيات الآباء المبكره وخروج الأطفال للعمل المرتبط بالتسرب التعليمى وعدم إكمال الدراسة بالمرحل الدراسية الأعلى . وكانت معدلات عمالة الأطفال مابين سن ٥ الى ١٤ سنة مابين عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٧ قد بلغت نسبتها ٥٣ % بأثيوبيا و ٣٦ % بكلا من تنزانيا وأوغندا ٣٥ % برواندا و ٣٢ % بالكونغو الديموقراطية و ٢٢ % ببورندى و ١٣ % بالسودان و ٧ % بكلا من مصر وكينيا .

وترتفع نسبة عمالة الأطفال بين الذكور عن الإناث في بلدان مصر والسودان وكينيا . واثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا . بينما تزيد نسبة عمالة الأطفال بين الإناث عن الذكور في الكونغو الديموقراطية وتساوت النسبة في بورندى . وبلغت نسبة عمالة الأطفال بين الذكور ٥٩ % بأثيوبيا و ٣٧ % بكلا من تنزانيا وأوغندا . و ٣٦ % برواندا و ٢٩ % بالكونغو الديموقراطية و ٢٢ % ببورندى و ١٤ % بالسودان و ٨ % بكلا من مصر وكينيا .

وبلغت نسبة عمالة الأطفال بين الإناث ٤٦ % بأثيوبيا و ٣٦ % بأوغندا و ٣٥ % برواندا و ٣٤ % بكلا من تنزانيا والكونغو الديموقراطية . و ٢٢ % ببورندى و ١٢ % بالسودان و ٦ % بكينيا و ٥ % بمصر .

زواج الأطفال بدول حوض النيل %

مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	رواندا	اريتريا	بورندي
١٧	٣٤	١١	٤٩	٤١	٤٦	١٣	٤٧	٢٦
٩	٢٤	٠	٢٧	٢٣	٢٧	٩	٣١	٢٢
٢٢	٤٠	٠	٥٥	٤٩	٥٢	١٤	٦٠	٢٧
اجمالي								
حضر								
ريف								

- ترتفع معدلات زواج الأطفال لأعلى معدلاتها في اثيوبيا واريتريا وأوغندا وتنزانيا . بينما تقل معدلاتها في كينيا ومصر . وتزيد نسب زواج الأطفال لدى الاناث عن الذكور في كل بلدان الحوض . وهو ما يعود الى التقاليد التي تفضل سرعة زواج الإناث خاصة مع تبكير البلوغ لديهن . في حين يقوم الذكور بمسؤولية الإنفاق على البيت مما يجعل الزواج مرتبط بوجود مصدر للإنفاق عادة . ويرتبط ارتفاع معدلات زواج الأطفال بارتفاع نسب عمالة الأطفال في دول مثل اثيوبيا وتنزانيا وأوغندا . وتزيد معدلات زواج الأطفال لدى الإناث في اريتريا لأكثر من نصف الإناث وكذلك في اثيوبيا وتنزانيا . بينما تقل الظاهرة في رواندا بالمقارنة لباقي دول الحوض .



الإنفاق الصحى بدول حوض النيل

بلغ نصيب المواطن من الإنفاق الصحى العام بطريقة تعادل القوى الشرائيه عام ٢٠٠٦ بدول حوض النيل .نحو ١٣٤ دولار برواندا و١٢٩ دولار بمصر و٥١ دولار بكينيا و٣٩ دولار بأوغندا . و٢٧ دولار بتنزانيا و٢٣ دولار بالسودان و١٣ دولار بأثيوبيا . وعشر دولارات باريتريا وسبع دولارات بالكونغو الديموقراطيه . وأربع دولارات ببورندى بالمركز الأخير بين دول حوض النيل لنصيب الفرد من الإنفاق الصحى العام .

وكانت نسبة الانفاق الصحى العام من اجمالى الانفاق الحكومى عام ٢٠٠٦ بدول الحوض قد بلغت . ٢٧٣٪ برواندا و١٣٣٪ بتنزانيا و١٠٦٪ بأثيوبيا . و١٠٪ بأوغندا و٧٣٪ بمصر و٧٢٪ بالكونغو الديموقراطيه . و٦١٪ بكينيا و٤٢٪ باريتريا و٢٣٪ ببورندى بالمركز الأخير لنسبة الإنفاق الصحى من اجمالى الإنفاق الحكومى .



مرض الإيدز بدول الحوض

تشير درجة إنتشار مرض الأيدز في دول حوض النيل الى الأوضاع الاجتماعية حيث تمتهن بعض النساء البغاء للحصول على الكسب . وتجد تلك التجاره المنظمه أحيانا إقبالا سواء من السكان المحليين أو من السياح . وكلما زادت درجة انتشار الإيدز كان ذلك دليلا على اتساع تلك التجاره . مع الأخذ في الاعتبار أن النسب الحقيقيه لإنتشار الايدز والأمراض الجنسية عموما تكون أعلى من النسب المعلنه . لأسباب تتعلق بدقة الاحصاءات والتي عادة ما تركز على المدن ولا تمتد بشكل دقيق الى المناطق الريفية الفقيره . أو تتعلق بحرص البعض على عدم الإفصاح لأسباب خاصة أو عامه . فإفصاح المريضه المحترفه للبغاء يمكن أن يفقدها مصدر دخلها الذى ستفق منه على المعيشه وعلى العلاج . كما تنحو جهات محلية لتحسين الصورة داخلها .

نسبة انتشار الإيدز بين البالغين وعدد حالات الإصابة والوفيات بدول الحوض

نسبة الانتشار بين البالغين %	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	إريتريا	بورندى
٠.٠١	١.٤	٦.٧	٢.١	٦.٢	٥.٤	٤.٢	٢.٨	١.٣	٢	
ترتيب دولى	١٦٢	٤٥	١٠	٣١	١٢	١٤	١٦	٢٥	٤٨	٣٢
عدد المصابين بالالف	٩٢	٣٢٠	١٢٠٠	٩٨٠	١٤٠٠	٩٤٠	١١٠٠	١٥٠	٣٨	١١٠
ترتيب	١٠٨	٢٢	٨	١٢	٦	١٤	١٠	٣٧	٦٦	٤٤

اقتصاديات دول حوض النيل

دولى	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	اريتريا	بورندى
عدد الوفيات بالالف	٠,٥	٢٥	١٥٠	٦٧	٩٦	٧٧	١٠٠	٨	٢	١١
ترتيب دولى	٨٤	١٩	٤	١١	٧	٩	٦	٢٧	٥٦	٢١

- تشير معدلات الاصابه بالايدز بين البالغين بدول حوض النيل الى تصدر كينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديموقراطيه لأعلى المعدلات . بينما كان أقل معدل بمصر وانعكس ذلك على الترتيب الدولى لدول الحوض حسب معدلات الاصابه حيث شغلت كينيا المركز العاشر دوليا تليها تنزانيا التى احتلت المركز الثانى عشر دوليا وأوغندا بالمركز الرابع عشر والكونغو الديموقراطيه بالمركز السادس عشر . بينما تأخر ترتيب مصر الى المركز ١٦٢ بين دول العالم لقلة عدد الإصابات بها . وهو أمر يعود الى ارتفاع درجة الوعى الصحى بمخاطر الإيدز نسبيا الى جانب الوازع الدينى الذى يقلل الى حد ما من الانخراط فى العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج .

وفيا يخص عدد المصابين بالايدز بدول الحوض فقد كان أعلى عدد فى تنزانيا بنحو ١ر٤ مليون مصاب تليها كينيا بنحو ١ر٢ مليون مصاب والكونغو الديموقراطيه ١ر١ مليون مصاب . بينما كان أقل عدد بمصر رغم ارتفاع عدد سكانها ومشاكل الزواج بها و صعوبة الحصول على مسكن أو فرصة عمل . إلا أن عوامل ثقافيه وأخلاقيه تقلل من درجة الاصابه به . وإن كانت الاصابه تتركز فى مناطق الاختلاط الأكبر بالسياح مثل دهب وشرم الشيخ والأقصر والغردقة وهو أمر متكرر فى تنزانيا وكينيا .

وأدى ارتفاع عدد المصابين في بعض دول الحوض الى شغل بعضها مراكز متقدمة في قائمة الدول الأكبر إصابه دوليا . حيث شغلت تنزانيا المركز السادس دوليا بالإيدز وكينيا المركز الثامن عالميا والكونغو الديمقراطية المركز العاشر واثيوبيا المركز الثاني عشر وأوغندا المركز الرابع عشر دوليا . لتحوز دول حوض النيل خمس مراكز بين المراكز العشرين الأولى في عدد المصابين بالإيدز دوليا .

وبالنسبة لعدد الوفيات بسبب الإيدز في دول حوض النيل فقد كان العدد الأكبر لها في كينيا تليها الكونغو الديمقراطية وتنزانيا . بينما كان العدد الأقل في مصر . ولم تخلو دوله من دول الحوض من وفيات بالآلاف بسبب الإيدز . وقد تكون حالات الوفيات أكبر من ذلك لعوامل تتعلق بدقة الاحصاءات ودقة التشخيص الطبى خاصة في المناطق النائية والريفية والتي لا يتم التدقيق الطبى بها بدرجة كبيره . ويلاحظ ارتفاع عدد وفيات الايدز رغم الانخفاض النسبى لنسبة انتشاره بين البالغين في بعض دول الحوض . ويفسر ذلك درجة الوعى وفرص العلاج الطبى الأقل والتي أدت لارتفاع معدل الوفيات .

ولقد انعكست كثرة حالات الوفيات على احتلال بعض دول الحوض مراكز متقدمة بين دول العالم حسب معيار عدد وفيات الإيدز حيث جاءت كينيا بالمركز الرابع دوليا والكونغو الديمقراطية بالمركز السادس عالميا وتنزانيا بالمركز السابع وأوغندا بالمركز التاسع دوليا . لتحجز دول الحوض أربع مقاعد بين الدول العشر الأولى عالميا في وفيات الإيدز كما شغلت ست مراكز بين الدول العشرين الأولى في وفيات الايدز .



الإنفاق التعليمى بدول الحوض

- وفيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى بدول الحوض فقد كانت أعلاها فى كينيا بنسبة ٦٩٪ من الناتج تليها السودان واثيوبيا بنسبة ٦٪ لكلا منهما . وأوغندا ٥٢٪ وبورندى ٥١٪ ومصر ٤٢٪ ورواندا ٣٨٪ واريتريا ٢٤٪ وتنزانيا ٢٢٪. لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج . ويساعد انتشار أشكال التعليم الخاص فى استكمال النقص الحكومى فى الإنفاق على التعليم . وهو التعليم المنتشر بين الشرائح الغنية بينما يطفى التعليم الرسمى بالمناطق الفقيرة .

وتضمن الترتيب الدولى لدول الحوض حسب نسبة الإنفاق على التعليم بالمقارنة الى الناتج المحلى الاجمالى مجيء كينيا بالمركز السابع والعشرين دوليا . والسودان برقم ٤٢ واثيوبيا برقم ٤٣ وأوغندا ٦١ وبورندى ٦٩ ومصر ٩٦ ورواندا ١١٥ واريتريا ١٦١ وكان ترتيب تنزانيا ١٦٤ دوليا لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج . والجدير بالذكر أن ذلك المؤشر يخص نسبة الإنفاق للناتج وليس قيمة الإنفاق على التعليم .

معدل محو الأمية بدول حوض النيل .٪

الشريحة	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغود	رواندا	اريتريا	بورندى
١٥ عاما فأكثر	٧١٤	٦١١	٨٥١	٤٢٧	٦٩٤	٦٦٨	٦٧٢	٧٠٤	٥٨٦	٥٩٣
الذكور	٨٣	٧١٨	٩٠٦	٥٠٣	٧٧٥	٧٦٨	٨٠٩	٧٦٣	٦٩٩	٦٧٣
الاناث	٥٩٤	٥٠٥	٧٩٩	٣٥١	٦٢٢	٥٧٧	٥٤١	٦٤٧	٤٧٦	٥٢٢

- تشير معدلات محو الأمية بدول حوض النيل على الجانب الآخر إلى بقاء

معدلات أميه مرتفعه فى أثيوبيا تصل لأكثر من نصف السكان وفى ارتيريا وبورندى والسودان . وفى العموم هناك نسب مرتفعه للأميه بكل دول حوض النيل . وهو أمر يؤثر على عمليات التنمية بدول الحوض بالسلب فمع الأميه المرتفعه يقل الوعى الصحى أيضا وتزيد درجة التمسك بالعادات الاجتماعيه المقاومه للتغيير . وتزيد نسب الأميه بدرجة أكبر لدى الإناث عن الذكور بكل دول الحوض . وهو مايرتبط بالعادات الاجتماعيه فى بعض البيئات خاصة الريفيه التى لاتحبذ تعليم الإناث أو اكتفائهن بالمرحلة التعليميه الأساسيه . وهو مايرتبط بانتشار الزواج المبكر والذى يصعب معه الاستمرار فى التعليم مع كثرة الانجاب والأعباء الأسريه المتعدده .

- وهكذا تؤثر نسب الأميه المرتفعه على إمكانية رفع المستوى المهني أو الاجتماعى أو الاقتصادى فى بيئات عديدة بدول الحوض .

- ومع نسب الأميه العاليه يمكن تزوير الانتخابات الصوره لجلب الممثلين الموالين للحكومات بالبرلمانات . وبما يكرس وجود الأنظمه غير الديمقراطيه التى تحكم كل دول حوض النيل .

- ورغم مبرر عجز الموازنات لعدم تخصيص الإنفاق الكافى للقضاء على الأميه الأبجديه إلا أن البعض يرى أنه من مصلحه بعض السياسيين استمرار معدلاتها المرتفعه .

- وفى ظل الظروف السياسيه والاجتماعيه المضطربه ترتفع معدلات هجرة الكوادر العلميه للخارج . وهو ما يحرم دول الحوض من مساهمة هؤلاء فى دفع عمليه التنمية . إلى جانب الخسارة التى تحملها دول الحوض فى نفقات تعليمهم وإن كانوا يقيدون من خلال بعض التحويلات الماليه لأسرهم .

اللاجئين بدول حوض النيل

تسببت الحروب الأهلية المتكررة في استفحال ظاهرة اللاجئين ببعض دول الحوض خاصة الكونغو الديموقراطية والسودان وبورندى ورواندا وأريتريا . وتنشأ ظاهرة اللاجئين سواء بسبب الحروب الداخلية بين القبائل المحلية . أو نتيجة الهجرة الى دول الجوار الجغرافي فرارا من الحروب الأهلية . مما يلقي أعباء إضافية على الدول المستقبلة للاجئين خاصة مع تدهور المستويات المعيشية بها أصلا . وخاصة بالمناطق الحدودية التي يأتي إليها اللاجئين .

اللاجئين بدول حوض النيل حسب بلد المنشأ عام ٢٠٠٧

الدولة	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ - بالألف - عام ٢٠٠٧	نسبة أرصدة اللاجئين من أرصدة الهجرة الدولية %	نسبة اللاجئين من الهجرة الدولية عام ٢٠٠٧ %
مصر	٧	٠.٣ %	٠
السودان	٥٢٣	٨١.٤ %	٣٧.٧ %
كينيا	٨	١.٧ %	٠.١ %
أثيوبيا	٦٠	٢.١ %	٠.٤ %
تنزانيا	١	٠.٤ %	٠
أوغندا	٢١	١٢.٥ %	٠.١ %
الكونغو د.	٣٧٠	٤٥.١ %	٢.٦ %
رواندا	٨١	٣٣.٧ %	٠.٦ %
اريتريا	٢٠٩	٣٦.٧ %	١.٥ %
بورندى	٣٧٦	٩٦.٧ %	٢.٦ %
الاجمالى	١٦٥٦		

- بلغ عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ بدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ نحو ١٦٥٦ مليون لاجيء . كان أكثرهم في السودان والكونغو الديمقراطية .. كما بلغ عدد طالبي اللجوء خلال عام ٢٠٠٧ حسب بلد المنشأ ٣٦ ألف بالكونغو الديمقراطية و ١٩ ألف طلب بالسودان و ١٢ ألف بأريتريا وثمانية آلاف برواندا . وسبعة آلاف ببورندى و ٣٢٠٠ بأوغندا و ١٧٠٠ بكينيا لعدد طالبي اللجوء .

- وبلغ عدد النازحون داخليا بدول الحوض عام ٢٠٠٨ نحو ٦ مليون شخص بالسودان . و ١٤ مليون بالكونغو الديمقراطية و ٨٦٩ ألف بأوغندا و ٤٠٠ ألف بكينيا و ٢٠٠ ألف اثيوبيا . ومائة ألف ببورندى و ٣٢ ألف اريتريا للنازحين داخليا .

اللاجئين بدول حوض النيل حسب بلد اللجوء عام ٢٠٠٧

الدولة	عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء عام ٢٠٠٧ - بالآلاف -	نسبة أرصدة اللاجئين من أرصدة الهجرة الدولية %	نسبة اللاجئين من الهجرة الدولية عام ٢٠٠٧ %
مصر	٩٨	٣٩٫٥ %	٠٫٧ %
السودان	٢٢٣	٣٤٫٨ %	١٫٦ %
كينيا	٢٦٦	٣٣٫٦ %	١٫٩ %
اثيوبيا	٨٥	١٥٫٤ %	٠٫٦ %
تنزانيا	٤٣٦	٥٤٫٦ %	٣ %
أوغندا	٢٢٩	٣٥٫١ %	١٫٦ %
الكونغو د.	١٧٧	٣٦٫٩ %	١٫٢ %
رواندا	٥٤	١٢٫٣ %	٠٫٤ %
اريتريا	٥	٣٤٫٤ %	٠
بورندى	٢٥	٣٠ %	٠٫٢ %
الاجمالى	١٥٩٨		

- بلغ عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء عام ٢٠٠٧ بدول حوض النيل ١٥٩٨ مليون لاجيء كان أكثرهم بتنزانيا وكينيا . وبلغ عدد الأفراد طالبي اللجوء حسب بلد اللجوء عام ٢٠٠٧ نحو ٧٥٠٠ طلب في بورندي . و ٧٣٠٠ طلب في السودان و ٥٨٠٠ في كينيا و ٥٨٠٠ بأوغندا . وألفى طلب باريتريا وسبعمئة طلب برواندا ومائتى طلب بأثيوبيا ومائة طالب لجوء في الكونغو الديموقراطية .

الهجرة الدولية بدول حوض النيل

الدولة	أرصدة الهجرة بالألف شخص عام ٢٠٠٥	معدل النمو السوى للهجرة ١٩٦٠-٢٠٠٥ %	نسبة المهاجرين من السكان عام ٢٠٠٥ %
مصر	٢٤٧	٠٣	٠٣
السودان	٦٤٠	٢٢	١٧
كينيا	٧٩٠	٥٨	٢٢
أثيوبيا	٥٥٤	٠٨	٠٧
تنزانيا	٧٩٨	١١	٢
أوغندا	٦٥٢	٠٤ -	٢٣
الكونغو د.	٤٨٠	١٦ -	٠٨
رواندا	٤٣٦	٦١	٤٨
اريتريا	١٥	١٤	٠٣
بورندي	٨٢	١ -	١١

- تمثل الهجرة الدولية أحد الظواهر السكانية الهامة بدول حوض النيل من حيث ارتفاع معدلاتها . وتجيء الأسباب المحلية بسبب الصراعات العرقية في

مقدمة أسباب الهجرة الدولية . الى جانب البحث عن عمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة . الى جانب أحلام الثراء التي تؤججها وسائل الاعلام من خلال قصص النجاح التي تعرضها للونيرات عصاميين . وهكذا فان هناك عوامل طرد إجباريه وراء الهجرة الى جانب عوامل اختياريه لآخرين بحثا عن مستوى معيشة أفضل .

- وأكبر بلدان مقصد الهجرة السودانية هي : السعودية وأوغندا وتشاد وأمريكا وانجلترا وسلطنة عمان واثيوبيا وكندا وألمانيا واستراليا . أما مقاصد الهجرة في كينيا فتتجه الى انجلترا وهولندا وأمريكا وأوغندا وكندا وألمانيا واستراليا والهند وهولندا وسويسرا . وتتجه الهجرة الأثيوبية الى السودان وامريكا واسرائيل والسعودية وألمانيا والسويد وكندا وايطاليا وبريطانيا .

وأكبر مقاصد الهجرة من تنزانيا هي : أوغندا وانجلترا وكندا وموزمبيق وملاوي وأمريكا واستراليا ورواندا وألمانيا وهولندا . وتتجه هجرة الأوغنديين الى انجلترا وتنزانيا وأمريكا وكندا ورواندا والسويد وألمانيا واستراليا وزامبيا والدانمرك . وتتجه هجرة الكونغوليين الديمقراطيين الى رواندا وأوغندا وزامبيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وأفريقيا الوسطى وكندا وانجلترا .

وأكبر مقاصد هجرة سكان رواندا هي أوغندا وتنزانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وانجلترا وامريكا وألمانيا وايطاليا وهولندا . أما مقاصد هجرة اريتريا فهي : السودان واثيوبيا والسعودية وامريكا وايطاليا وانجلترا وألمانيا والسويد وكندا واستراليا . ومقاصد هجرة البورنديين هي : تنزانيا واوغندا ورواندا وكندا وبلجيكا وانجلترا وفرنسا وامريكا وايطاليا وألمانيا . وأكبر مقاصد هجرة المصريين الى السعودية وليبيا وأمريكا وايطاليا وكندا والأردن واستراليا واليونان .



الديانات بدول الحوض

تفوق الديانة المسيحية في معظم دول حوض النيل عدا مصر والسودان . وداخل المسيحية ينتشر المذهب الكاثوليكي في معظم الدول ذات الغالبية المسيحية . بينما في دول أخرى ذات أغلبية مسيحية وبعدها أقل يتفوق المذهب البروتستانتي . كما توجد أقليات مسلمة في كل دول الحوض . وتنتشر عقائد وديانات محلية بين معظم دول الحوض ذات نصيب كبير بين السكان خاصة في تنزانيا والسودان وأثيوبيا . وحسب بيانات وكالة المخابرات الأمريكية ففي مصر تبلغ نسبة المسلمين ٩٠ ٪ والمسيحيين ٩ ٪ والديانات الأخرى ١ ٪ .. وفي السودان ٧٠ ٪ مسلمين و ٥٠ ٪ مسيحيين و ٢٥ ٪ للمعتقدات الأخرى .

وفي كينيا ٧٨ ٪ مسيحيين موزعين ما بين ٤٥ ٪ بروتستانت و ٣٣ ٪ كاثوليك . بينما تبلغ نسبة المسلمين ١٠ ٪ وذوى المعتقدات الأخرى ١٢ ٪ من السكان . وفي أثيوبيا تبلغ نسبة المسيحيين ٦٠ ٪ منهم ٥٠ ٪ أرثوذكس و ١٠ ٪ بروتستانت . في حين تبلغ نسبة المسلمين ٣٢ ٪ وذوى المعتقدات الأخرى ١٤ ٪ من السكان . وفي تنزانيا تبلغ نسبة المسيحيين ٣٠ ٪ والمسلمين ٣٥ ٪ وأصحاب المعتقدات الأخرى ٣٥ ٪ وفي منطقة زنجبار التنزانية تبلغ نسبة المسلمون ٩٩ ٪ من السكان .

وفي أوغندا تبلغ نسبة المسيحيين ٨٣ ٪ من السكان موزعين ما بين ٤٢ ٪ بروتستانت و ٤١ ٪ كاثوليك في حين تبلغ نسبة المسلمين ١٢ ٪ وذوى المعتقدات الأخرى ٨ ٪ من السكان . وبالكونغو الديمقراطية تبلغ نسبة المسيحيين ٧٠ ٪ موزعين ما بين ٥٠ ٪ كاثوليك و ٢٠ ٪ بروتستانت بينما تبلغ نسبة

المسلمين ١٠٪ وذوى المعتقدات الأخرى ٢٠٪. . وفي رواندا يشكل المسيحيين النصيب الأكبر بنسبة ٩٣ر٥٪ منهم ٥٦ر٥٪ كاثوليك و ٢٦٪ بروتستانت و ١١٪ ادفنشت بينما تبلغ نسبة المسلمين ٤٦٪.

وفي ارتيريا تبلغ نسبة المسلمين ٥٠٪ من السكان . وفي بورندى تبلغ نسبة المسيحيين ٦٧٪ من السكان منهم ٦٢٪ كاثوليك و ٥٪ بروتستانت . بينما تبلغ نسبة المسلمين ١٠٪ وذوى المعتقدات الأخرى ٢٣٪.

- وفيما يخص اللغات الرسمية بدول الحوض فان اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى مصر والسودان . واللغة الفرنسية هى اللغة الرسمية فى كلا من الكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندى . واللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية فى كلا من كينيا وأوغندا . واللغة السواحلية هى اللغة الرسمية فى تنزانيا . واللغة الأمهرية هى اللغة الرسمية فى اثيوبيا . وفى اريتريا توجد ثلاث لغات رسمية هى : التغرينية والعربية والانجليزية .



الاتصالات بدول الحوض

أشارت بيانات انتشار أجهزة التليفون المحمول بدول حوض النيل الى تدنى نسب الانتشار في غالبية تلك الدول فيما عدا ارتفاع عددها ونسبتها بين السكان في مصر وكينيا . بينما كانت النسبة منخفضة للغاية في دول أثيوبيا واريتريا . وتعود المسألة الى ارتفاع نسب الفقر بتلك الدول رغم النمط الاستهلاكي الذي يهيمن على اقتناء تلك الأجهزة دون استخدام حقيقى في دفع عملية التنمية بتلك الدول وهو ماتم تحقيقه في دول مثل بنجلاديش في استخدام الموبايل بين تجمعات الصيادين للارشاد عن أماكن التجمعات السمكية .

عدد مستخدمى الموبايل بدول حوض النيل - مليون -

الدولة	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	النمو بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨-٢٠٠٧ %
مصر	٥٨٠	٣٠٧	٤١٢٧	٤٨١
السودان	٥٥	٧٤٦	٩٤٥	٧٦٩
كينيا	١٥٩	١١٣٥	١٧١١	٦٠٨
أثيوبيا	٥	٢٢	١٩٥	١٠٧٢
تنزانيا	١٠٤	٨٢٥	١١٦٤	٦٢١
أوغندا	٧٨	١٦	٧٤٦	٥٧٢
الكونغو د.	١٦٢	٥٥٤	١٠٦٤	٥٣١
رواندا	١٣	٦٨	١٢٧	٥٦٩
اريتريا	٠	٠٧		
بورندى	٠٦	٢٧	٤٨	٤٩٦
الاجمالى	١١٦٢	٧٠٧	١٠١٢٧	٧٧٢

- المصدر : تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الأونكتاد

- بلغ اجمالى عدد أجهزة التليفون المحمول بدول الحوض عام ٢٠٠٨ نحو ١٠١ مليون جهاز فى عشر دول بلغ عدد سكانها ٤١٦ مليون نسمة بنسبة ٢٤ر٤٪ من عدد السكان . بينما نجد أن عدد اجهزة المحمول فى روسيا بنفس العام بلغ ١٨٧ر٥ مليون جهاز . وهى الأقل فى عدد السكان والبالغ إلى ١٤٠ مليون نسمة . كما بلغ العدد ١٥١ مليون جهاز بالبرازيل التى يبلغ سكانها ١٩٩ مليون شخص . و١٤٢ مليون جهاز باندونيسيا البالغ سكانها ٢٤٠ مليون نسمة . وهو يعنى ارتباط اقترناء أجهزة المحمول بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى . فمع انتشار نسب الفقر والبطالة العالية بدول حوض النيل فمن الطبيعى أن تنخفض نسب اقترناء أية أجهزة كاليه .

نسبة انتشار أجهزة الموبايل بين السكان - % -

الدولة	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	النمو بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ %
مصر	٨ر٥	٣٩ر٨	٥٣ر٧	٥٤ر٣
السودان	١ر٦	٢٠ر٠	٢٤ر٠	٢٢ر٣
كينيا	٥ر٠	٣٠ر٢	٤٤ر٤	٣٩ر٤
أثيوبيا	٠ر١	١ر٦	٢ر٦	٢ر٥
تنزانيا	٣ر٠	٢٠ر٧	٢٩ر٣	٢٥ر٣
أوغندا	٣ر١	١٨ر٣	٢٣ر٤	٢٠ر٣
الكونغود.	٢ر٣	٨ر٩	١٦ر٤	١٤ر٢
رواندا	١ر٦	٧ر٠	١٢ر٧	١١ر١
إريتريا	٠	١ر٤		١ر٤
بورندى	٠ر٩	٣ر٢	٥ر٤	٤ر٥

- بلغت نسبة انتشار أجهزة التليفون المحمول عام ٢٠٠٨ أعلاها بمصر بنسبة ٥٣٧٪ بين السكان وهي نسبة مستمرة في الارتفاع . بينما كانت أدنى نسبة انتشار في اريتريا بنسبة ١٤٪ عام ٢٠٠٧ . وتشير المقارنه بمناطق أخرى من العالم بلغت فيها نسبة انتشار أجهزة المحمول إلى ٢٣٥٪ بالمقارنه لعدد السكان في الجبل الأسود و ٢٠٣٪ في قطر و ١٩٠٪ بالبحرين الى تأثير العامل الاقتصادى والعوامل الاجتماعيه في المباهاه في ذلك الاقتناء الى حد اقتناء الشخص الواحد أكثر من جهاز . فمع وجود أكثر من شركة للاتصالات داخل البلد يشترك البعض في أكثر من شركة .

عدد مستخدمى الانترنت بدول حوض النيل - مليون -

الدوله	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	النمو بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨٪
مصر	٢٧٠	٨٦٢	١١٦٩	٣٤١
السودان	٢٠	٨٠	٣٠	٦٣
كينيا	٥٠	٢٧٧	٣٠	٤٣١
أثيوبيا	٠٨	٣٠	٣٥	٣٦١
تنزانيا	٢٥	٦٠	٧٥	٢٤٦
أوغندا	١٥	٢٠	٣٠	٧٢٧
الكونغو د.	٠٨	٢٥	٣٠	٣٢٠
رواندا	٠٣	٠٧	٠٨	٢١٧
اريتريا	٠٣	١٥		٥٦٥
بورندى	٠١	٠٧		٤٩٥
الاجمالى	٤٠٣	١٦٦٣	٢٠٧٧	

المصدر : تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الأونكتاد

- بلغ عدد مستخدمى خدمة الانترنت في دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ حوالى

٢١ مليون شخص يمثلون نسبة ٥ ٪ من سكان دول الحوض .

وهى نسبة ترتبط بمدى جودة الاتصالات وبالمستوى الاقتصادى وبطبيعة الاستخدامات التى يتم الاستفادة بها من خلال شبكة المعلومات الدولية . وعادة ما تأخذ الاستخدامات ذات الطبعه الترفيه فى بلدان العالم الثالث عموما مثل الألعاب أو المواقع الجنسية أو حوارات الشات نسبة عاليه من الاستخدام . بينما يقتصر الاستخدام للأغراض العلميه على الجامعات ومراكز البحث والدارسين بها .

نسبة انتشار الانترنت بين سكان دول حوض النيل ٪

الدولة	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٧	عام ٢٠٠٨	النمو بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ٪
مصر	٣٩	١١٤	١٥٢	١١٣
السودان	٥٩	٤٨	٥٨	٢٤
كينيا	١٥٨	٧٣٨	٧٧٨	٦٢١
أثيوبيا	١١	٤١	٤٧	٣٦
تنزانيا	٧	١٥	١٨	١١١
أوغندا	٦	٧١	٧٢	٦١
الكونغو د.	١٤	٤٠	٤٦	٣٣
رواندا	٣٦	٧٢	٨٠	٤٤
اريتريا	٦	٣١		٢٤٩
بورندى	٢٠	٨٢		٦٣

- تشير نسب استخدام خدمات الانترنت بين السكان بدول الحوض الى تدنى النسب بشكل كبير . إلا أن تلك الاحصاءات تشير الى أعداد المشتركين من خلال

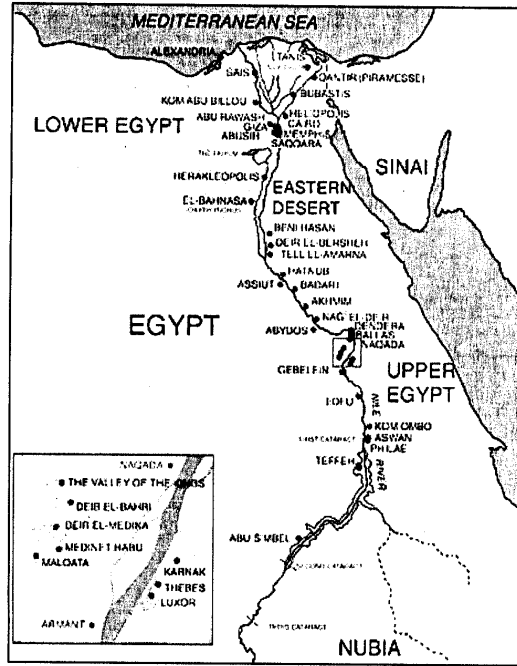
شركات إتاحة خدمات الانترنت . فى حين تنتشر الى حد كبير الأماكن العامة التى تتيح تلك الخدمات سواء شكل مقاهى أو محلات متخصصة يقبل عليها الشباب طوال ساعات النهار والليل وبما يعنى أن نسبة الاستخدام الواقعية لخدمات الانترنت أعلى من النسبة التى تشير إليها البيانات الإحصائية الدولية .



الباب الرابع

مياه النيل في
منظومة علاقة
مصر بدول
حوض النيل





يستمد نهر النيل مياهه من ثلاثة مصادر رئيسيه أولها الهضبة الأثيوبيه وثانيها الهضبة الاستوائيه وثالثها حوض بحر الغزال .

* وتعد الهضبة الحبشيه أهم منابع النيل حيث تمده بحوالى ٨٥ ٪ من متوسط الايراد السنوى - ٧١ مليار متر مكعب سنوى - وتتجمع مياه الهضبة

الاثيوبيه فى ثلاثة أنهار هى نهر السوبات والنيل الأزرق ونهر عطبره .

فنهر السوبات يلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة ملكال بجنوب السودان ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان ١١ مليار متر مكعب ويعتبر نهر البارو ونهر البيبور أهم الفروع له .

أما النيل الأزرق فيلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم . ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان ٤٨ مليار متر مكعب . ويستجمع النيل الأزرق مياهه من عدد من الأنهار التى تنبع من جبال الهضبة الأثيوبيه ومن بحيرة تانا .. أما نهر عطبره فهو يتلقى بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصريه السودانيه ويبلغ متوسط

ايراده السنوى مقدرا عند أسوان حوالى ١١ر٥ مليار متر مكعب .

* وتمثل الهضبة الاستوائية أكثر المصادر إنتظاما فى إمداد نهر النيل بالمياه على مدار العام . ويبلغ متوسط الايراد السنوى مقدرا عند أسوان حوالى ١٣ مليار متر مكعب . وتتوزع تلك المياه من مصادر مختلفة هى بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا وبحيرة ألبرت وبحر الجبل .

* أما حوض بحر الغزال فهو يضم مجموعة من الأنهار الصغيره التى تنبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى . ويبلغ الايراد السنوى المتوسط لهذه الأنهار حوالى ١٥ر١ مليار متر مكعب لكن مايصل منها للنيل لايزيد عن نصف مليار متر مكعب ويتم فقد الباقي فى مناطق المستنقعات .

ويعد نهر النيل أطول أنهار العالم بنحو ٦٨٥٠ كيلو متر من منابعه بالجنوب الشرقى للقارة الافريقية الى مصبه بالبحر المتوسط . بينما يأتى بالمركز السادس عالميا من حيث مساحة حوضه البالغه ٢ر٩ مليون كيلو متر مربع بعد نهر المازون بأمريكا الجنوبيه ونهر زائير ونهر المسيسيبى بأمريكا الشماليه ونهر لابلاتا - بارانا بالجنوب الامريكى ونهر ليينا بآسيا .

ونهر النيل هو النهر الوحيد بالعالم الذى يجرى من الجنوب الى الشمال فى استقامه غير عاديه . وهو يقطع أكثر من ٣٤ درجة عرض ما بين منابعه عند هضبة البحيرات الاستوائية ومصبه بالبحر الأبيض المتوسط . ويختلف ايراد النيل ما بين عام وآخر حيث يتراوح ما بين ٤٢ مليار متر مكعب الى ١٥٠ مليار متر مكعب . وبلغ متوسط الإيراد السنوى للنيل مقدرا عند أسوان خلال القرن العشرين بنحو ٨٤ مليار متر مكعب .

ويكتسب نهر النيل أهميه رئيسية بالنسبة لمصر حيث يعتبر المورد الرئيسى للمياه بها . حيث تبلغ حصة مصر منه ٥٥ر٥ مليار متر مكعب تمثل نسبة ٧٩ر٣٪ من

الموارد المائية في مصر . حيث تعتمد الزراعة المصرية عليه بشكل رئيسى بالإضافة الى استخدامه في النقل النهري الداخلى . كما تتم الاستفادة من تدفق مياهه في مشروعات توليد الكهرباء . كما يعد النيل من أهم مصادر الثروة السمكية في مصر . ونظرا لثبات حصة مصر من مياه النيل عند ٥٥ر٥ مليار متر مكعب سنويا فقد أدت الزيادة السكانية التي شهدتها مصر بالنصف الثاني من القرن العشرين . إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من تلك الحصة بشكل ملحوظ من حوالى ٢٧٠٠ متر مكعب سنويا للفرد عام ١٩٥٠ الى ٨٥٨ متر مكعب عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد الى ٥٣٤ متر مربع عام ٢٠٣٠ .

واذا كانت كميات الهطول المطرى السنوى على حوض النيل تقدر بحوالى ١٦٦٠ مليار متر مكعب . فان جميع بلدان حوض النيل عدا مصر تتمتع بوفره في مواردها المائية من المنظور الكمي - عدا مصر - نظرا لوقوعها في الاقليم المناخى الاستوائى المطير .

وتنخفض درجة اعتماد جميع بلدان حوض النيل - عدا مصر - على مياه نهر النيل في سد احتياجاتها المائية . حيث تعتمد تلك البلدان على مصادر مائية أخرى أساسيه لتأمين احتياجاتها المائية بخلاف نهر النيل . الذى لا يعدو أن يكون مصدرا ثانويا بالنسبة لتلك الدول . حيث تصل نسبة اعتماد دول حوض النيل على مياه النيل بالمقارنه الى المصادر المائية الأخرى المتاحة . ١٥ر٤٪ بروناندا و ١١ر٩٪ بالسودان و ٦ر٦٪ بكنيا و ٢ر٨٪ في بورندى . و ٢٪ في أثيوبيا و ١٣ر٥٪ في تنزانيا و ٣ر٠٪ في أوغندا و ١ر٠٪ في الكونغو الديموقراطية بينما تزيد النسبة عن الثمانين بالمئة . وتنظم حصول مصر على حصتها من النيل عدد من الإتفاقات مع دول الحوض . حيث توجد اتفاقات ثنائية بين مصر وبعض تلك الدول .

الاتفاقيات الخاصة بالهضبة الأثيوبية

- بروتوكول روما ١٨٩١ بين كل من بريطانيا كممثلة عن مصر وإيطاليا التى كانت تحتل أثيوبيا فى ذلك الوقت . بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى شرق أفريقيا . وتعهدت ايطاليا فى المادة الثالثة بتلك الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الرى على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل .

- اتفاقية أديس أبابا ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا التى تعهد فيها امبراطور أثيوبيا . بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات . من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية .

- اتفاقية لندن ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . والتى نص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده الى مصر .

- اتفاقية روما ١٩٢٥ بين بريطانيا وإيطاليا بموجب خطابات متبادله . تعترف فيها ايطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما . وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهه نحو النيل الرئيسى .

- إطار التعاون الموقع بالقاهرة عام ١٩٩٣ بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بعدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى . وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدولية . وكذلك التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض اقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد .

الاتفاقات الخاصة بالهضبة الاستوائية

تعد الهضبة الاستوائية المصدر الثانى لمياه النيل وتضم ستة دول هى : كينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندى . حيث تنظم العلاقة المائية بين مصر وتلك الدول عددا من الاتفاقات أهمها :

- اتفاقية لندن ١٩٠٦ بين بريطانيا والكونغو وهى تعديل لاتفاقية سبق توقيعها بين الطرفين فى مايو ١٨٩٤ . بأن تتعهد الكونغو بالألا تقييم أو تسمح بقيام أى اشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت مالم يتم الاتفاق مع حكومة السودان .

- اتفاقية ١٩٢٩ وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى وبين المندوب السامى البريطانى . بالألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات . التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت ادارته البريطانىة . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

- اتفاقية لندن ١٩٣٤ بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا - تنزانيا حاليا - وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى - رواندا وبورندى حاليا - وتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا .

- اتفاقية ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص انشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا . وتعهدت بريطانيا فى تلك الاتفاقية نيابة عن

أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء . لن يكون من شأنها خفض المياه التي تصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى اضرار بمصلحة مصر .

- اتفاقية ١٩٩١ بين مصر وأوغندا والتي كان أهم ماورد بها أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا . يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية .



اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان

- اتفاقية ١٩٢٩ :

بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى والتى تنظم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية والعلاقة المائية بين مصر والسودان . وكان أهم ماجاء بها الاشارة الى أن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل . دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه .

وألّا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانىة . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان :

وجاءت مكمله لاتفاقية ١٩٢٩ حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصله لكل من مصر والسودان . فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت آنذاك والخاصة بالرغبة فى انشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة ايراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان . وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وكذلك حق السودان . وموافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى . وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق ومايستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال

حصته .

كما نصت الاتفاقية على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالي تتوزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤ر٥ مليار متر مكعب . وتحصل مصر على ٧ر٥ مليار متر مكعب ليصل اجمالي حصة كل دولة سنويا الى ٥٥ر٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨ر٥ مليار متر مكعب للسودان . بالاضافة لقيام السودان بالاتفاق مع مصر على انشاء مشروعات زيادة ايراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوبات وفروعه وحوض النيل الأبيض . على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين . وكذلك إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان .



آليات التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل

• هيئة مياه النيل :

تم انشاء هيئة فنية دائمه مشتركه لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩ تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر . وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء من مصر والسودان وتجتمع دوريا لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية ١٩٥٩ .

• مشروع الهيدروميث :

ويعنى بدراسة الأرصاد الجوية والمائيه لحوض البحيرات الاستوائيه ووضع خطط تنمية الموارد المائيه ودراسة الإتران المائي لنهر النيل . وقد بدأ المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى : مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان . وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبورندى والكونغو الديموقراطية ثم انضمت إليها اثيوبيا بصفة مراقب . وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسيه . وهى بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحه وبرنامج الأمم المتحده الاثنائى ومنظمة الأرصاد العالميه .

• تجمع الأندوجو :

ويعنى الأخوه باللغة السواحيليه وكانت مصر صاحبة فكرة إنشاءه بتأييد من الكونغو الديموقراطية - زائير سابقا - والسودان . ويضم أغلب دول حوض النيل بمنطقة شرق ووسط أفريقيا . حيث تم الاعلان عن إنشاءه خلال انعقاد المؤتمر

الوزارى الأول لدول حوض النيل بالخرطوم عام ١٩٨٣ . وكانت أهداف التجمع التشاور والتنسيق فى المواقف بين دول المجموعه تجاه القضايا الاقليميه . ودعم التعاون بين دول المجموعه فى مجال التنمية . وتبادل الخبرات فى كافة المجالات بهدف دعم التعاون الاقليمى ودعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء بالاتفاقية . إلا أن التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه . ومنها نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته والتنافس الدائم بين اثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعه الدائمه .

• تجمع التيكونيل :

وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل بمجال التنمية وحماية البيئة . وقد أنشئ التجمع فى ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهي : مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية . وحصلت باقى الدول على صفة مراقب واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٨ . والذى يعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطه شامله تضمنت ٢٢ مشروعاً . من أهمها مشروع إعداد اطار للتعاون الاقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل . والذى شكلت له لجنة فنيه قانونيه تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام . وقد تحولت تلك اللجنه فى عام ٢٠٠٢ الى لجنة تفاوضيه مشتركه .

• مبادرة حوض النيل ١٩٩٩

تهدف المبادره الى تشكيل كيان قانونى اقليمى يقوم على مفهوم المنفعة للجميع ولأول مره انضمت إليه كل دول حوض النيل . بصفة أعضاء عاملين باستثناء اريتريا بصفة مراقب . وتهدف المبادره إلى : الوصول إلى تنمية مستدامه بالمجالات

الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستغلال المتساوى للمكانيات المشتركة التى يوفرها حوض نهر النيل . والعمل على فاعلية نظم ادارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية . والعمل على دفع آليات التعاون المشترك بين دول النهر . والعمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل . والتأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول وانتقالها من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ .

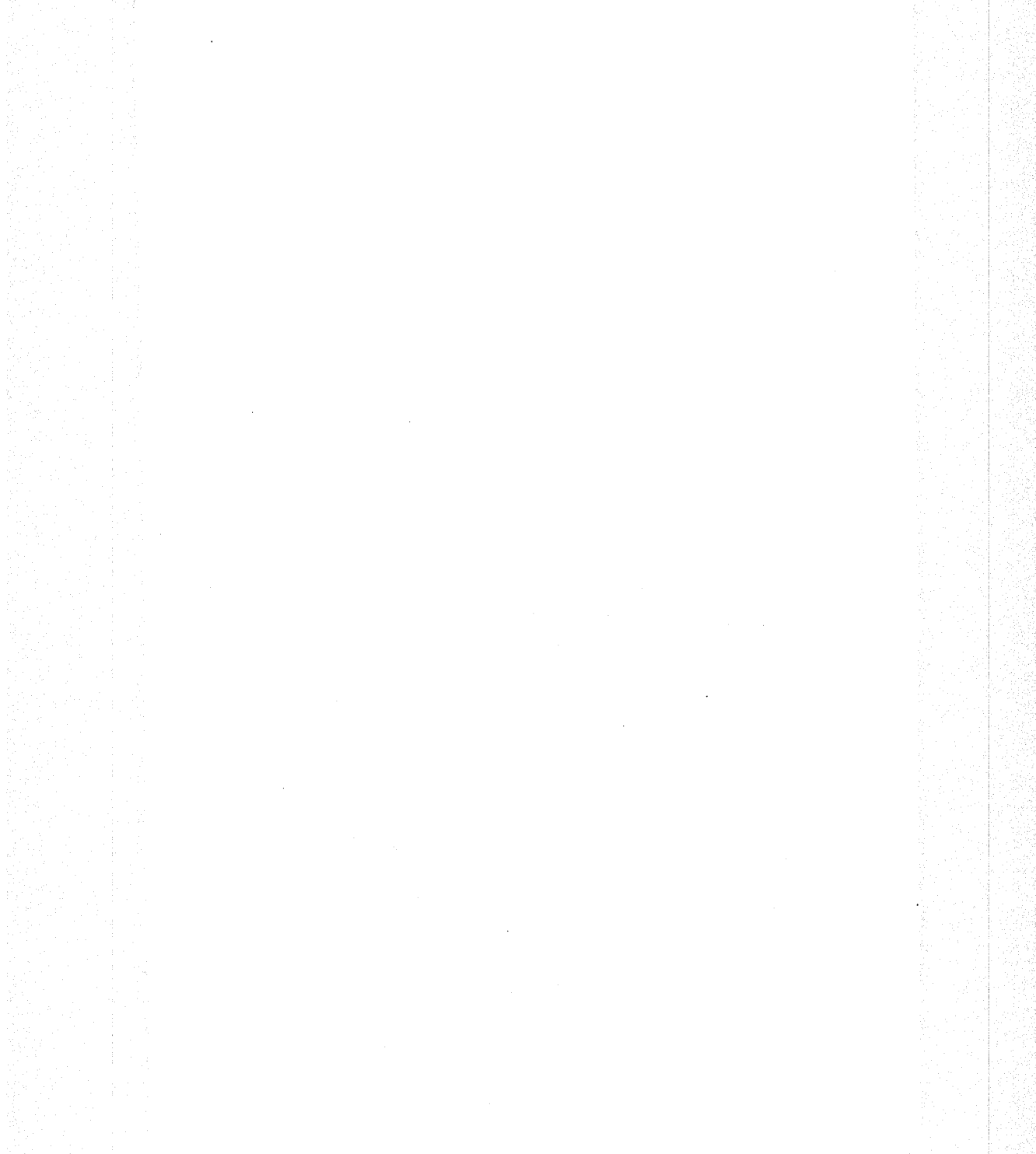
واشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعه على محورين أحدهما مشروعات : الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر . وقد توزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها . واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي . والآخر مشروعات الأحواض الفرعية مثل مشروعات نيل هضبة البحيرات الاستوائية ومشروعات النيل الشرقى .

ومن أهم المشروعات التى تمت على المستوى الجماعى مشروع النموذج الرياضى لحساب كميات المياه بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المائية فى كل دولة من دول حوض النيل . من خلال تطبيق نتائج نموذج رياضى مبتكر وجديد لأول مره على مستوى العالم كله . لحساب الموارد المائية لكل دولة على حده ثم دول حوض النيل مجتمعه . كما يمكن حساب كميات الموارد المائية المستقبلية بدقه ومن ثم تحديد طرق التعامل مع هذه الموارد سواء فى حالة الزيادة أو فى حالة النقصان .

• مشروع الربط الكهربائى

ويهدف الى توليد الطاقة الكهرومائية النظيفة من المنابع الاثيوبيه فى السودان ومصر والربط الكهربائى بين السودان وأثيوبيا .

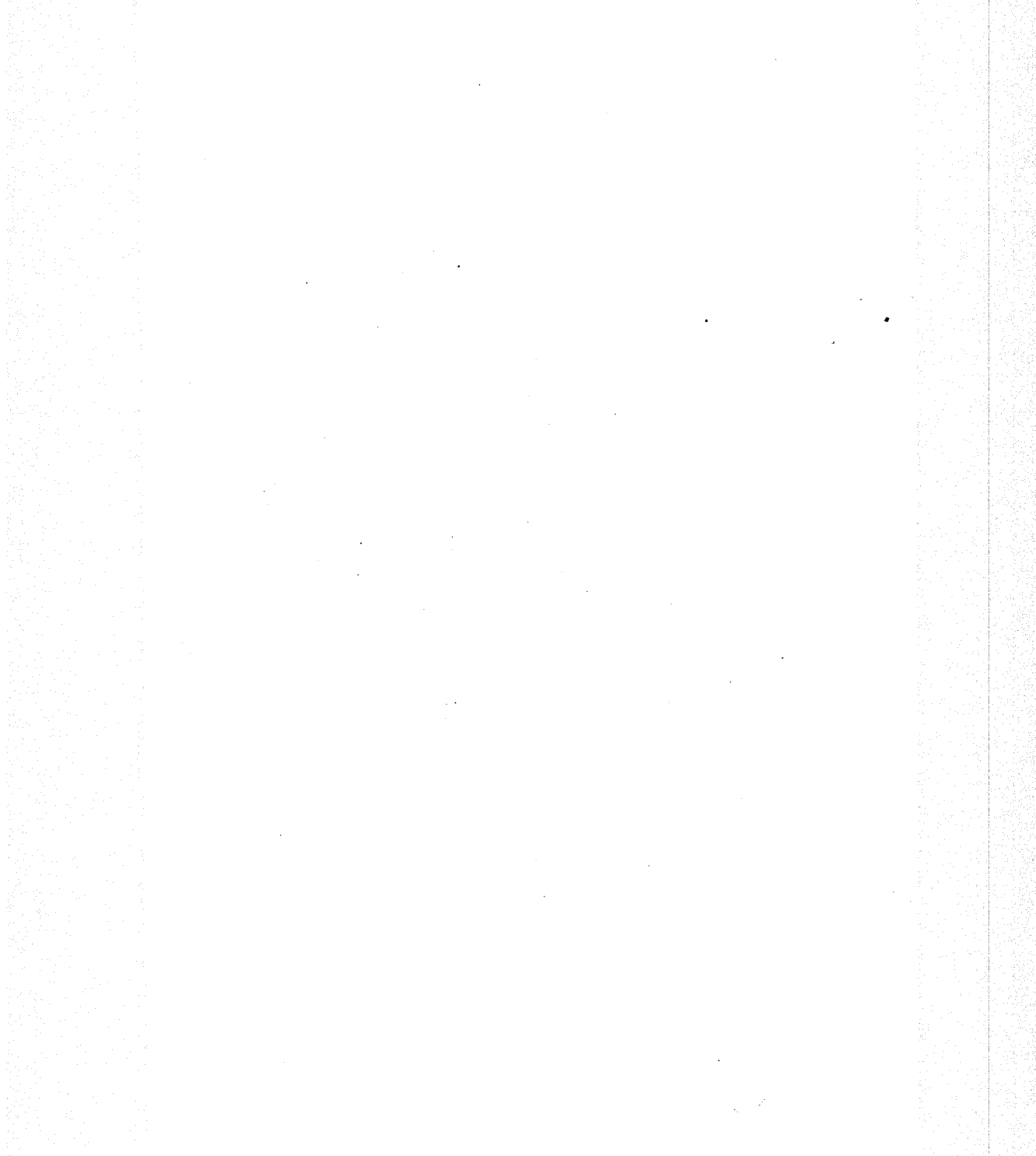




الباب الخامس

العلاقات
التجارية بين
مصر ودول
الحوض





- ارتبطت مصر تاريخيا بعلاقات تجارية مع دول حوض النيل عبر موانئ تلك البلدان الواقعة على البحر الأحمر . وشهدت العلاقات الاقتصادية إهتماما خلال فترة الستينات من القرن الماضي من خلال مكاتب شركة النصر للاستيراد والتصدير المصرية بالعديد من الدول الأفريقية . وقيام شركات مقاولات مصرية بمشروعات بتلك البلدان في إطار الدعم الذى كان النظام المصرى يقدمه لحركات التحرر في أفريقيا خلال الحقبة الناصرية .

كما عقدت مصر العديد من الاتفاقات التجارية مع البلدان الأفريقية خلال العقود الأخيرة . إلا أن حجم تجارة مصر مع القارة الأفريقية عموما ظل محدودا بالقياس الى حجم تجارتها مع القارات الأخرى . خاصة أوروبا وأمريكا الشمالية ثم آسيا بالسنوات الأخيرة الى جانب المنطقة العربية . وظلت صعوبات النقل تمثل العائق الأول أمام زيادة العلاقات التجارية خاصة مع الدول الداخلية ذات الحدود البرية . بالإضافة الى ضمانات سداد قيمة التعاملات والمنافسة التى تمثلها منتجات الدول الأخرى داخل الأسواق الأفريقية . والتى لحقت بها المنتجات الصينية الأرخص والأجود . مما زاد من صعوبة زيادة حجم التبادل التجارى . إلا أن انضمام مصر لمجموعة الكوميسا التى تضم بلدان شرق وجنوب أفريقيا بما يعنيه من نفاذ الصادرات المصرية لتلك الدول بلا جمارك . قد ساهم في زيادة التجاره المصرية لتلك الدول جزئيا وهى المجموعة التى تضم تسع دول من دول حوض النيل .

وجاء الخلاف بين مصر وبعض دول حوض النيل التي تريد عقد اتفاقات جديدة لتوزيع حصص مياه النيل . على اعتبار أنها غير ملتزمة باتفاقات تاريخية عقدتها الدول الاستعمارية كعامل ضغط لزيادة التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الحوض . كأداة لإيجاد مصالح مشتركة تخفف من حدة الخلاف مع مصر إلى جانب

المصالح الاقتصادية التي ستحقق من خلال التعاون التجاري والاستثماري .

التجارة المصرية مع دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ - مليون دولار أمريكي -

الدولة	الصادرات	الترتيب	الواردات	الترتيب	اجمالي التجارة	فائض أو عجز
السودان	٥٤٧٤١١	١٥	٤٨٧٨٤	٦٥	٥٩٦١٩٥	٤٩٨٦٢٧
كينيا	١١٤٨٦٣	٣٨	٢٠١٤٨٧	٣٩	٣١٦٣٥٠	٨٦٦٢٤-
أثيوبيا	٥٦٠٢٢	٤٨	١٢١٤٤	٨٦	٦٨١٦٧	٤٣٨٧٩
تنزانيا	٢٠٨٨٣	٦٧	١٢٣٠	١٠٧	٢٢١١٣	١٩٦٥٣
أوغندا	١٩٦٠٣	٦٩	٥٥٢٩	٩٦	٢٥١٣٢	١٤٠٧٤
كونغو د.	٧٠٥٣	٨٩	٠٩٥٤	١١١	٨٠٠٧	٦٠٩٩
رواندا	٧٧٥٩	٨٦	٠٢٠٤	١٢٦	٧٩٦٣	٧٥٥٥
ارتيريا	١٤٦٤٣	٧٨	٠١٩٣	١٢٧	١٤٨٣٦	١٤٤٥٠
بورندي	٣٢٥٢	١٠٧	١٠٩٣	١٠٩	٤٣٤٥	٢١٥٩
اجمالي دول الحوض	٧٩١٤٩٠		٢٧١٦١٨		١٠٦٣١٠٨	٥١٩٨٧٢
اجمالي العالم	٢٦٢٥٣٠٦٥		٥٢٨١١٧٠٨		٧٩٠٦٤٧٧٣	٢٦٥٥٨٦٤٣-
نسبة دول الحوض لتجارة مصر مع العالم %	٣%		٥%		١٣%	

- يمثل عام ٢٠٠٨ عام القفزة في تجارة مصر مع دول حوض النيل . والتي حققت خلاله مصر فائضا تجاريا مع دول حوض النيل بلغ ٥٢٠ مليون دولار . رغم العجز التجاري لمصر مع معظم أقاليم العالم سواء أوروبا وآسيا والأمريكتين . وبسبب واردات مصر من الشاي فقد انفردت كينيا بتحقيق مصر عجزا تجاريا معها . بينما كان الفائض التجاري هو السمة الغالبة للتبادل التجاري بين مصر وباقي بلدان حوض النيل .

وتحسن خلال عام ٢٠٠٨ معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول مثل الكونغو الديمقراطية وبورندي ورواندا والتي ظلت التجارة معها لسنوات محدودة

للغاية . إلا أن موقع دول حوض النيل ككل بالنسبة للتجارة المصريه مازال متأخرا . ففي قائمة البلدان التي صدرت مصر خلال عام ٢٠٠٨ لها جاء السودان بالمركز الخامس عشر بين دول العالم . واذا كان السودان بحكم الروابط العربيه والجوار الجغرافي قد احتل تلك المرتبه . فان الدوله التاليه له بقائمة الصادرات المصريه ضمن دول حوض النيل وهى كينيا قد جاءت بالمركز الثامن والثلاثين رغم ارتباطها بمصر ضمن مجموعه الكوميسا .

وتأخر ترتيب باقى بلدان حوض النيل سواء بالنسبة لقائمة الصادرات أو الواردات المصريه من دول العالم . وفي قائمة الدول التى استردت منها مصر عام ٢٠٠٨ فقد جاءت كينيا صاحبة أعلى مركز بواردات مصر من بين دول حوض النيل بالمركز التاسع والثلاثين بين دول العالم التى استوردت مصر منها خلال العام . تليها السودان بالمركز الخامس والستين ثم اثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين . وأوغندا بالمركز السادس والتسعين كما احتلت اريتريا المركز السابع والعشرين بعد المائة بين الدول التى استوردت منها مصر خلال العام .

الصادرات المصريه لدول حوض النيل - مليون جنيه مصري -

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السودان	٨٩	١٣٣	١٦٠	٤٨٢	٦١٥	١٠٧٢	١١١٩	٩٣٣	٢٩٨٢
كينيا	٣٣	٧٩	٦٦	١٣٧	٢٠٠	٢٨٩	٢٦٢	٤٣٣	٦٢٦
اثيوبيا	٦	١٠	١٩٥	٢٥	٤١	١١٥	٦٣	٦٠	٣٥٤
تنزانيا	٤	١٥	١٠	٢٠	٢٣	٤٢	٤١	٤١	١١٤
أوغندا	٢٥	٣٥	٤٥	٦	٨	١٦	٢٢	٣٨	١٠٧
كونغود	٠٨	٦	١	١٥	١	٣	٩	١١	٣٨
رواندا	٢	٠٢	٠٧	٤	٤	٣	١	٢	٤٢

اقتصاديات دول حوض النيل

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ارتيريا	٥	٢	٣	٧	٧	١٤	٤	٥	٨٠
بوروندي	٠.٦	٠.٦	٠.٧	٠.٧	٠.٣	١	٠.٦	٠.٥	١٨
اجمالي دول الحوض	١٤٣	٢٥٠	٢٦٥	٦٨٣	٨٩٩	١٥٥٥	١٥٢٢	١٥٢٤	٤٣٦١
اجمالي مع العالم	١٦٣٥ ١	١٦٤٩١	٢١١٤٥	٣٦٨١٢	٤٧٦٧٨	٦١٦٢٥	٧٨٨٦٤	٩١٢٥٦	١٤٣٠٢ ٧
نصيب دول الحوض %	٠.٩%	١.٥%	١.٣%	١.٩%	١.٩%	٢.٥%	١.٩%	١.٧%	٣%

- اتجهت الصادرات المصرية الى دول حوض النيل الى الارتفاع الدائم ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ . ثم حدث تراجع محدود لها خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لتعاود الصعود الملحوظ عام ٢٠٠٨ . وهو العام الذي يمثل قفزه غير مسبوقه في تاريخ الصادرات المصرية لدول حوض النيل . ورغم أن الصادرات للسودان كانت سببا رئيسيا في تلك القفزه . إلا أن الزيادة الكبيرة للصادرات شملت كل البلدان الأخرى بلا استثناء وبمعدلات نمو ضخمة . ورغم تلك الزيادات الشاملة عام ٢٠٠٨ فما زال الوزن النسبي للصادرات المصرية لدول حوض النيل . يمثل نسبة ٣٪ فقط من اجمالي الصادرات المصرية لدول العالم .

الواردات المصرية من دول حوض النيل - مليون جنيه مصري -

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السودان	٢٠١	٢٥٥	٢٥٦	٢٨٩	٤٣٧	٣٧٤	٣٤٦	٢٨٥	١٠٩٨
كينيا	٢٣٠	٣٧٩	٦٢٧	٣٦١	١٥	٢٣	١٢	٧١	٢٦٦
أثيوبيا	١٩	١٥	٣٩	٢٠	٣٥	٧١	١٣٠	٩٢	٦٦
تنزانيا	٥	١٣	١٦	٣٥	٣٢	٣٧	١٦	٩	٧

اقتصاديات دول حوض النيل

دول الحوض	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أوغندا	٤	١٠	٤	٤	٨	٨	٦	١٢٠	٣٠
كونغود	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٥
رواندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
ارتيريا	٠	٠	٠	٠	٦٥	٠	٠	٠	١
بورندي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦
اجمالي دول الحوض	٥٥٩	٦٧٢	٩٤٢	٧٠٩	٥٣٥	٥٤٤	٥١٠	٥٧٧	١٤٨٠
اجمالي مع العالم	٤٨٦٤٥	٥٠٦٥٩	٥٦٤٨٢	٦٥٠٨٣	٧٩٧١٦	١١٤٦٨٨	١١٨٤٨٣	١٥٢٥٨٦	٢٨٧٨ ١٢
نسبة دول الحوض %	١.١٣%	١.٣١%	١.٧١%	١.٠٧%	٠.٦٧%	٠.٥٥%	٠.٤٣%	٠.٣٧%	٠.٥٠%

- رغم ارتفاع قيمة الواردات المصرية من دول حوض النيل في الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ بشكل متقطع . إلا أن نسبة نمو الواردات المصرية من الجهات الأخرى كانت أعلى من نسبة نمو الواردات من دول الحوض . مما أدى الى تذبذب الوزن النسبي للواردات المصرية من دول حوض النيل بالمقارنة لاجمالي الواردات المصرية .

وفي إطار هذا التذبذب ظل الوزن النسبي لتلك الواردات ضئيلا وتراوح ما بين نسبة نصف بالمائة الى نسبة ١.٧١% كأعلى نسبة ما بين عامي ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨ . وظلت ثلاث دول من دول الحوض تستحوذ على النصيب الأكبر من تلك الواردات وهي السودان وكينيا واثيوبيا . في حين تدنى نصيب بلدان أخرى بسبب معوقات النقل .

نوعية الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام ٢٠٠٧ - مليون جنيه مصرى -

الدولة	وقود	مواد خام	سلع نصف مصنعه	سلع تامة الصنع	اجمالى صادرات
السودان	٠.٣	١٧ر٣	١٠١ر٨	٨١٣ر٤	٩٣٢ر٧
كينيا	١	٥ر٦	٤٩ر٦	٣٧٦ر٤	٤٣٢ر٦
أنثيوبيا	٠.٠٠٦	٠.٧	١٩ر٥	٣٩ر٦	٥٩ر٨
تنزانيا	٠.٢	٠.٣	٨ر٥	٣٢ر١	٤١
أوغندا	٠.١	٠.٢	٤ر٧	٣٣ر٣	٣٨ر٣
كونغو ديموقراطية	.	٠.١	١ر٥	٩ر٢	١٠ر٨
رواندا	٠	٠.٠٠١	٠.٢	١ر٧	١ر٩
ارتيريا	٠	٠.٠٠٣	٠	٥	٥
بورندى	٠	٠	٠	٠.٥	٠.٥
اجمالى دول	١ر٧	٢٥ر٩	٢١١ر٧	١٥٢٢ر٩	

- تشير نوعية الصادرات الى دول حوض نهر النيل عام ٢٠٠٧ الى تفوق السلع تامة الصنع تليها السلع نصف المصنعه ثم المواد الخام . ولم يشكل الوقود سوى نسبة ضئيلة من الصادرات بسبب معوقات النقل وقرب البترول الخفي لتلك الدول . وتكاد تكون الصوره متطابقه فى بلدان دول حوض نهر النيل حسب نوعية الصادرات المصريه اليها . وهناك ارتباط بين نوعية السلع المصدرة ومدى تحملها لتكلفة النقل خاصة النقل الجوى . ويتوافق صغر حجم الصادرات الى بورندى مع صغر حجم اقتصادها ونفس الأمر لرواندا خاصة وأنها دول داخلية بريه .

نوعية الواردات المصرية من دول حوض النيل عام ٢٠٠٧ - مليون جنيه مصرى -

الدولة	وقود	مواد خام	سلع وسيطة	سلع استثمارية	سلع استهلاكية معمره	سلع استهلاكية غير معمره	الاجمالى للواردات
السودان	٠.١	٣٩٧	١٠٤٣	١	٠.٢	١٣٩٩	٢٨٥
كينيا	٠	٩٦	٣١	٠.١	٠.١	٥٨٥	٧١٤
أثيوبيا	٠	٤	٨٥	٠.٨	٠	٢٥	٩٢٤
تنزانيا	٠	٥٧	٠.٨	٠.١	٠	٢٨	٩١
أوغندا	٠	٠.١	١١٤١	٠	٠.٠٠٢	٦	١٢٠٣
كونغو ديموقراطية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
رواندا	٠	٠	٠.١	٠	٠	٠	٠.١
ارتيريا	٠	٠	٠	٠.١	٠	٠	٠.١
بورندى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اجمالى دول الحوض	٠.١	٥٩١	٣٦٦٥	٢.١	٠.٣	٢٠٣٧	

- يشير تصنيف سلع الواردات المصرية من دول حوض النيل الى تفوق السلع الوسيطة تليها السلع الاستهلاكية غير المعمره . حيث أن تلك الدول ليس بها سلع استهلاكية معمره بحكم ضعف القطاع الصناعى بها . ويلاحظ تركيز الواردات من عدد قليل من بلدان حوض النيل أبرزها السودان وأوغندا واثيوبيا وكينيا . بينما يتدنى نصيب باقى الدول خاصة الكونغو الديموقراطية وبورندى ورواندا كدول برية يصعب الوصول إليها . ورغم وجود منفذ للكونغو على المحيط الأطلنطى إلا أن طول المسافة وعدم وجود خطوط ملاحية تربطها بمصر أدى الى ندرة الواردات منها حتى عام ٢٠٠٧ وهى الواردات التى تحسنت نسبيا عام ٢٠٠٨ .

■ تجارة إسرائيل مع دول الحوض :

الصادرات الاسرائيلية الى بعض دول حوض النيل - مليون دولار -

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كينيا	٣٦	١٥٢	١٤٤	٢٧٥	٤٩	٤٨٢	٩٧٣	١١٤٧
اثيوبيا	٤٤	١١٢	١٩	٢٥	٤١٦	١١	١٢١	١٨٤
تنزانيا	١٩	٨٦	٠٤	٤٢	٨٧	١٩١	١٥١	٢١
اوغندا					٢٧١	٦٣	١١١	١١٦
كونغو د					٠	٠٨	٠٤	٠٢
رواندا					٢٠٦	١٢٩	٥٩	١٩٧
مصر	٠	٢٧	٦٣	٥٨٩	٩٣٨	١٢٦٧	١٥٣٦	١٣٨٩
اجمالى الحوض	٩٩	٣٥	١٦٧	٣٤٢	٢٤٠٨	٢٢٥	٢٩٥٥	٣٢٤٥
صادرات اسرائيل	٧٧٩	٥٥٣٨	١١٩٢٧	٣١٤٠٤	٤٢٧٧٠	٤٦٧٨٩	٥٤٠٩٢	٦٠٨٢٥
% من الصادرات	١٣%	٠٦%	٠١%	٠١%	٠٦%	٠٥%	٠٥%	٠٥%

- المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيل .

- ظلت الصادرات الاسرائيلية الى دول حوض النيل لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من اجمالى الصادرات الاسرائيلية . ما بين عامى ١٩٧٠ و ٢٠٠٨ حيث تراوح الوزن النسبى للصادرات لدول الحوض ما بين ٠١% كأدنى نسبة و ١٣% كأعلى نسبة . مع الأخذ فى الاعتبار ثبات النسبة عند نصف بالمائة خلال السنوات الثلاث ما بين ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨ . وكانت أكثر الصادرات الاسرائيلية من حيث القيمة الى مصر تليها كينيا ثم اثيوبيا ورواندا . وخلال السنوات الأخيرة زادت معدلات التصدير الى أوغندا والكونغو الديموقراطية . ولم ترد بيانات عن صادرات اسرائيل لباقي دول حوض

اقتصادیات دول حوض النيل

النيل ضمن بيانات الصادرات الاسرائيلية الواردة بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلي .
والتي اقتصر على أبرز الدول التي يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقية .

الواردات الاسرائيلية من بعض دول حوض النيل - مليون دولار-

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	الدولة
٢٣ر٥	٢٢	١٨ر٢	٢٠ر٦	٢٠ر٩	٨ر٦	٤ر٧	١ر٢	كينيا
٤٦ر٢	٢٦ر٣	٢٢ر٢	٢٣ر٤	١٣ر٩	٠ر٤	١ر٤	٢	اثيوبيا
٦ر٢	٧ر١	٦ر٩	٦ر٤	٠ر٤		١ر٤	٠ر١	تنزانيا
٧ر٢	٧ر٦	٩ر٧	٤ر٢					اوغندا
٠	٠	٠	٠					كونغود.
٠ر٦	٠ر٢	٠	٠					رواندا
١٣٢ر٤	٩٤ر٣	٧٧ر٢	٤٩ر١	٢٠ر٧	٥	٠	٠	مصر
٢١٦ر١	١٥٧ر٥	١٣٤ر٢	١٠٣ر٧	٥٥ر٩	١٤	٧ر٥	٣ر٣	اجملى الحوض
٦٥١٧١	٥٦٦٢٣	٤٧٨٤١	٤٥٠٣٥	٣٥٧٥٠	١٥٣٢٦	٧٩٩٥	١٤٦٢	واردات اسرائيل
%٠ر٣	%٠ر٣	%٠ر٣	%٠ر٢	%٠ر٢	%٠ر١	%٠ر١	%٠ر٢	% من الواردات

- المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيليه .

- تزايدت قيمة الواردات الاسرائيلية من دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الأخيرة . إلا أن الوزن النسبي لتلك الواردات ظل محدودا بسبب نمو الواردات الاسرائيلية من الجهات الأخرى أيضا . حيث تراوح الوزن النسبي للواردات الاسرائيلية من دول الحوض ما بين أقل من ١٠ ٪ الى ٣٠ ٪ خلال السنوات ما بين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ . وكانت أكثر الواردات من مصر تليها إثيوبيا ثم كينيا وأوغندا وتتنافس كما بدأت الواردات تزيد نسبيا من رواندا . ولم ترد بيانات عن واردات اسرائيل

اقتصاديات دول حوض النيل

من باقى دول حوض النيل . ضمن بيانات الواردات الاسرائيلية الواردة بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلى . والتي اقتضرت على أبرز الدول التى يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقية .

التجارة الاسرائيلية مع بعض دول حوض النيل – مليون دولار –

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كينيا	٤٨	١٩٩	٢٣	٤٨٤	٦٩٦	٦٦٤	١١٩٣	١٣٨٥
اثيوبيا	٦٤	١٢٦	٢٢	١٦٤	٦٥	٣٣٢	٣٨٤	٦٤٦
تنزانيا	٢	١٠	٠٤	٤٦	١٥١	٢٦	٢٢٢	٢٧٢
اوغندا					٣١٣	١٦	١٨٧	١٨٨
كونغود.						٠٨	٠٤	٠٢
رواندا						١٢٩	٦١	٢٠٣
مصر	٠	٢٧	١١٣	٧٩٦	١٤٢٩	٢٠٣٩	٢٤٧٩	٢٧١٣
اجمالى الحوض	١٣٢	٤٥٢	٣٦٥	١٤٩	٣٢٣٩	٣٥٩٢	٤٥٣	٥٤٠٩
تجارة اسرائيل	٢٢٤١	١٣٥٣٢	٢٧٥٢١	٦٧١٥٣	٨٧٨٠٥	٩٤٦٣٠	١١٠٧١٥	١٢٥٩٩٦
% من التجارة	%٠٦	%٠٣	%٠١	%٠٢	%٠٤	%٠٤	%٠٤	%٠٤

– المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيلية .

– تزايدت قيمة التجارة الاسرائيلية مع دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الماضية بشكل مستمر . إلا أن الوزن النسبى لتلك التجارة ظل محدودا بالقياس الى مجمل التجارة الاسرائيلية . والتي تتجه بشكل كبير الى الدول الأوروبية تليها الأمريكتين والدول الآسيوية وفي المؤخرة الدول الأفريقية . ففى عام ٢٠٠٧ كان الوزن النسبى للتجارة الاسرائيلية بنسبة ٤٢ % مع أوروبا و ٢٨ % مع الأمريكتين

و ٢٠٪ مع الدول الآسيوية و ١٤٪ مع الدول الأفريقية .

ومن بين دول حوض النيل تصدرت مصر قيمة التبادل التجارى مع اسرائيل . وبما يمثل ضعف قيمة التجاره مع كينيا التى احتلت المركز الثانى وأربعة أضعاف قيمة تجارة أثيوبيا مع اسرائيل والتى احتلت المركز الثالث . وكانت هناك تجاره مع تنزانيا وأوغندا ورواندا وبقدر ضئيل مع الكونغو الديمقراطية . وتسعى اسرائيل لتعزيز تجارتها مع دول الحوض فى محاولة منها للتواجد بتلك الأسواق التى تشهد نمواً فى تجارتها مع إيران وتركيا والسعودية والإمارات .

وترتبط مصر مع ثمانى من دول حوض النيل ضمن مجموعة الكوميسا والتى انضمت إليها مصر رسمياً عام ١٩٩٨ . والتى تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيها بينها بلا جمارك . وهى كينيا وأثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية وبورندى وإريتريا . كما تضم مجموعة الكوميسا بخلاف دول حوض النيل : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى .

وفى عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة التجارة بين مصر ومجموعة الكوميسا - بدون ليبيا - ٢٥٦٣ مليار جنيه مقابل ٢٣٥٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٦ . وكانت التجارة معها عام ٢٠٠٥ قد بلغت ٢٦٨٣ مليار جنيه . وكانت مصر تحقق عجزاً تجارياً فى تجارتها مع دول الكوميسا حتى عام ٢٠٠٣ حين بلغ ٣٦٥٥ مليون جنيه نتيجة العجز مع خمس دول أبرزها كينيا وزامبيا ومالاوى . ثم تحول العجز الى فائض خلال السنوات التالية وإن كانت قد تذبذبت قيمة هذا الفائض من ٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ الى ٦٠٧ مليون جنيه بالعام التالى . ويستمر الفائض فى الارتفاع الى ٧٨٥ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٦ إلا أن الفائض قد تراجع الى ٦٨٢ مليون عام ٢٠٠٧ .

وتصاعدت قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا - عدا ليبيا - من ٧٦٣ مليون عام ٢٠٠٣ الى ٩٩٤ مليون جنيه بالعام التالى . ثم الى ١٦٤٥ مليار فى عام ٢٠٠٥ . لتتخفض الى ١٥٦٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ لتعاود الصعود الى ١٦٢٢ مليار جنيه . وكانت أعلى الصادرات المصرية للكوميسا عام ٢٠٠٧ الى السودان وكينيا وموريشيوس واثيوبيا وأوغندا وجيبوتى ومدغشقر .

وتتذبذب أداء الواردات المصرية من دول الكوميسا - عدا ليبيا - من ١٢٥ مليار عام ٢٠٠٣ لتتخفض بالعام التالى الى ٩٦١ مليون جنيه . ثم ترتفع الى ١٠٣٨ مليار عام ٢٠٠٦ . ثم تعاود الانخفاض الملحوظ الى ٧٨٥ مليون عام ٢٠٠٦ . لتعاود الصعود عام ٢٠٠٧ الى ٩٤١ مليون جنيه . وفى عام ٢٠٠٧ كانت أعلى الواردات من الكوميسا من السودان تليها مالاوى وزامبيا وأوغندا واثيوبيا وكينيا وجيبوتى .

- وظل التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل محدودا حيث اقتصر على قيام وزارة الكهرباء المصرية بتقديم منح تدريبية سنوية للكوادر الأفريقية فى مجال الكهرباء . كما جرت دراسة للجدوى الاقتصادية والفنية للربط الكهربائى بين دول النيل الشرقى : مصر السودان واثيوبيا .

وتكمن مشاكل دول حوض النيل فى إمكانية تحويل الزراعات المطرية الى زراعات مرويه . وهو ما يتطلب ثلاثة أمور منها توفير سعة تخزينيه كافية لمياه الأمطار . الى جانب توافر سعة النقل والتوزيع لتلك المياه التى سيتم تخزينها من خلال الترع ومنشآت التحكم . الى جانب توافر المواصلات . وهى الأمور التى يمكن أن تساهم فيها مصر حيث توجد كميات كبيره مهدره سنويا من المياه بالمستنقعات والفوالق الجبلية والتبخر يمكن الاستفادة بجانب منها . حيث تسقط

على دول الحوض مياه أمطار تقدر بنحو ١٦٧٠ مليار متر مكعب سنوى لا يصل منها لمصر والسودان سوى ٨٤ مليار متر مكعب .

كما أنه اذا كانت الأراضي القابلة للزراعة بدول الحوض تقدر بنحو ٤٥٠ ألف كيلو متر مربع فانه لايزرع منها سوى ٦٠ ألف كيلو متر مربع . وقامت مصر بمشروعات في جنوب السودان واثيوبيا وأوغندا وتنزانيا . وبحث مصر مع إثيوبيا إقامة مجموعة من السدود لتقليل فاقد المياه بالمستنقعات . كما تساهم مصر في مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية الذى استهدف ترشيد استخدام المياه في الزراعه . وساهمت مصر في مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا . وفي تنمية حوض نهر كاجيرا والذى تشترك فيه كل من رواندا وبورندى وتنزانيا وأوغندا . وساعدت مصر في إنشاء سد أوين على بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لأوغندا . ومولت حفر مائة بئر ماء جوفيه لتوفير مياه الشرب الزراعه في كينيا .

واعترفت مصر بإقامة مركز بحوث مائيه في تنزانيا . كما ساهمت مصر مع السودان في انشاء قناة جونجلي وتولت أعمال البنية الأساسية للرى والصرف لزراعة ١٥٠ ألف فدان . بولاية أعالي النيل بالسودان والتي تنفذها شركة مصرية سودانية مشتركة . وفي عام ٢٠٠٤ تم تأسيس شركة مصرية اثيوبية لتصنيع مواسير الرى والمواد العازله برأسمال عشرة ملايين دولار . وهناك بروتوكول بين مصر واثيوبيا منذ عام ١٩٦١ لإقامة معرض دائم يمكن تحويله لمركز تجارى لعرض المنتجات المصريه . ويجرى تأسيس شركة مصرية أوغندية للاستيراد والتصدير .

- وشهد عام ٢٠٠٩ عددًا من الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين في مصر ودول حوض النيل والحديث عن إقامة مشروعات مشتركة خاصة في أثيوبيا وأوغندا . مع تنظيم زيارات لرجال أعمال مصريين لبعض دول الحوض بدأت

بأثيوبيا . والحديث عن تمويل بنوك مصرية لبعض تلك المشروعات . وذلك كوسيلة لتعزيز موقف المفاوض المصري خلال مفاوضات المياه مع دول الحوض والتي تشهد نوعاً من الخلاف مع وجهة النظر المصرية بشأن اتفاقيات المياه التاريخية .

السياحة الواردة لمصر من دول حوض النيل

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٧٩	١٩٠	١٤٤	١٢٩	١١٥	٨٠	٦٦	٦٣	٦١	عدد السياح بالآلاف
٢ر١	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٢	١ر٨	١ر١	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٥	عدد الليالي السياحية بالمليون

- أشار التوزيع النسبي لعدد السياح الواصلين لمصر من دول حوض النيل عام ٢٠٠٨ الى تصدر السودان نسبة ٨٨ر٨ ٪ من الاجمالي تليها كينيا بنسبة ٤ ٪ وأثيوبيا ٢٧ر٢ ٪ وكان أقلها من رواندا بنسبة ٤ر٠ ٪ . كما تضمن التوزيع النسبي لعدد الليالي السياحية للواصلين من دول حوض النيل تصدر السودانيين بنسبة ٩٢ر٧ ٪ ثم اثيوبيا ٢٩ر٢ ٪ وكينيا ٢ ٪ وأقلها من الكونغو الديمقراطية بنسبة ١ر٠ ٪ .

- وفيما يخص استثمارات دول حوض النيل في مصر فانها محدودة حيث تشير بيانات هيئة الاستثمار المصرية في يونيو ٢٠٠٧ . الى وجود مساهمات أثيوبية في خمس شركات بمصر برؤس أموال تقل عن النصف مليون جنيه مصرى . كما توجد مساهمة أوغنديه في احدى الشركات المصرية قيمتها حوالى ثلاثمائة ألف جنيه مصرى . ومساهمات كينية في خمس شركات مصرية قيمتها ٢٨ مليون جنيه مصرى . ومساهمات سودانية متراكمة قديمه في ٧١ شركة مصرية قيمتها ١٥١٣

مليون جنيه مصرى . وتشير بيانات البنك المركزى المصرى الى أنه خلال السنوات الخمس المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت قيمة استثمارات السودانين فى مصر ٣٢ مليون دولار فقط .



فرص التعاون بين مصر ودول الحوض

- ويشير واقع اقتصاد دول حوض النيل الى غلبة النشاط الزراعى وتعدد المنتجات الزراعية التصديرية . الى جانب وجود موارد معدنية متنوعة يتم تصدير بعضها . ولدى مصر من الخبرات التى يمكنها المساهمة فى تطوير الزراعة والرى والتعدين بتلك الدول . ولو من باب التدريب حتى يتم التجهيز لمرحلة المشروعات المشتركة . كذلك وجود جاليات عربية فى بعض البلدان الأفريقيه مثل رواندا وبورندى وأوغندا . الى جانب وجود نسبة من السكان المسلمين فى كل بلدان دول حوض النيل الأفريقيه . حتى أن غالب سكان زنجبار فى تنزانيا يدينون بالاسلام . كما أن اللغة العربية هى إحدى اللغات الرسمية فى اريتريا .

وهو ما يعنى إمكانية استخدام تلك الأصول الثقافيه فى تشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل الأفريقيه . كما يحتاج الأمر الى اكتساب ثقة الأجيال الجديده من خلال المنح الدراسيه بالجامعات المصريه . بعد تآكل آثار ثمار مساعدات الحقبة الناصريه لدول أفريقيا لدى الأجيال الجديده التى لها ميول ومصالح مختلفه بحكم تغير الظروف الدولية والإقليمية .

وتنقص القطاع الخاص المصرى البيانات التفصيليه عن فرص الاستثمار بدول حوض النيل الأفريقيه . وتزيد مخاوفه من إمكانية السداد مما دعاه لمطالبة الحكومه بضمان السداد من خلال شركة ضمان مخاطر الصادرات . وكذلك إتخاذ سبل لحماية الاستثمارات المصريه هناك وإقامة صندوق للتعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل بالمشاركة بين الحكومه المصريه والقطاع الخاص . الى جانب توسع البنوك المصريه فى افتتاح فروعها لها بدول حوض النيل . وتقديم البنوك المصريه من

خلال تلك الفروع تيسيرات لرجال الأعمال المصريين للعمل بدول حوض النيل ولرجال الأعمال بدول حوض النيل للاستيراد من مصر .

ويحتاج الأمر لتحرك حكومى مصرى جاد مشترك مع القطاع الخاص وإلى مشاركة القطاع التعاونى المصرى . وبدون ذلك تظل العلاقات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل بنفس محدوديتها الحالية . مع الأخذ فى الاعتبار ضآلة ميزانية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والذى بلغت موازنته بالعام المالى ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ أقل من ١٦ مليون دولار لكل دول أفريقيا . بالمقارنة لما تخصصه دول آسيوية وأوربية من مساعدات متنوعة المجالات للدول الأفريقية تبلغ مئات الملايين من الدولارات . ما بين المنح الدراسية والدعم الفنى والتكنولوجى وإقامة المشروعات المشتركة .

وتحتاج جمعيات رجال الأعمال المصرية القيام بزيارات ميدانية لدول حوض النيل . ودعوة رجال الأعمال بتلك البلدان لزيارة مصر والتعرف على واقع المدن الصناعية المصرية . والسعى لإقامة غرف تجارة مشتركة وروابط بين المنتجين لبعض السلع الحيوية فى تلك البلدان . لإزالة المخاوف الحالية لدى الطرفين والتى تحول دون التعاون . وتستطيع وسائل الاعلام الاقتصادية والنقابات المهنية والعمالية المساهمة فى الخطة المطلوبة لتوفير البيانات وتقليل مساهمة الغموض الحالية .

والاستفادة من تجارب الدول الآسيوية الناجحة للاستثمار بدول حوض النيل والدول الأفريقية . خاصة وأن وجود مصالح اقتصادية مشتركة ما بين مصر ودول حوض النيل سينعكس ايجابيا على العلاقات بين مصر وتلك الدول فيما يخص قضايا المياه وسبل الاستفادة من مياه النيل .



خاتمة

تحتل دول حوض النيل بنصيب محدود من الاقتصاد الدولى . كما تنخفض معدلات التعاون الاقتصادى فيما بينها لأسباب عديدة منها التوجه الغربى لتجارتها الخارجيه . وضعف سبل وسائل النقل التى تربط فيما بينها . وضعف القدرات التمويلية للتجارة البينية وقلة الثقة فى سداد المدفوعات التجارية . وضعف القدرات الاستثمارية التى لا تستطيع تحمل مخاطر الاستثمار البينى .

وتواضع قدره التسويقيه لدى دول الحوض للترويج لمنتجاتها فيما بينها بالمقارنه للامكانات الضخمه التى تمتلكها الدول الكبرى . بالاضافة الى الروابط التجاريه التاريخيه بين تلك الدول الغربيه ودول حوض النيل منذ الحقبة الاستعماريه . وطبيعة المنتجات السلعيه الاستثمارية ومعدات النقل التى تحتاجها دول الحوض ولاستطيع انتاجها محليا . مما يحتم عليها التعامل مع الغرب . الى جانب أن الدول الغربيه هى المستورد الرئيسى لمنتجات بلدان الحوض من المواد الخام والسلع الوسيطة .

وزاد الأمر صعوبة دخول العملاق الصينى بقدراته على انتاج سلع رخيصة لا تستطيع أسعار المنتجات المحلية منافستها سواء فى التكلفة أو فى الجوده . كما أنه حل بديلا للاستثمار فى بعض البلدان التى يأخذ الغرب منها موقفا عدائيا .

وتتكرر نفس العوامل فى تفوق قدرات الدول الغربيه والآسيويه الاستثماريه التى تستطيع النفاذ بدول حوض النيل . بقدرات أكبر كثيرا مما تستطيع أن تقوم به القدرات المحلية لدول الحوض . وينطبق نفس الشئ على المعونات الضخمه التى توفرها الدول الغربيه والآسيويه سنويا لدول الحوض . والتى تعجز المعونات

المحدودة الوارده لدول الحوض من بلدان أخرى أقل حجما عن مجاراتها في القيمة أو في تنوع مجالات المعونة من غذائيه وفنيه وعسكريه وسياسيه .

وعندما تزيد نسبة الفقر والبطالة بمعظم إن لم يكن كل دول الحوض يصعب الفكاك من أسر الدول المانحه . وهى الدول التى تربط بين المعونات الاقتصادية وبين مصالحها الاقتصادية بتلك البلدان من خلال ضمان الحصول على مواد خام رخيصه . وتصريف منتجاتها المتنوعة بتلك البلدان ضخمة الأسواق بحكم ارتفاع أعداد السكان . وضعف الانتاج المحلى عن الوفاء بغالبية الاحتياجات سواء الغذائيه أو من كافة أنواع السلع .

ويغلف كل ذلك مصالح سياسية تربط النظم الحاكمة بالنظم الغربية حفاظا على استمرار عروشها . فى ظل بيئة غير مستقره تتكرر بها الانقلابات العسكرية التى تكفل لها المساندة الغربية عوامل الاستمرار . كما أن عدم مساندة الدول الغربية لتلك الانقلابات تعنى تضاؤل فرص استمرارها بالحكم . من خلال دعم القوى الغربية للفئات المناوئة لها . وتأليب المنظمات الدولية ضدها . واتخاذ اجراءات عقابيه نحوها تشمل قطع المعونة ووقف الاستثمار بها ويمكن أن تصل الى حد عدم شراء منتجاتها .

وهكذا لم يكن نهر النيل كعامل مشترك بين دول الحوض أداة لتعزيز التعاون بين دول الحوض بالقدر الكاف . بل أنه كان فى بعض الأحيان عامل خلاف فيما يخص توزيع حصص المياه وإقامة المشروعات على ضفافه .

ومازالت الدفعة السياسية فيما بين قادة دول الحوض ليست بالقوة المطلوبه . فالعلاقات السياسية عادية . فى مجتمعات تتركز بها السلطات ويتم توجيه دفة الأمور بها حسب رؤية تلك النخم الحاكمة بصرف النظر عن مصالح شعوبها .

وما زال الترابط التجارى والاستثمارى والاقتصادى محدود . ونفس الأمر على المستوى الثقافى فلا يوجد تبادل ثقافى أو إعلامى بالقدر المطلوب . مما يجعل شعوبها تعطى كل منها ظهرها للآخرى خاصة مع الخلافات الحدودية بين بعضها . وعدم ضعف قدرات المجتمع الأصلي والنقابات العمالية والمهنية لإيجاد روابط بين شعوب دول الحوض في ظل إغراءات المعونات الأجنبية لها والتي تجد بيئة مناسبة للوصول إلى أغراضها مع النسب العالية للفقر والبطالة بين سكان دول الحوض .



المراجع

- International Financial Statistics – february 2009- international monetary fund.
- World Development Indicators 2008 – the world bank.
- Nternational Trade Statiscs 2008 – world trade organization .
- Frican Statistical Yearbook 2009 .
- World Factbook - central intelligence agency .
- World Investment Report 2008 – united nations conference on trade and development .
- World tourism organization barometer september 2009 .

- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – و٢٠٠٩ البرنامج الانمائى للأمم المتحدة

- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠٠٩

- مصر وحوض النيل علاقات ممتدة – مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار
مجلس الوزراء المصرى يناير ٢٠٠٩

- التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨ – مركز الاحصاء الاسرائيلى .

- النشرة الشهرية – البنك المركزى المصرى مايو وسبتمبر ٢٠٠٩

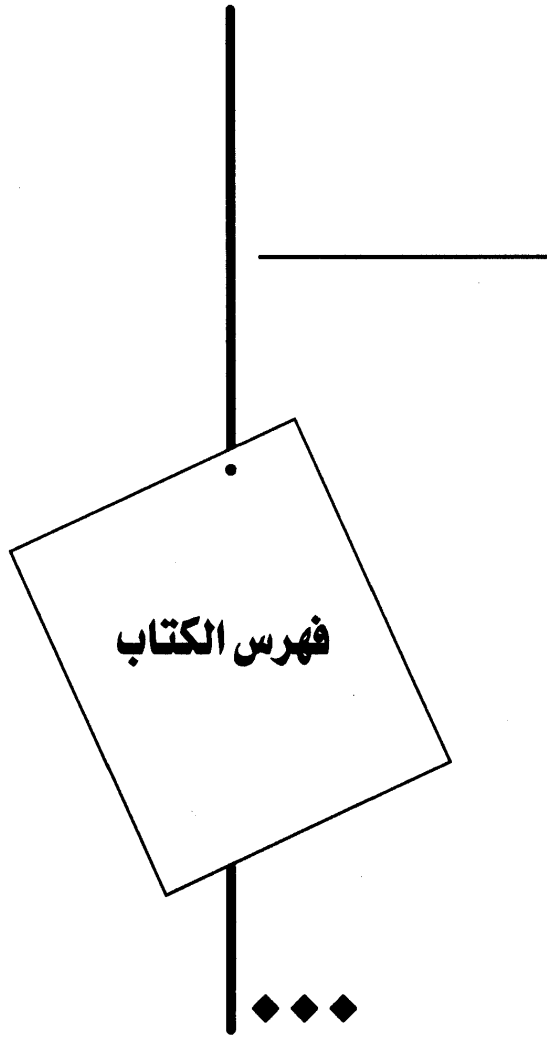
- جريدة العالم اليوم أعداد مختلفه

- مواقع البنوك المركزية لدول حوض النيل بشبكة الانترنت عدا اريتريا

- شبكة الانترنت بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى

- الموقع الالكترونى للكوميسا .





الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٣
الباب الأول : موقع اقتصادات دول حوض النيل المجمع من الاقتصاد العالمى	٧
النتائج المحلى الاجمالى لدول حوض النيل	١١
السكان والمساحة الجغرافيه	١٨
التجاره السلعيه الدوليه لدول الحوض	٢١
دول الحوض والكوميسا	٣٠
التجاره الخدميه الدوليه لدول الحوض	٣٣
السياحه الدوليه لدول الحوض	٤٢
التحويلات الخارجيه لدول الحوض	٤٨
المعونات الدوليه لدول الحوض	٥٠
الاستثمار الأجنبى المباشر بدول الحوض	٥٩
الاستثمار الجنبى غير المباشر - الحافظه - بدول الحوض	٦٤
التمويل الدولى بدول الحوض	٦٨
احتياطيات العملات الدوليه بدول الحوض	٧٠
الدين الخارجى لدول الحوض	٧٢
الموازنات الحكوميه بدول الحوض	٧٤
موارد الطاقه بدول الحوض	٧٥
الباب الثانى : الواقع الاقتصادى بدول حوض النيل	٧٩
اقتصاد مصر	٨١
اقتصاد السودان	١١٣
اقتصاد كينيا	١٢٦
اقتصاد أثيوبيا	١٣٣
اقتصاد تنزانيا	١٤٣

الموضوع	الصفحة
اقتصاد أوغندا	١٥٠
اقتصاد الكونغو الديمقراطية	١٦٩
اقتصاد رواندا	١٧٧
اقتصاد اريتريا	١٨٤
اقتصاد بورندي	١٩١
الباب الثالث : الواقع الاجتماعي بدول حوض النيل	١٩٨
دول الحوض بمؤشر التنمية البشرية الدولي	٢٠١
حالة السكان بدول الحوض	٢٠٢
قوة العمل بدول الحوض	٢١١
الإنفاق الصحي بدول حوض النيل	٢١٤
مرض الإيدز بدول الحوض	٢١٥
الإنفاق التعليمي بدول الحوض	٢١٨
اللاجئين بدول الحوض	٢٢٠
الديانات بدول الحوض	٢٢٤
الاتصالات بدول الحوض	٢٢٦
الباب الرابع : مياه النيل في منظومة علاقة مصر بدول حوض النيل	٢٣١
الباب الخامس : العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل	٢٤٥
تجارة إسرائيل مع دول الحوض	٢٥٤
خاتمه	٢٦٤
الفهرس	٢٧١

